معكم
MAACOM

يوليو ٢٠٢٠
ذو القعدة ١٤٤١

مجلة دولية متخصصة بالعمل الإنساني تصدر عن المنظمة العربية للهلال الاحمر والصليب الاحمر

وثيقة العدد

إعلان نيويورك .. يعزّز تقاسم المسؤولية الدولية لحل أزمة اللاجئين


الأمم المتحدة
A/RES/71/1
Distr.: General
3 October 2016

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون
البند ١٣ من جدول الأعمال

قرار الجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/71/L.1)]

٧١/١ - إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين

إن الجمعية العامة

تعقد الرزنامة الخاصة التالية للاحتفاء على النحو الرفيع المستوى الذي تركزت الدوع للكوارث للاجئين والمهاجرين:

إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين



معاناة اللاجئين.. التحديات والحلول



"كورونا" تشل حركة إعادة توطين اللاجئين

"التويجري": تفعيل صندوق المساعدات الإنسانية في الجامعة العربية

ARCO







المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

ARAB RED CRESCENT AND RED CROSS ORGANIZATION

من أجل الإنسانية نعمل





في هذا العدد



إعلان نيويورك .. يعزز تقاسم المسؤولية الدولية لحل أزمة اللاجئين



معاناة اللاجئين.. التحديات والحلول



المركز العربي للاستعداد للكوارث .. حراك فاعل للتأهب لحالات الطوارئ عبر بوابة "التقنية"



اللجوء قضية القرن ال ٢١



حقوق والتزامات اللاجئين في القانون الدولي وعلى ضوء الشريعة الإسلامية

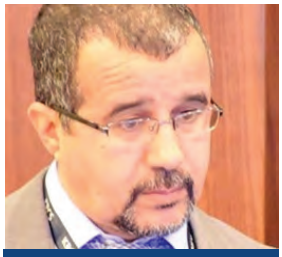

لاجئو المناخ

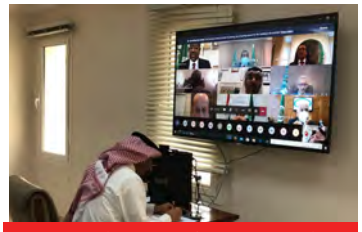

"التويجري": تفعيل صندوق المساعدات الإنسانية في الجامعة العربية



المملكة قدمت ١٣٩ مليار دولار مساعدات للاجئين خلال ٤ عقود



د. النادي: مواجهة النزاعات وحماية اللاجئين بتطبيق الاتفاقيات الدولية والإقليمية وتفعيل الدبلوماسية الوقائية



حماية اللاجئين في القانون الدولي



اخبار مصورة للجمعيات

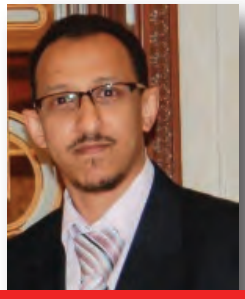

استخدام التكنولوجيا في مساعدة اللاجئين

المواد الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها فقط

معكم
maacom
www.maacom.org

العدد (١٢) يوليو ٢٠٢٠
ذو القعدة ١٤٤١

مجلة دولية متخصصة بالعمل الإنساني
تصدر عن المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر- ترخيص رقم (٣٧٠)
المشرف العام على المجلة هو الأمين العام
د.صالح بن حمد التويجري

رئيس التحرير
مختار العوض موسى

مدير التحرير
بشير بوزيان الرحماني

أعضاء هيئة التحرير
عبدالله الحمد
مهند باريان
حسن الأديب

التنفيذ الفني
رنيم التجار

للمراسلات
باسم رئيس التحرير
maccom@arabrcrc.org





معاناة اللاجئين .. التحديات والحلول

د. صالح بن حمد التويجري

تظل قضية اللجوء والنزوح القسري إحدى أكثر القضايا الدولية ذات التداعيات الإنسانية الخطيرة، وسببها الأساسي يكمن في الصراعات المسلحة والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات الإنسانية التي تدفع بملايين السكان إلى الهروب من بلدانهم بحثاً عن أماكن آمنة يعيشون فيها دون تعرضهم لأي مآس، ولكنهم في الواقع دائماً ما يهربون من جحيم إلى جحيم آخر أشد قسوة، واجه بعضهم في رحلة اللجوء مخاطر الغرق والنصب من قبل عصابات متخصصة في الإتجار بالبشر، وغير ذلك من التحديات، وعندما وصلوا إلى مبتغاهم بشق الأنفس استقبلتهم مخيمات تفتقر لأدنى مقومات الحياة، لسان حالهم يغني عن السؤال.

إن فيروس كورونا الذي تفشى في مساحات واسعة من الكرة الأرضية سيهدد ملايين اللاجئين والنازحين إذا لم يتم تأمين أجهزة الفحص وتمكينهم من العلاج من أي عدوى وبائية بصفة عامة وكورونا بصفة خاصة، وهم يعيشون في مخيمات ضيقة تجعل التباعد الاجتماعي فيما بينهم أشبه بالخيال والرفاهية التي لا يمتلكونها أصلاً في أماكن مكتظة وغير صحية، تعاني من نقص حاد في وسائل الحماية الضرورية من الفيروس، ولعل مخيمات قطاع غزة أبرز دليل على هذه المعاناة الإنسانية حيث يقدر عددهم بمليون ونصف المليون لاجئ ؛ وبهذا فهم يشكلون أعلى نسبة كثافة سكانية على الكيلومتر المربع مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالأمراض الوبائية والمعدية، وتتفاقم الحالة المأساوية عندهم في ظل الحصار الظالم المفروض على القطاع، وتعنت سلطات الاحتلال، ورفضها السماح بإدخال وسائل وأدوات الحماية الضرورية إلى القطاع بذرائع تخالف أبسط مبادئ الإنسانية.

هذا هو حال اللاجئين يواجهون معاناة إنسانية كبيرة، وللتخفيف منها لا بد من النظر إلى قضيتهم كقضية دولية تتطلب تكاتف دول العالم أجمع من أجل تعزيز المشاركة الدولية في تلبية احتياجاتهم المتزايدة، وتقديم ما يمكن تقديمه من دعم لمساعدتهم، وتعزيز استراتيجيات تأمين الحماية اللازمة لهم خصوصاً مع ازدياد عددهم وتناسل المآسي وتزايد النزاعات الإنسانية وتعددها وتفاقمها، والتعامل مع هذه القضية كقضية إنسانية بالدرجة الأولى بعيداً عن أي اعتبارات أخرى، وعلى المجتمع الدولي أن يضع في اعتباره أن هؤلاء الهائمين على وجوههم في أمس

وعلى المجتمع الدولي أن يضع في اعتباره أن هؤلاء الهائمون على وجوههم في أمس الحاجة للمأوى والأغذية والرعاية الصحية والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية، وبموجب اتفاقية جنيف الرابعة لا بد أن يعاملهم البلد المضيف معاملة تفضيلية وأن يمتنع عن معاملتهم كأجانب على أساس جنسيتهم، ألا يكفي أنهم تفرقوا وتناثروا كأوراق الأشجار في عاصفة هوائية .. آباء وأزواج وأشقاء وشقيقات وأطفال في عمر الزهور تفرقوا عن بعضهم البعض .. كل يهيم على وجهه .. لا يملكون من حطام الدنيا شيئاً، ومع هذا الوضع المتفاقم السوء لا بد للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر أن تطلق المزيد من الشراكات الدولية الداعمة للعمل الإنساني من أجل مساندة الدول المستضيفة لهم لتعزيز دورها الإنساني في تقديم ما يمكن تقديمه من مساعدات وخدمات لوجستية لهم.

ولأن أزمة اللجوء لم تعد خاصة بإقليم معين دون غيره، ولأنها أصبحت عالمية لا بد من تبني استراتيجية دولية مشتركة للتعامل معها وإيجاد الحلول اللازمة لها وذلك بتفعيل جهود كل النخب الفاعلة في الكرة الأرضية لوضع حد للصراعات المسلحة ونشر ثقافة السلام والسماحة بدلاً من النزاعات، ولعل الاعتراف الدولي بأزمة اللجوء والنزوح يكون أقصر طريق لمواجهتها واجتثاثها من جذورها.

ختاماً أرى أن تأمين الحماية اللازمة للاجئين والنازحين يتحقق من خلال تطبيق نصوص القانون الدولي الإنساني والتعريف بها ونشرها لتفعيل العمل بمقتضاها في إثراء العمل الإنساني وتأمين الرعاية والحقوق المنصوص عليها في القوانين الدولية لكل من لجأ أو نزح هروباً من النزاعات والصراعات.

أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر



"التويجري": تفعيل صندوق المساعدات الإنسانية في الجامعة العربية



أكد أن "آركو" هي الذراع الإنساني للدول العربية

أكد سعادة أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر "آركو" الدكتور صالح بن حمد التويجري أن المنظمة العربية هي الذراع الإنساني للدول العربية؛ وتتطلع للعمل لكل ما من شأنه تطوير العمل الإنساني في دول الوطن العربي.

وقال "التويجري" لدى عرضه رؤية الأمانة العامة للمنظمة وجهود الهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في مواجهة تداعيات كورونا أثناء مشاركته في الاجتماع الافتراضي للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك في دورتها الـ ٤٩ يوم ١٣ يوليو ٢٠٢٠ عبر تقنية "الفيديو كونفرانس" برئاسة معالي أمين عام جامعة الدول العربية الأستاذ أحمد أبو الغيط : إن المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر أسست منذ فترة قصيرة المركز العربي للاستعداد للكوارث والمركز العربي للقانون الدولي الإنساني في مقر أمانتها العامة بالرياض؛ وتم تفعيل المركز العربي للاستعداد للكوارث خلال جائحة كورونا ؛ وأثبت وجوداً فاعلاً وهناك تواصل شبه يومي مع الهيئات والجمعيات العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر من خلال ما تصدره المنظمة ـ ممثلة في المركز ـ من تقرير يومي عن الجائحة وعدد المصابين والمتعافين وحالات الوفاة، فيما أطلقنا العديد من النداءات الإنسانية للوقوف مع الهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر المحتاجة للمساعدة التي تم توفيرها من قبل العديد من الدول العربية والهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر أو من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ؛ ونحن نتعاون بشكل لصيق مع الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر وكذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في جنيف في كل ما من شأنه خدمة العمل الإنساني والإغاثي في الوطن العربي.

وأضاف من مهام المركز العربي للاستعداد للكوارث أن تكون هناك لجنة وطنية لإدارة الكوارث في كل دولة عربية؛ حيث أنه للاسف العديد من الدول العربية لا توجد فيها لجان لإدارة الكوارث؛ كذلك من ضمن أهداف المركز الإنذار المبكر الذي تم اطلاقه ونحن على تواصل مع الهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر لتفعيل هذا الجانب، كذلك يهتم المركز بتطوير نظم إدارة الكوارث وتدريب العاملين في الهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر لتأهيلهم للاستجابة للكارثة وإدارتها.

وأستطرد قائلاً: أن المركز العربي للاستعداد للكوارث والمركز العربي للقانون الدولي الإنساني لا يستطيعان العمل لوحدهما ؛ لذلك ندعو جميع الهيئات والمنظمات التابعة لجامعة الدول العربية للمساهمة في دعم أدائهما، وأذكر أثناء لقائي مع معالي أمين جامعة الدول العربية في مقر الجامعة بالقاهرة مؤخراً وجدت منه المؤازرة والتشجيع والدعم للمنظمة التي تعد الذراع الإنساني للدول العربية.

وقال أشكر معالي أمين عام جامعة الدول العربية على الدعوة الكريمة للمشاركة في هذا الاجتماع الذي كان مثمراً وسمعنا خلاله من بقية الزملاء الكثير عن الحراك الفاعل للعمل العربي المشترك الذي يجهله العديد من المواطنين العرب؛ وإننا إذ نبارك هذا التوجه نشد على أيدي معاليكم وزملائكم على الاستمرار في عقد مثل هذه اللقاءات؛ ويسعدني أن أشيد بمقترح معاليكم لتكريم فخامة الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، وعقد هذا اللقاء أكثر من مرة في السنة حتى يكون التواصل بين المنظمات والهيئات العربية بشكل مستمر.

واقترح أمين عام المنظمة العربية تحديث وإعادة قراءة الاتفاقية العربية لتسيير أعمال الإغاثة التي أُقرت في عام ١٩٨٧م ولم يتم تفعيلها منذ ذلك الوقت؛ كما اقترح بأن تكون هناك روابط أقوى بين المنظمات العربية سواء تلك التي تحت مظلة جامعة الدول العربية أو المنظمات والهيئات غير الحكومية أو المدعومة من قبل القطاع الخاص؛ مضيفاً هناك صندوق أسس في جامعة الدول العربية وهو صندوق المساعدات الإنسانية وهو في حاجة إلى تفعيل من أجل تقويته.

وأستطرد أن المنطقة العربية منطقة مضطربة؛ وبكل أسف يوجد فيها العدد الأكبر من النازحين واللاجئين في العالم؛ والصراعات المسلحة للأسف موجودة في العديد من الدول العربية؛ الأمر الذي يحتم الاهتمام بالقانون الدولي الإنساني ؛ حيث أن كثير من دولنا تكون لها ردات فعل على التقارير الصادرة من منظمات غير عربية ؛ لذا فإن وجود المركز العربي للقانون الدولي الإنساني ومعاونته ومؤازرته من جامعة الدول العربية والهيئات والمنظمات العربية المشتركة تقويه وتجعل حضوره على المستوى الدولي أقوى وتجعله لسان حق وليس لسان باطل كما نسمع من بعض المنظمات والهيئات الدولية التي تتاجر وتسيس في تقاريرها .

وأكد "التويجري" على أن المنظمة تتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية بالشأن الإنساني؛ بحكم عضويتها بصفة مراقب دائم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

من جهته ثمّن معالي أمين عام جامعة الدول العربية الأستاذ أحمد أبو الغيط مضامين كلمة أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر؛ وقال : إن أطروحاته ستجد منا كل التجاوب والتفاعل حيث أنها تعبر فعلاً عن عمل بناء ودول الوطن العربي تحتاج إلى هذا النوع من النشاط خاصة في ظل الظروف الحالية التي فرضتها جائحة كورونا.

وأختتم الاجتماع بعدة توصيات منها عقد لقاء اللجنة مرتين في السنة؛ وإنشاء مرصد عربي للتنسيق مع منظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك وتوثيق الاستجابات الوطنية والجهود الاستثنائية للحكومات العربية في مواجهة جائحة كورونا؛ ويكون مرجعاً عربياً في حالات الطوارئ والأزمات؛ واستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في المعاملات العامة؛ ووضع خطة عربية عاجلة لمواجهة كورونا؛ واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بما يضمن استمرار الحد الأدنى من التنسيق والتعاون القائم والتشاور بن مؤسسات العمل العربي المشترك؛ واستحداث نافذة أو محفظة عربية لتمويل التنمية الزراعية في الوطن العربي ودعم إنشاء البرنامج العربي للغذاء والذي يهدف لمساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والأزمات الطارئة في الدول العربية الأكثر تضرراً؛ وتشكيل خلية لإدارة الأزمة من عدد من أعضاء لجنة التنسيق .

"التويجري": دعم اللاجئين بتعزيز الاستجابة الإنسانية



عدّ الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر الدكتور صالح بن حمد التويجري، الاحتفال باليوم العالمي للاجئين في ٢٠ يونيو ٢٠٢٠ سانحة لوضع الاستراتيجيات اللازمة وتطبيق نصوص القانون الدولي الإنساني لتأمين الحماية اللازمة للاجئين وتلبية احتياجاتهم المتزايدة، ومعالجة نقاط ضعفهم وتعزيز اعتمادهم على نفسهم، وتوفير بيئة أفضل لهم وللمجتمعات المضيفة.

وأكد "التويجري" أن العالم يحتاج في هذا اليوم الدولي أكثر من أي وقت مضى إلى تعزيز التعاون الدولي في تأمين استجابات فعّالة وعملية لخدمة ومساعدة اللاجئين، وتسليط الضوء على احتياجاتهم، وبحث سبل الدعم المساعدة لهم في ظل تزايد الأزمات التي لا زالت تدفع بالمزيد منهم لمغادرة بلدانهم إلى ملاذ آمن، ورصد واقعهم الحالي ومستقبلهم، وتسليط الضوء على التهديدات التي

أكد أهمية الحفاظ على حقوقهم وفق اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧

دفعتهم إلى اللجوء، وإظهار الدعم لعائلات اللاجئين وأطفالهم، إضافة لبحث علاج الأسباب المؤدية إلى مشكلة اللجوء والتعامل معها كقضية إنسانية بعيداً عن أي اعتبارات أخرى.

ولفت أمين عام المنظمة العربية إلى أهمية الحفاظ على حقوق للاجئين كاملة وفق اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ ومنها إعادتهم إلى بلدانهم، وتمتعهم بالحماية القانونية من الملاحقة بتهمة الدخول غير القانوني للدول المشتركة في الاتفاقية، والحق في السكن والعمل والحصول على التعليم والمساعدات العامة والوصول إلى المحاكم والحصول على وثائق الهوية والسفر، موضحاً أن هذا اليوم يعتبر فرصة للتذكير بمعاناة إنسانية غير مسبوقة يعيشها اللاجئون تجعلهم في حالة يُرثى لها، وإبراز همومهم وقضاياهم خصوصاً في العالم العربي وبحث سبل تقديم المزيد من العون لهم.

وأضاف أن اللاجئون هم أشخاص اضطرتهم الصراعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية لترك كل شيء خلفهم في أوطانهم وهربوا باحثين عن ملاذ آمن لهم ولأسرهم، وهم محميون بالقانون الدولي، لذا يجب تأمين الحماية اللازمة لهم، مع العمل على مساعدتهم خاصة أنهم يواجهون معاناة إنسانية قاسية.

وشدّد "التويجري" على أهمية مطالبة المجتمع الدولي بالقيام بدور فعّال يتناسب مع حجم مشكلة اللجوء وتفاقمها وزيادة عدد اللاجئين، وزيادة الوعي بهذه المشكلة لدى كافة شرائح المجتمع الدولي والإقليمي عن طريق عقد ندوات ومؤتمرات وإبرام الاتفاقيات المعزّزة لحقوق اللاجئين، والعمل على معالجة الأسباب المؤدية إلى اللجوء، ومضاعفة الجهود الدولية والإقليمية لمواجهة تحركات اللجوء الضخمة.

و دعا أمين عام المنظمة العربية إلى تكثيف الاهتمام بتوفير التعليم المجاني لأبناء اللاجئين والنازحين والمهاجرين، كونه حق أساسي من حقوق الإنسان وقد نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ واتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، مضيفاً أن تعليم أبناء اللاجئين يجنبهم خطر عصابات التطرف، ويمكنهم من اكتساب المعرفة والمهارات الازمة للإسهام في إعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم، ويتيح لهم الفرصة للتعرف على أنفسهم والعالم من حولهم، موضحا أن الأمانة العامة للمنظمة تعلق آمالها بشكل كبير على التنسيق والتعاون الوثيق بين مكوناتها من الهيئات والجمعيات الوطنية والجهات التعليمية المختصة والمنظمات المعنية على توسيع نطاق التعليم لأبناء اللاجئين والنازحين في المخيمات، مضيفاً أنه من حقهم الحصول على الحد الأدنى من الحقوق في مجال التعليم والتربية، ما يحتّم على وزارات التعليم والجامعات العربية تفعيل الشراكات فيما بينها من أجل تعليم أكبر قدر من الطلاب اللاجئين الذين يحتاجون للتعليم والتدريب المهني.

وأكد أهمية التنسيق والتعاون الوثيق بين هيئات وجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر ومنظمات العمل الإنساني ومؤسسات التعليم لإلحاق أكبر عدد من أبناء اللاجئين في المدارس والجامعات، مشيراً إلى أهمية استثمار الحلول التقنية والرقمية لإنشاء فصول الكترونية ومدارس افتراضية تتيح الفرصة لأبناء اللاجئين في المخيمات للاستفادة من التعليم الإلكتروني.

وأشار الى أن اليوم العالمي للاجئين يتضمن عدة فعاليات للفت انتباه العالم إلى حال ملايين اللاجئين والمشردين الذين أُجبروا على الفرار من ديارهم بسبب الصراعات المسلحة، ويخصص لاستعراض همومهم وقضاياهم ومشكلاتهم، وتسليط الضوء على معاناتهم، وبحث سبل تقديم العون لهم، وبدأ الاحتفال به بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في الرابع من ديسمبر ٢٠٠٠، واحتفل به للمرة الأولى عام ٢٠٠١ الذي وافق الذكرى الخمسين لاتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين، وتم اختيار ٢٠ يونيو لتزامنه مع يوم اللاجئين الأفريقي الذي تحتفل به عدة دول أفريقية من نفس العام





المركز العربي للاستعداد للكوارث .. حراك فاعل للتأهب لحالات الطوارئ عبر بوابة "التقنية"

إعداد: مختار العوض

العاملون في المركز العربي للاستعداد للكوارث في الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر؛ يعملون ليل نهار في حراك فاعل لدرء أخطار أي كوارث في أي دولة بالوطن العربية، من خلال التنبؤ بها قبل وقوعها من أجل رفع جاهزية الجمعيات الوطنية وتمكينها وغيرها من الجهات المعنية في دول المنطقة من وضع الاحتياطات اللازمة للتخفيف من أضرارها والتقليل من خسائرها، ولعل اهتمامهم بهذا الحراك ينطلق من إدراكهم لخطورة ما تشهد المنطقة العربية من وقت إلى آخر من كوارث متنوعة سواء كانت بسبب التغيّرات المناخية مثل الجفاف والأعاصير والعواصف الثلجية والزوابع والاحتباس الحراري والزلازل والأوبئة،

ولتخفيف المعاناة الإنسانية الناتجة من هذه الكوارث يواصل المختصون في المركز العمل لتكون لهم بصمة فاعلة في بناء قدرات مكونات المنظمة العربية من الهيئات والجمعيات الوطنية؛ ليتسنى لها تقديم ما يمكن تقديمه لتخفيف المعاناة الإنسانية الناجمة من أي كوارث أو أزمات قد تقع ــ لا سمح الله ــ في أي دولة عربية.

المركز أطلقته الأمانة العامة للمنظمة في إطار حراكها لتعزيز التنسيق مع الهيئات والجمعيات الوطنية العربية، من أجل تنمية قدراتها في مجال التأهب للكوارث والاستعداد لها قبل وقوعها.

تخفيف أضرار الكوارث:

ـ"التويجري": هدفنا في المركز بناء قدرات الجمعيات الوطنية للتأهب للكوارث.

أكد أمين عام المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر الدكتور صالح بن حمد التويجري؛ أن المركز يستخدم أحدث تقنيات وبرامج نظم الإنذار المبكر لرصد الكوارث قبل وقوعها؛ من أجل إعداد خطة الاستجابة السريعة بالتنسيق مع الهيئات والجمعيات الوطنية

لتعزيز العمل المشترك للتخفيف من أضرار الكارثة، وإطلاق النداءات الإنسانية في حالة حدوثها من أجل تقديم خدمات الإيواء والمساعدات الإغاثية للمتضررين منها؛ والتنسيق مع الجمعيات لتوفير مخزون استراتيجي كاف من الأغذية والأدوية وغير ذلك من الاحتياجات اللازمة. مشيراً إلى أن رسالة المركز هي التنبؤ والاستعداد للتأهب والاستجابة للكوارث المحتملة في البلدان العربية وتقديم الاستشارات وبناء القدرات، وينطلق من رؤيته كمركز عربي متخصص في الاستعداد للكوارث للعمل على ربط كافة المراكز المشابهة في الجمعيات الوطنية العربية، وتلبية حاجات جمعيات وطنية في استحداث مراكز



مشابهة.

وقال "التويجري" : إن المركز العربي للاستعداد للكوارث في المنظمة يعد مركزاً استشارياً وتنسيقياً يسعى من خلال تواصله مع الهيئات والجمعيات للتنبؤ بالكوارث والاستعداد لها وبناء قدرات الجمعيات الوطنية ورفع جاهزيتها، وعندما ندرك أن هناك جمعية لديها نقص في أي إمكانيات نبحث عن الجمعيات الرائدة لتسد هذا



النقص سواء في تنمية القدرات أو تبادل الخبرات؛ إضافة لذلك يطلق المركز بين فترة وأخرى برامج تدريبية لبناء قدرات الجمعيات الوطنية في مواجهة الكوارث.

وأردف: تم إنشاء موقع إلكتروني خاص بالمركز /http://arabrcrc.org/adpc

ليكون أرشيفاً متكاملاً لنشاطاته وتقاريره والجمعيات الوطنية في مواجهة الكوارث سواء كانت متعلقة بالدورات التدريبية أو الاستجابات أو الاستعدادات، وسيمكن هذا الموقع بعد ربطه مع مركز التدريب والإستشارات في المنظمة؛ منسوبي الجمعيات الوطنية من حضور الدورات التدريبية وورش العمل؛ والحصول على شهادات معتمدة بعد إتمامها، لافتاً إلى أن الموقع يتضمن معلومات حول المركز والجمعيات الوطنية العربية وبعض التعليمات الإرشادية حول التعامل مع الكوارث الطبيعية، كما تم إنشاء تطبيق خاص

بالمركز وهو ACPD – ARCO أهدافه ثلاث وهي كما يلي:

ـ الهدف الأول: (إرشادي وتوعوي): أي تمكين مستخدمي التطبيق من الاطلاع على كافة الكوارث الطبيعية (الزلازل

والبراكين والأعاصير والفيضانات .....الخ) ومعرفة كيفية التعامل معها والاستعداد لها قبل وقوعها والإجراءات الواجب اتخاذها أثناء حدوثها والخطوات اللازم اتخاذها بعد انتهائها.

ـ الهدف الثاني: (تفاعلي): أي تمكين المستخدم بعد إتمام عملية التسجيل وإدخال المعلومات المطلوبة من التواصل والتبليغ عن الكارثة في حال حدوثها وإرسال بياناتها عن طريق استمارة يتم تعبئتها، ويمكن تحديد الموقع ورفع صور أو مقطع فيديو قصير للكارثة، والجهة المسؤولة عن اعتماد معلومات الكارثة هي الجمعية الوطنية في بلد المستخدم الذي قام بالتبليغ..

ـ الهدف الثالث: (تعليمي): سيتم ربط التطبيق مع منصة مركز التدريب و والتدريب في المنظمة، ويمكن للمستخدم التسجيل والاشتراك في الدورات التدريبية وورش العمل، واجراء الاختبارات الخاصة بها والحصول على شهادة معتمدة من المنظمة.

ـ "الحمد" : نسعى لتشكيل فريق عمل من الجمعيات الوطنية وشركاء الحركة الدولية لتقييم الكوارث.

أكّد المشرف على المركز الأستاذ عبد الله الحمد أهمية إطلاق المركز في ظل تزايد الكوارث بنسب عالية خلال الأعوام الأخيرة في المنطقة العربية، وما خلفته من فقدان في الأرواح وتدمير في البنية التحتية وازدياد عدد اللاجئين والنازحين، مشيرين إلى أنهم في حراك متواصل ليل نهار للتأهب للكوارث؛ ووضع خطط لمواجهة حالات الطوارئ، وتفعيل استخدام نظم وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إدارة الكوارث، وتعزيز التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها وإنقاذ المصابين والمتضررين من الكوارث وتقديم المساعدات الإغاثية العاجلة لهم بالتنسيق مع الهيئات والجمعيات الوطنية.

ربط المركز مع الجمعيات الوطنية:

وأضاف أنه يجري العمل حالياً لربط المركز مع الهيئات والجمعيات الوطنية العربية، حيث تمت في المرحلة الأولى عملية الربط التجريبي مع ثلاث جمعيات وطنية هي الهلال الأحمر السعودي والهلال الأحمر الكويتي والصليب الأحمر اللبناني، وسيتواصل العمل لربط بقية الجمعيات، مضيفاً أن المركز أطلق منصة خاصة للتواصل مع الجمعيات الوطنية العربية وإتاحة المجال للتواصل معها مرئياً وسمعياً وكتابياً عبر تطبيق: Workplace على الرابط:

work.٥٨٧٣١٨٩٨-https://work
٥٩٢٦١٣٨٦/place.com/groups
/٤٩٢٦٨٩٠

وتم انشاء حسابات خاصة لكافة الجمعيات الوطنية، وتم الربط المبدئي، والهدف من إنشاء المنصة هو التواصل مع الجمعيات مرئياً وسمعياً وكتابيا بشكل أسرع لمناقشة أي موضوعات







متعلقة بالتنبؤ بالكوارث وإدارتها وتبادل الخبرات في هذا الشأن بين الجمعيات.

وبيّن "الحمد" أن المركز يضم أقسام الرصد والمتابعة والتوثيق، والدراسات وتحليل البيانات، والتأهيل والتدريب وبناء القدرات، والتنسيق والشراكات.

وأوضح أنهم بدأوا العمل في المركز منذ تأسيسه، وقال : نسعى حالياً لتشكيل فريق عمل متكامل من الجمعيات الوطنية وشركاء الحركة الدولية لتقييم الكوارث في البلدان المتضررة، وتنسيق العمل الإغاثي وعمليات الإسعاف معها،

وأستطرد "الحمد" قائلاً: نطلق يومياً تقريراً يتضمن عدد الحالات المصابة بفيروس كورونا والمتوفين والمتعافين يومياً في كل دول عربية، واجمالي عدد حالات الإصابة والتعافي والوفاة، فيما استمر المركز في اصدار نشرات وفيديوهات توعوية بأهمية نشر ثقافة التباعد الاجتماعي، واتباع التعليمات الصحية والإجراءات الاحترازية لمنع تفشي الجائحة، لافتاً إلى أن المركز أصدر خمس تقارير عن جائحة فيروس كورونا، وتقارير أخرى عن زلازل إيلازيغ بتركيا، والجزائر، وكيا رومها، وهبيكا، وهاجيبس وميتاج،

وأضاف أن المركز أطلق مجموعة مخصصة لمنسوبيه في الأمانة العامة للمنظمة والجمعيات الوطنية تعني بنشر كافة اصدارته واجراء المناقشات والحوارات من أجل تبادل الخبرات لبناء قدرات منسوبي الجمعيات الوطنية.

تقديم الاستشارات للجمعيات الضعيفة:

ـ"الأديب" : اجتماع افتراضي قريباً لرصد احتياجات الجمعيات لإدارة الكوارث.

أوضح الأستاذ حسن الأديب نائب المشرف على المركز، أنهم بصدد إجراء الترتيبات اللازمة لعقد اجتماع إفتراضي مع مسؤولي إدارات الكوارث في الهيئات والجمعيات الوطنية العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر قريباً لعرض احتياجاتها في إدارة الكوارث، واستعراض مهام المركز في التنبؤ بالكوارث والاستعداد لها، ومناقشة آلية ربطه بالهيئات والجمعيات ليكون نقطة ارتكاز لها في التنبؤ بالكوارث وتبادل المعلومات وبناء القدرات وتقديم الاستشارات للجمعيات الضعيفة.

وقال "الأديب": إن مهام وواجبات وأهداف المركز رصد الكوارث والأزمات، والاستعداد لها من خلال تتبع إشارات الإنذار المبكر لها، وإبلاغ الجمعية بها قبل وقوعها، ورفع النداءات الإنسانية في حالة وقوعها، والعمل على بناء قدرات الجمعيات الوطنية وتقديم الاستشارات لها وتبادل الخبرات معها، وتوثيق المساعدات الإنسانية التي تقدمها، وتحليل المخاطر جراء الكوارث، وما تحقق من نجاح أو فشل وإصدار التوصيات المعزّزة والداعمة للخطط المستقبلية، وإعداد التقارير المرتبطة بالكوارث والأزمات، ومتابعة بلاغات الكارثة مع الجمعية أو الهيئة الوطنية وتحليل المخاطر، وتعزيز التعاون والتنسيق مع شركاء العمل الإنساني، وحصر وتسجيل المختصين في إدارة الكوارث بالوطن العربي للاستفادة من خبراتهم في مواجهة الكوارث والتنبؤ بها قبل وقوعها.

٤٠٪ من اللاجئين بسبب الصراعات المسلحة في العالم عرب

مواجهة أزمة اللجوء بتعزيز الشراكة الإنسانية الدولية

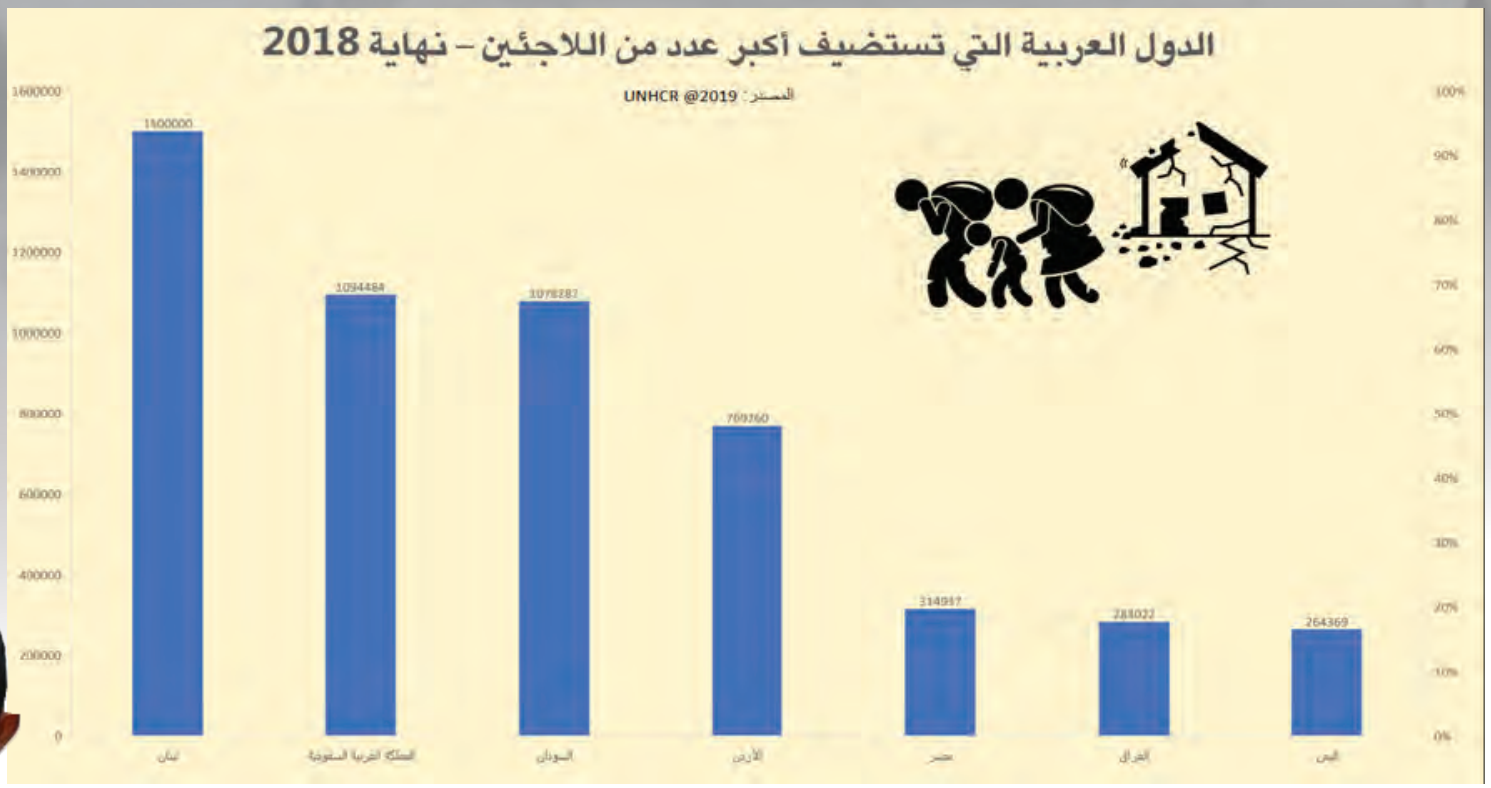



إعداد: مختار العوض

ظلت أزمة اللجوء منذ القدم قضية شائكة تلقي بظلالها القاتمة على الدول المستضيفة للاجئين والنازحين الذين ازدادت معاناتهم حالياً بسبب ما يشهده العالم من أوضاع مضطربة من حروب وأعمال عنف ونزاعات عسكرية في مناطق مختلفة، ما دفع الملايين من السكان إلى اللجوء بحثاً عن ملاذ آمن لهم، وبلغ عدد الذين لفظتهم الحروب والنزاعات العسكرية العام الماضي الـ٨٠,٨ مليون شخص.

ولأن هذه القضية شائكة كان لا بد للمجتمع الدولي أن يوليها الاهتمام الكافي، من أجل تأمين الحماية للاجئين الذين يتعرضون لمخاطر ومدلهمات جمّة،

بعد أن اضطروا إلى التخلي عن ديارهم بسبب ظروف الحرب والتماس الأمان في أماكن أخرى،

ومع ازدياد عددهم في شتّى أنحاء العالم كان لا بد من وضع قضيهم في عين الاعتبار، وتأمين سبل الحماية لهم، والعمل على إعادة توطينهم، وتوفير المساعدات الغذائية والصحية والإيواء والتعليم لهم، ليس هذا فحسب بل لا بد من عصف ذهني دولي متكامل لاقتلاع مشكلة اللجوء والنزوح القسري من جذورها، وبالطبع هذا يتطلب قراءة متأنية فاحصة لهذه المشكلة وتحديد التحديات التي تقف حجر عثرة في سبيل مواجهتها، سواء كانت هذه التحديات خاصة بتزايد النزاعات المسلحة أو ارتفاع معدل اللاجئين أو تقاعس المجتمع الدولي عن دعم الدول المستضيفة لهم أو غير ذلك من التحديات التي تواجه العمل **الإنساني بصفة عامة.**



معاناة اللاجئين والنازحين:

هناك عدة ملامح لوصف وضع اللاجئين والناحين في دول العالم منها أن ملف النازحين داخلياً سيظل خطيراً، حيث تشير إحصاءات إلى وجود ٣٨ مليون شخص نازح أُجبروا على ترك منازلهم ولا يزالون داخل حدود دولهم، ويتواجد معظم النازحين أو المشردين داخل عدد قليل من الدول، حيث يتركز ٦٠ ٪ منهم في خمس دول هي (سوريا بنسبة ١٩,٩٪ وكولومبيا ١٥,٨٣٪، والعراق ٨,٥٨٪، والسودان ٨,١٢٪، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ٧,٢٢٪).

وتستضيف الدول النامية النسبة الأكبر من اللاجئين، وذلك بنسبة ٨٥٪، الأمر الذي يضع قيوداً كبيرة على استقرار هذه الدول وتأتي في مقدمتها لبنان وبها نحو ١,٥ مليون لاجئ سوري، وفي الأردن ١,٤ مليون لاجئ سوري وتركيا ١,٩ مليون لاجئ سوري .

أزمة اللاجئين في الوطن العربي

تعاني المنطقة العربية أكثر من غيرها من أزمة اللاجئين، فقد كشفت احصائيات أن من أصل ٨٠ مليون لاجئ في العالم بسبب الصراعات المسلحة يأتي ٤٠ ٪ من المنطقة العربية خصوصاً من سوريا وفلسطين.

هذه الأزمة فرضت على الدول المستضيفة للاجئين ضغوطاً كبيرة، وهي ــ رغم صعوباتها الاقتصادية وشح مواردها ــ تبذل جهوداً مضاعفة لاحتواء تداعيات لجوء أعداد هائلة من اللاجئين الهاربين من مناطق الصراعات المسلحة، وتقديم المساعدات لهم، فيما لا تلوح في الأفق أية بوادر لوقف نزيف الصراعات واللجوء، وما يزيد الأمر سوءاً أن معدلات اللاجئين والنازحين العرب في ازدياد مستمر بسبب ما تمر به بعض البلدان العربية من أزمات إنسانية وصراعات ونزاعات مسلحة، مما يجعلها في زيادة مستمرة؛ تشكّل عبئاً كبيراً على الحكومات والدول المستضيفة.

اللاجئون الفلسطينيون:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين

الفلسطينيين "الأونروا" حتى الأول من ديسمبر ٢٠١٩ حوالي ٦,٦ مليون، يعيش حوالي ٢٨,٤ ٪

منهم في ٥٨ مخيما رسميا تابعًا للوكالة، تتوزع بواقع ١٠ مخيمات في الأردن، و٩ مخيمات في سوريا، و١٢ مخيما في لبنان، و١٩ مخيما في الضفة الغربية، و٨ مخيمات في قطاع غزة، ولا يشمل هذا العدد من تم تشريدهم من الفلسطينيين بعد عام ١٩٤٩ حتى عشية حرب حزيران ١٩٦٧ ولا يشمل الفلسطينيين الذين رحلوا أو تم ترحيلهم عام ١٩٦٧ على خلفية حرب ٥ حزيران/يونيو والذين لم يكونوا لاجئين أصلا.

اللاجئون السوريون:

جاء أغلب طالبي اللجوء من سوريا، فقد أُرغم نحو ٥,٦ ملايين نسمة على عبور الحدود إلى العراق والأردن ولبنان وتركيا، فيما انتشر نحو ٦,٦ ملايين آخرين كنازحين داخل سوريا، ويقيم كثير منهم في مخيمات مؤقتة أو مساكن لأناس آخرين، وخاطر بعضهم بحياتهم في رحلات محفوفة بالمخاطر إلى أوروبا.

اللاجئون العراقيون:

لكن السوريين لم يكونوا وحدهم في هذه الناحية. ففي غضون العقود الثلاثة الماضية، شهد العراقيون موجات نزوح ضخمة، إذ هرب ما يقرب من ٤,٤ ملايين شخص من مواطنهم في حرب الخليج الأولى والثانية في العامين ١٩٩٠ و٢٠٠٣، وأُرغم ما يُقارب ٣,٤ ملايين على الهجرة في العام ٢٠١٤، فيما يوجد حالياً نحو مليونيْ نازح داخل البلاد، بينما يقيم عشرات الآلاف منهم في سوريا والأردن.

سوريون ويمنيون في السعودية

تستضيف المملكة العربية السعودية _ وفق ما ذكر السكرتير الأول في وفد المملكة الدائم للأمم المتحدة صالح بن محمد العميري أمام جلسة الأمم المتحدة بشأن تقرير المفوض السامي _ ٥. ٢ مليون سوري؛ وهم يعيشون تحت مسمى ضيوف؛ ويتمتعون بحرية العمل؛ وتم إلحاق أولادهم بالمدارس وتوفير الرعاية الطبية لهم.

كما تستضيف السعودية ما يربو على مليوني يمني؛ ويعاملون أيضا كضيوف ويتمتعون بحرية العمل وتوفير الرعاية الطبية لهم وقبول أولادهم في المدارس.

حلول أزمة اللجوء:

بجانب أهمية الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين للعام ١٩٥١ والبروتوكول الملحق بها للعام ١٩٦٧، في تأمين الحماية للاجئين وضمان عدم إعادتهم قسراً إلى البلد الذي هربوا منه، إلا أن أزمة اللجوء تحتاج إلى ترتيبات دولية وإقليمية للتعامل معها من أجل معالجتها ومواجهة تحدياتها وتداعياتها، ولعل غياب المشاركة الدولية في تحمل الأعباء أدى لتحميل دول الجوار مثل لبنان والأردن نصيباً غير متكافئ من أعباء العناية بالعدد الضخم من اللاجئين، ونورد هنا

عدد من المقترحات لحل هذه الأزمة:

ـ بداية علاج قضية اللجوء والنزوح القسري هي الإدراك أن اللاجئين والنازحين دفعتهم أخطار وأسباب خارجة عن إرادتهم للبحث عن ملاذ آمن

يضمن لهم الحماية.

ـ مراجعة سبل الحماية للاجئين بالتعاون والتنسيق بين كافة المنظمات والهيئات العاملة في المجال الإنساني.

ـ إتاحة إمكانية حصول الأشخاص على اللجوء، وتأمين الرعاية اللازمة لهم، ومساعدتهم على الاستقرار.

ـ استخدام التكنولوجيا في تعليم أبنائهم.

ـ تسريع عملية إعادة التوطين للاجئين.

ـ العمل على ضمان سلامة جميع اللاجئين وكرامتهم

إضافة إلى ضمان حصولهم على المعونة الإنسانية دون قيود.

ـ حسن معاملتهم بكرامة واحترام بصرف النظر عن جنسياتهم أو وضعهم القانوني، والدفاع عنهم ومناصرتهم.

ـ لا بد من الحاجة للعمل المنسق المبني على مبادئ الحركة الدولية للصليب الأحمر من أجل تأمين الخدمات والمساعدات اللازمة للاجئين والنازحين الذين لفظتهم الصراعات والنزاعات العسكرية.

ـ التعامل مع قضية اللجوء كقضية إنسانية بالدرجة الأولى بعيداً عن أي اعتبارات أخرى سواء كانت سياسية أم دينية.

.

ـ العمل على لم شمل الأسر المشتّتة في أماكن اللجوء خصوصاً النساء المتزوجات وأطفالهن.

ـ تأمين الإجراءات القانونية فيما يتعلق بالمرأة الحامل من حيث ضمان الصحة الإنجابية وتأمين الرعاية لها ولمولودها.

ـ تعزيز الالتزام السياسي الذي أظهره المجتمع الدولي في التصدي للجوء والنزوح القسري وذلك في كل دول العالم

ـ توفير الدعم المالي الكافي للمنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني ليتنسى لها القيام بواجبها الإنساني نحو اللاجئين والنازحين.

ـ تأمين الدعم الدولي للدول المستضيفة للاجئين خصوصاً تلك التي تعاني من أزمات اقتصادية.

ـ التصدي لتداعيات أزمة اللجوء بتعزيز المشاركة في المسؤولية الاجتماعية محلياً وإقليمياً وعالمياً.

ـ تشجيع الشراكة الدولية في مسؤولية تعزيز الاستجابة الإنسانية الفعالة لمعاناة اللاجئين والنازحين.

ـ مضاعفة الجهود الدولية لمواجهة تداعيات أزمة اللاجئين وتأمين حياة كريمة لهم.

ـ تعزيز حرية التنقل للاجئين وتأمين فرص وظيفية لهم في الدول المستضيفة لهم.

ـ إطلاق المزيد من المنتديات الإقليمية والدولية لبحث تداعيات أزمة اللجوء ووضع خارطة طريق لمواجهتها.

ـ العمل على إعادة الروابط العائلية من خلال تحديد مصير ومكان وجود اللاجئين المفقودين.

- نهوض المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه أزمة اللاجئين والنازحين بتوفير المزيد من المساعدات الإنسانية لهم.

ـ عقد جلسة طارئة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمناقشة أزمة اللاجئين وإيجاد الحلول الناجعة لها.

ـ اتخاذ المجتمع الدولي لموقف حاسم لوقف الصراعات المسلحة التي تدفع المواطنين إلى اللجوء خارج أوطانهم.

ـ العمل على تبني رؤية دولية مشتركة وصياغة حلول مبتكرة للتعامل مع أزمة اللاجئين بوعي مستنير.

ـ إعطاء الأولوية لإنقاذ أرواح اللاجئين دون تعرضهم للغرق في رحلات اللجوء المحفوفة بالمخاطر.

ـ السماح لهم باحتياز الحدود سواء كانوا يحملون وثائق سفر أم لا.

ـ مقاضاة عصابات الاتجار بالبشر المستغلة للاجئين والمهاجرين.

ـ تعزيز التوعية حول حقوق اللاجئين عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وتنظيم دورات تدريبية وورش عمل متخصصة في هذا الشأن.

ـ حث الدول على الانضمام لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ الخاصة باللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الخاص بها.

ـ التأكيد على موضوع الحماية في الأزمات والمخيمات وأماكن تجمع اللاجئين والنازحين والفئات الأكثر عرضة للخطر.

ـ طرح قضية اللاجئين والنازحين العرب في اجتماعات القادة بجامعة الدول العربية بمشاركة المنظمات ومؤسسات العمل العربي المشترك.

ـ تفعيل التعاون والتنسيق بين جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك بهدف وضع حد لنزيف اللجوء والنزوح من خلال إنهاء الصراعات المسلحة.

ـ تأمين المناهج الدراسية المعتمدة لدول اللاجئين في البلدان المستضيفة أو المناهج المعتمدة من منظمة اليونسكو.

ـ استثمار مخرجات دور العمل الإنساني وتجاربه الناجحة في حل المشكلات المتعلقة باللاجئين والنازحين.

ـ إطلاق تحالفات وشراكات بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية وقطاع الأعمال المهتم بالشؤون الإنسانية من خلال إطلاق مشاريع مشتركة لخدمة اللاجئين والنازحين.

ـ تعزيز الشراكة العالمية في إزالة العقبات التي تحول دون عودة الأشخاص طواعية إلى بلدانهم الأصلية.



"كورونا" تشل حركة إعادة توطين اللاجئين

رغم وجود ١,٤ مليون لاجئ في حاجة ماسة إلى إعادة توطين في العالم، إلا أنه لم تتم إعادة التوطين إلا لـ ٤,٥ في المائة منهم بمعدل ٣٦٦٩٦ شخصاً عبر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ٢٠١٩م، وذلك بسبب النقص في عروض استقبالهم، ورغم أن الاحصائيات تشير إلى أن عدد الذين تمت إعادة توطينهم في عام ٢٠١٩ ارتفع بنسبة ١٤ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٨م إلا أن الراغبين في إعادة توطينهم يزداد عددهم يوماً وراء يوم.

صحيح كانت هناك برامج تنفذ لإعادة توطين اللاجئين إلا أنها أصيبت بشلل تام وتأثرت بجائحة كورونا وتبعاتها، وقد طالت تأثيرات تفشي الفيروس اللاجئين حول العالم كونهم الأكثر ضعفاً ويعيشون أوضاعاً صعبة في الدول التي تستضيفهم بعد مغادرتهم لأوطانهم هروباً من الصراعات المسلحة فيها، حيث أنه منذ ١٧ مارس ٢٠٢٠ اضطرت كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية لتعليق كل البرامج المتعلقة بسفر اللاجئين المقبولين لإعادة التوطين حتى إشعار آخر، بعد أن توقفت الرحلات الجوية بين دول العالم إضافة للتدابير الصحية الوقائية المتعلقة بمكافحة انتشار الفيروس، ويعني ذلك أن آلاف اللاجئين سيضطرون للانتظار عدة أشهر حتى تنقشع الجائحة ويسمح لهم بالسفر إلى الدول التي وافقت على استقبالهم.

وقد علقت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية إرسال اللاجئين إلى دول إعادة التوطين بشكل مؤقت، بسبب اضطرابات السفر الناجمة عن تفشي الفيروس، ووفق ـ الناطقة الرسمية باسم المفوضية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رولا أمين ـ أنه رغم عدم ظهور حالات إصابة بالفيروس في أوساط اللاجئين إلا أن الجائحة أجبرت المفوضية على تغيير طبيعة عملها معهم بشكل مؤقت للحد من انتشار الفيروس لحماية أكثر المجتمعات ضعفاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويعني تعليق إعادة التوطين إبقاء في المخيمات وأماكن إقامتهم الحالية، حتى زوال الجائحة.

إلى ذلك أعلنت المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين عن اتخاذ عدة خطوات مؤقتة لتعليق مغادرة اللاجئين المعاد توطينهم.

وأوضحت المنظمتان أنه تم اتخاذ تلك الإجراءات نظرا لخفض البلدان نسبة الدخول إلى أراضيها بشكل حاد بسبب كورونا والقيود المفروضة على السفر الدولي جوا، إلى جانب إيقاف بعض الدول وصول الوافدين المعاد توطينهم نظرا لوضعهم الصحي العام.

وأعربت مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة عن قلقهما من أن السفر الدولي يمكن أن يزيد من تعرض اللاجئين للفيروس، مناشدتان الدول التي تعمل بتنسيق وثيق معهما لضمان استمرار هذه التحركات للحالات الطارئة الأكثر حرجا حيثما أمكن ذلك.

وأبانت المنظمتان أنهما ستواصلان عملهما في البلدان

المضيفة للاجئين، بالتعاون مع جميع الشركاء المعنيين، لضمان استمرار معالجة قضايا إعادة التوطين، مبديتان تطلعهما إلى استئناف السفر بشكل كامل لأغراض إعادة التوطين مع توخي الحذر وتوفر الدعم اللوجستي.

إلى ذلك نقلت وكالة "رويترز" عن مسؤول في صندوق الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" قوله " إن القيود على الحدود الأوروبية المفروضة بسبب الفيروس ستؤثر على خطط نقل مئات الأطفال من مخيمات اللاجئين في اليونان.

وكانت عدة دول أوروبية منها فنلندا وفرنسا والبرتغال ولوكسمبورج وألمانيا قد أعلنت في التاسع من مارس ٢٠٢٠ عن استعدادها لاستقبال ألف وخمسمائة مهاجر من الأطفال العالقين في مخيمات اللجوء اليونانية بينهم سوريون وآخرون محتاجون لعلاج طبي عاجل أو ليسوا برفقة أحد أولياء أمورهم وأغلبيتهم من الفتيات وتقل أعمارهم عن ١٤ عاماً.

ويرى المنسق الخاص لاستجابة اللاجئين والمهاجرين في أوروبا أفشان خان أن الإغلاق المؤقت للحركة عبر الحدود سيؤثر على نقل الأطفال الضعفاء في اليونان إلى ألمانيا وفنلندا ودول أخرى في الاتحاد الأوروبي.

وبسبب هذه الجائحة اتخذت عدة دول قرارات بتعليق برامج إعادة توطين اللاجئين، من تلك الدول ألمانيا التي كان من المقرر أن تستقبل في العام الحالي ٥٥٠٠ لاجئ في إطار برنامج إعادة التوطين منهم ٣ آلاف لاجئ سوري، وحسب موقع إعادة التوطين في ألمانيا التابع لمنظمة كاريتاس تم استقبال ١١١٣ لاجئ فقط أغلبهم سوريون والبقية صوماليون ثم صدر قرار التعليق في ١٨ مارس ٢٠٢٠م.

أما وزير الخارجية البرتغالي سانتوس سيلفا فقد ذكر أمام اللجنة البرلمانية للشؤون الأوروبية في ١٢ مايو ٢٠٢٠ أن بلاده ملتزمة باستقبال ٥٠٠ لاجئ من بين أكثر من خمسة آلاف لاجئ وذلل بسبب القيود التي فرضتها جائحة كورونا.



من جانبه قال المفوض السامي لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي أمام منتدى إعادة التوطين السنوي الذي استضافته المفوضية مؤخراً : في ظل الأرقام القياسية للأشخاص الذين يحتاجون إلى الأمان من الحرب والصراع والاضطهاد والافتقار إلى حلول سياسية، فإننا نحتاج بشكل عاجل إلى أن تتطوع البلدان لإعادة توطين مزيد من اللاجئين"، ووفقاً لتقرير الاحتياجات العالمية لإعادة التوطين لعام ٢٠٢٠ فإن اللاجئين الأكثر تعرضاً للخطر والذين يحتاجون إلى إعادة التوطين يشملون اللاجئين السوريين ٤٠٪، اللاجئين من جنوب السودان ١٤٪، اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية ١١ ٪ ، ووفق بيان للمفوضية أن الغالبية العظمى "٨٤٪" من اللاجئين في العالم يقيمون في مناطق نامية، تواجه أصلاً تحديثات تنموية واقتصادية خاصة بها، ويعيش سكانها تحت الفقر، الأمر الذي دفع غراندي للتأكيد على أهمية " تقاسم أكثر إنصافاً للمسؤولية تجاه الأزمات العالمية".

إن العديد من اللاجئين لا يمكن لهم العودة إلى ديارهم بسبب استمرار الصراعات المسلحة والحروب، ويعيشون في الوقت ذاته أوضاعاً محفوفة بالمخاطر أو لديهم احتياجات محددة لا يمكن معالجتها في البلد الذي طلبوا فيه الحماية، ما يدفع المفوضية لمساعدتهم بإعادة توطينهم في بلد ثالث، على أن توفر دول إعادة التوطين للاجئين الحماية القانونية والبدنية بما في ذلك الحصول على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعزيز اندماجهم في دول إعادة التوطين من خلال جلسات خاصة للتوجيه الثقافي واللغة والتدريب المهني وبرامج التعليم والتوظيف، ورغم النداءات الدولية لتوفير طرق آمنة وقانونية من أجل تأمين الحماية للمحتاجين إليها، لا تزال إعادة التوطين متاحة فقط لأقل من واحد في المائة من اللاجئين في جميع أنحاء العالم في ظل عدم توفر أماكن كافية لإعادة التوطين من قبل الحكومات، تحاول أعداد متزايدة من مواطنين وجمعيات خيرية توفير أماكن رعاية خاصة للاجئين.

يُذكر أن هناك ثلاث بدائل يتم العمل وفقاً لها لتخفيف معاناة اللاجئين الأولى عملية إعادة التوطين وتعني ارسال طالب اللجوء إلى بلد ثالث غير بلده الأصلي وغير البلد الذي وصل إليه لأول مرة إذا كان مهدّداً بالخطر، وهذا ينطبق فقط على من يتم الاعتراف بهم كلاجئين من قبل وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ــ كالسوريين الذين هربوا من بلادهم وقدموا طلبات لجوء إلى أوروبا، وعملية التوطين حسب مديرة الحماية الدولية في المفوضية غرين أوهارا ليست حلاً لجميع اللاجئين في العالم، ولكنها تدبير منقذ للحياة لضمان حماية الأشخاص الأكثر عرضة للخطر، والثانية إعادة التوزيع وتعني نقل طالبي اللجوء من دولة أوروبية إلى أخرى في الاتحاد الأوروبي للبت بطلب اللجوء في البلد الجديد، وغالباً ما يكون السبب وراء ذلك وجود دول أوروبية تتعرض لضغوط كبيرة بسبب ازدياد عدد طالبي اللجوء هناك، والثالثة الإعادة إلى الوطن وهي إرسال طالب اللجوء إلى بلده الأصلي، حيث يحق له ذلك إذا رغب فيه.



رغم الألم..يبقى الأمل

أكد أن أنسنة الحرب تتصدر اهتمامات القانون الدولي الإنساني



د. النادي: مواجهة النزاعات وحماية اللاجئين بتطبيق الاتفاقيات الدولية والإقليمية وتفعيل الدبلوماسية الوقائية

حاوره: مختار العوض
تصوير: بشير بوزيان الرحماني

ـ المركز العربي للقانون الدولي الإنساني بيت خبرة للجمعيات الوطنية

ـ نستقطب الخبراء العرب للاستفادة من تجاربهم في القانون الدولي الإنساني

ـ تخصص القانون الدولي الإنساني ليس ترفاً بل ضرورة ملحة في الوطن العربي

أكد المشرف على المركز العربي للقانون الدولي الإنساني في الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (آركو) الدكتور محمد النادي أن أنسنة الحرب وحماية الأشخاص والأموال والأعيان تأتي في صلب اهتمامات القانون الدولي الإنساني، مشيراً إلى أن حماية اللاجئين ومواجهة النزاعات بين الدول يمكن أن تتحقق من خلال تفعيل الاتفاقيات الدولية المعنية وآليات الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة.

وقال "النادي" في حوار أجرته معه مجلة (معكم) الصادرة عن الأمانة العامة للمنظمة العربية: إن المركز العربي للقانون الدولي الإنساني في المنظمة يعد بمثابة بيت خبرة للهيئات والجمعيات الوطنية العربية يسعى إلى رفع مستواها المعرفي القانوني وتنمية قدراتها، لافتاً إلى أن المركز يسعى إلى استقطاب الخبراء العرب للاستفادة من تجاربهم في القانون الدولي الإنساني.

فإلى مضابط الحوار:

أنسنة الحرب:

- في ضوء تأسيس المركز العربي للقانون الدولي الإنساني بمقر الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر، وقبل الحديث عن دوافع وأهداف إنشاء هذا المركز، ما هو القانون الدولي الإنساني؟ وماهي المبادئ التي ينبني عيلها؟

القانون الدولي الإنساني هو فرع من فروع القانون الدولي العام، يتكون من مجموعة من القواعد المكتوبة ونخص بالذكر هنا اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧، والقواعد العرفية، ويقصد بها تلك القواعد القديمة حيث تبلورت عبر تعاقب حضارات عدة والتي تستند إلى ممارسة الدول مع الاعتقاد أن هذه الممارسة مطلوبة أو محظورة أو مسموح

بها. هدفه الأساسي هو حماية الأشخاص المتضررين في نزاع مسلح دولي أو غير دولي، من مدنيين وجرحى ومرضى وأسرى. كما يهدف أيضا إلى حماية الأموال والأعيان التي ليست لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية.

وبتعبير آخر فالقانون الدولي الإنساني أو قانون الحرب أو قانون النزاعات المسلحة فكلها مصطلحات مترادفة المعنى، يكمن دوره الأساسي في أنسنة الحرب لا الحد منها كما يعتقد البعض، وكذا تقييد حق أطراف النزاع في استعمال بعض وسائل القتال وطرقه.

أما بخصوص الشق الثاني من سؤالكم فإن مبادئ القانون الدولي الإنساني لوحدها تحتاج ان نفرد لها حديثاً خاصاً نظرا لما تحمله من تفاصيل، لكن ومن باب ما لا يدرك كله لا يترك جله أقول أن أبرز مبادئ القانون الدولي الإنساني تتجلى في: مبدأ التمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، أي أن المقاتل بموجب هذا المبدأ مطالب بأن يميز مابين المدني وكل ما يدخل في حكمه من منشأة مدنية كالمدارس والمستشفيات وغيرها، والمقاتل او الهدف العسكري. ثم مبدأ التناسب، أي لا يلحق أطراف النزاع بخصمهم آلاما لا تتناسب مع غاية الحرب وهي تحطيم أو إضعاف الطاقة العسكرية للعدو. ثم مبدأ الضرورة العسكرية، وبالرغم من الجدل الفقهي حول كنه هذا المبدأ نفسه، فإن المقصود به بشكل عام هو أن ضرورات الحرب يجب أن تتوقف أمام مقتضيات الإنسانية.

تنمية قدرات الجمعيات الوطنية:

بناء على ما تفضلتم به في تعريف القانون الدولي الإنساني ما هو الدور الذي سيضطلع به المركز العربي للقانون الدولي الإنساني؟

وفقا لتوجيهات سعادة الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر الدكتور صالح بن حمد التويجري، تم تأسيس المركز العربي للقانون الدولي الإنساني ضمن استراتيجية تهدف إلى النهوض بقدرات الجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في الوطن العربي، فمن هذا المنطلق يمكن ان أقول ان المركز العربي للقانون الدولي الإنساني هو بمثابة بيت خبرة لكافة الهيئات والجمعيات الوطنية العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر. فتسيره منبثق من الجمعيات نفسها.





حيث يكمن هدفه الأساسي في:

•تنظيم الدورات التدريبية والأيام الدراسية والندوات المتخصصة في القانون الدولي الإنساني والمجالات الأخرى المتصلة به، كالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

•رفع المستوى المعرفي القانوني للهيئات والجمعيات الوطنية العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر في المنطقة العربية.

•تنمية مهارات وقدرات العاملين في مجال القانون الدولي الإنساني.

•التعاون والتنسيق مع المؤسسات الرسمية والخاصة على المستوى الدولي والعربي ذات العلاقة بالقانون الدولي الإنساني والعمل الإنساني بهدف إنجاز برامج مشتركة تتفق وغايات المركز.

•كما سينظم المركز لقاء سنوياً يهدف لمناقشة قضايا معاصرة تتعلق بتطبيق القانون الدولي الإنساني.

وأشير في هذا الصدد إلى أن المركز الآن يعمل على استقطاب كافة الخبراء العرب المشهود لهم بالخبرة الثرية في هذا المجال، من أجل الاستفادة من خبراتهم وتجاربهم على أوسع نطاق. واسمح لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الجزيل لكل الخبراء الذي أبدوا استعدادهم وهذا ليس بغريب عنهم للمساهمة في النهوض برسالة المركز العربي للقانون الدولي الإنساني.

كما أن المركز في غضون الأسابيع القليلة القادمة سيطلق جملة برامج تشمل دورات تدريبية ومحاضرات سيقدمها مختصون في هذا المجال.

حماية موظفي الخدمات الإنسانية:

- بما ان المركز أسس في حضن منظمة إنسانية فسؤالي هو كيف يحمي القانون الدولي الإنساني العاملين في المجال الإنساني؟

لقد أفرد القانون الدولي الإنساني مجموعة من النصوص القانونية المعنية بحماية فئات محددة من ضمنها فئة موظفي الخدمات الإنسانية، ويقصد بها كل من موظفي الخدمات الطبية ، وأفراد جمعيات الإغاثة التطوعية التي نجد في مقدمتها أفراد جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر، وموظفي الحماية المدنية، وكذا موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

فأما بالنسبة لأفراد الخدمات الصحية والإغاثة التطوعية، فإنه حسب منطوق الفقرة الثانية من المادة ٧١ من البروتوكول الإضافي الأول، يجب احترام هؤلاء العاملين وحمايتهم. ومعلوم أننا نتكلم عن هذه الفئة إبان حالة النزاع المسلح حيث يصبح مصطلح الاحترام مجرد دلالة رمزية، لهذا نصت المادة ٨١ في الفقرة الثانية من نفس البروتوكول على أن تمنح أطراف النزاع التسهيلات اللازمة للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لممارسة نشاطها الإنساني، لصالح ضحايا النزاع وفقا لأحكام الاتفاقيات وهذا البروتوكول والمبادئ الأساسية للصليب الأحمر المقررة في مؤتمرات الصليب الأحمر الدولية، ونفس المقتضى يسري أيضا على باقي المنظمات الإنسانية المرخص لها. وفي حالة ما وقعوا في قبضة العدو فإنهم لا يعتبرون أسرى حرب وبالتالي لا يجوز حسب مقتضيات المادة ٢٨ من اتفاقية جنيف الأولى حجزهم في قبضة الطرف الخصم إلا بقدر ما تقتضيه الحالة الصحية لأسرى الحرب واحتياجاتهم الضرورية.

وبالنسبة لأفراد الدفاع المدني فتمت الإشارة إليهم بشكل غير مباشر في المادة ٦٥ من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين، وبشكل مباشر في المادة ٦١ من البروتوكول الإضافي الأول، وبصفة عامة فموظفي الحماية المدنية يتمتعون بالحماية المخولة للمدنيين وفق اتفاقية جنيف الرابعة شرط عدم مساهمتهم في القيام بأي أعمال عدائية.

أما بالنسبة لموظفي منظمة الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها فقد أقرت الجمعية العامة عام ١٩٩٤ اتفاقية خاصة بحمايتهم.



ـ تواجه بعض دول الوطن العربي عدة صراعات مسلحة نجمت عنها أزمات لجوء ونزوح وهجرة، كيف يمكن مواجهة هذا الواقع المؤلم للاجئين والنازحين والمهاجرين ؟

بالنسبة للواقع المؤلم الذي يعاني منه اللاجئون في الوطن العربي؛ فإن الحل الأمثل يتجسّد في تطبيق الاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بحماية اللاجئين وأخص بالذكر منها اتفاقية ١٩٥١ وذلك لحفظ وصون كرامتهم. وفي مقابل ذلك أيضاً تفعيل آليات الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة لحل النزاعات بين الدول.

- في ختام هذا اللقاء ما هي نصيحتكم للطلاب الذين يرغبون في التخصص في القانون الدولي الإنساني في دراساتهم العليا؟

نصيحتي للطالبات والطلبة الذين يرغبون التخصص في القانون الدولي الإنساني، هي نصيحة أهديت لي وأنا طالب أيضا، وهي أن اختيار التخصص في القانون الدولي الإنساني ليس ترفا علميا، وإنما هو ضرورة ملحة خصوصا في وطننا العربي، كما أن اختيار سلك هذا الدرب يحتاج إلى نفس طويل، ومواكبة مستمرة للمستجدات التي باتت تشكل تحديات أمام تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني.

وليعلم كل طالب وطالبة ان نشر أي قاعدة من قواعد القانون الدولي الإنساني يمكن أن تنقذ عشرات بل مئات الأرواح، وكما قال الله عزل وجل في محكم تنزيله في الآية الكريمة من سورة المائدة " ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا".

محطات أكاديمية في سيرة الدكتور محمد النادي

- **حائز على دبلوم الإجارة في الدراسات الدولية_ جامعة المولى إسماعيل- المغرب**
- **حائز على دبلوم الماجستير في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان_ جامعة المولى إسماعيل- المغرب**
- **حائز على شهادة في "مدخل لقانون حقوق الإنسان" جامعة جنيف- سويسرا**
- **حائز على دكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية تخصص القانون الدولي الإنساني _ جامعة محمد الخامس- المغرب**

غراندي أرجع تعقيد الأزمات الإنسانية لتغيّر المناخ والجوع

تقرير أممي: ٧٩,٥ مليون نازح حول العالم سدسهم بالمنطقة العربية

كشف تقرير أممي حديث أنه من بين ٧٩,٥ مليون شخص ممن نزحوا عن ديارهم نهاية العام الماضي٢٠١٩، كان هناك ٤٥,٧ مليون شخص ممن فروا إلى مناطق أخرى داخل بلدانهم. أما الباقون فكانوا أشخاصاً مهجرين في أماكن أخرى، من بينهم ٤,٢ مليون شخص ممن ينتظرون نتائج طلبات اللجوء التي قدموها، في حين أنه هناك ٢٩,٦ مليون لاجئ، إضافة إلى آخرين من المهجرين قسراً خارج بلدانهم.

وأرجع تقرير "الاتجاهات الحديثة" الذي نشرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ الارتفاع السنوي للأعداد، من ٧٠,٨ مليون شخص نهاية عام ٢٠١٨، إلى عاملين رئيسيين أحدهما التطور الذي طرأ على وضع الفنزويليين خارج بلادهم، حيث أن كثيراً منهم غير مسجلين قانونياً كلاجئين أو طالبي لجوء، والآخر هو النزوح الجديد والمثير للقلق في عام ٢٠١٩، لا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة الساحل، واليمن، وسوريا التي هي في عامها العاشر من النزاع والتي تستأثر وحدها بما مجموعه ١٣,٢ مليون لاجئ وطالب لجوء ونازح داخلياً، وهو ما يمثل سدس إجمالي الأعداد على المستوى العالمي.

وأفاد التقرير أن نحو١٠٠ مليون شخص على الأقل اضطروا للفرار من ديارهم في العقد الماضي بحثاً عن مأوى سواء داخل أو خارج بلدانهم، مشيراً إلى أن عددهم يفوق العدد الكلي لسكان مصر، وهو البلد الذي يحتل المركز الرابع عشر من حيث عدد سكان العالم.

وورد في التقرير: أن ١٪ من سكان العالم اضطروا للفرار من ديارهم بسبب الحروب والنزاعات والاضطهاد بحثاً عن ملاذ آمن داخل بلدانهم أو في بلد آخر، مبيناً أنه مع تزايد عدد الأشخاص المهجرين أكثر من أي وقت مضى منذ أن بدأت المفوضية إصدار دراستها السنوية، تمكنت أعداد أقل من الأشخاص من العودة إلى ديارهم.

ووفق التقرير يعيش ٨٠٪ من عدد المهجرين حول العالم في بلدان أو أقاليم متضررة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد - والكثير من هذه البلدان تواجه مخاطر تتعلق بالمناخ وغيرها من الكوارث، وأن أكثر من ثلاثة أرباع اللاجئين في العالم (٧٧٪) عالقون في أوضاع نزوح طويلة الأمد - كالوضع في أفغانستان على سبيل المثال والذي يسير الآن في عقده الخامس، ويعيش أكثر من ثمانية من كل ١٠ لاجئين (٨٥٪) في البلدان النامية، وعادة ما تكون بلداناً مجاورة للبلد الذي فروا منه.



وقال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي: " نشهد واقعاً متغيراً وهو أن النزوح القسري ليس أكثر انتشاراً في الوقت الحاضر فحسب، بل إنه ببساطة لم يعد ظاهرة مؤقتة وقصيرة الأجل".

وأضاف غراندي أن خمس دول فقط شكلت أكثر من ثلثي عدد اللاجئين في العالم، وهي سوريا وفنزويلا وأفغانستان وجنوب السودان وميانمار، في وقت استمرت فيه أفقر دول العالم في استضافة الغالبية العظمى من اللاجئين، ومع استمرار النزاعات وتشديد العديد من البلدان القيود على حدودها، فإن إيجاد حلول طويلة الأجل للاجئين - سواء كان ذلك يعني مساعدتهم على العودة إلى ديارهم بصورة آمنة وطوعية، أو الاندماج في المجتمع المحلي داخل البلد المضيف، أو إعادة التوطين في بلد ثالث – يثبت بأنه أمر صعب على نحو متزايد.

وأستطرد غراندي قائلاً: لا تظهر مشكلة النزوح أي بوادر على التراجع، حيث يساهم تغير المناخ والجوع والصراعات في تعقيد الأزمات بشكل متزايد. وفي الوقت الذي يصارع فيه العالم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوباء فيروس كورونا، ومواصلة الدول تقييد الدخول إلى أراضيها - أصبحت مشكلة إيجاد حلول طويلة الأمد للاجئين من الأمور الملحة.

وقال غراندي: "نحن بحاجة إلى أسلوب جديد كلياً يكون أكثر ترحيباً بكافة الأشخاص الفارين، إلى جانب جهود أكثر عزماً على إيجاد حلول للنزاعات التي تستمر لسنوات والتي هي أساس هذه المعاناة الهائلة". وأضاف: "لا يمكننا انتظار أن يعيش الأشخاص في حالة من الاضطراب لسنوات متتالية، دون فرصة للعودة إلى ديارهم، ولا أمل في بناء مستقبل لأنفسهم في مكان تواجدهم".



السعودية قدمت ١٣٩ مليار دولار مساعدات للاجئين خلال ٤ عقود

تبلغ نسبة المساعدات التي تقدمها المملكة العربية السعودية ٥ ٪ من دخلها الوطني، واحتلت المركز الرابع عالميًا بين الدول المانحة لتصدرها دول العالم باستضافتها لـ٣ ملايين لاجئ، فيما بلغت قيمة المساعدات التي تقدمها للاجئين ١٣٩ مليار دولار خلال ٤ عقود.

وقدمت المملكة ـ وفق المنصة الوطنية الموحدة ـ للاجئين السوريين في الدول المحيطة أكثر من ٨٠٠ مليون دولار، إضافة إلى المساعدات التي تطوع بتقديمها المواطنون السعوديون في مناسبات عدة. كما تتصدر قائمة الدول المستقبلة للاجئي اليمن بإيوائها ما يقارب ٥٨٪ من عدد اللاجئين اليمنيين حول العالم.

وسبق أن وقعت حكومة المملكة العربية السعودية ممثلة بـ "الصندوق السعـودي للتنمية" مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في أبريل العام الماضي اتفاقية تعاون بقيمة ٥ مليون دولار أمريكي، بهدف تحسين الظروف السكنية والصحية والتعليمية والمعيشية للنازحين داخلياً في سوريا.

وتأتي هذه المساهمة من قبل حكومة المملكة العربية السعودية في وقت دخلت فيه الأزمة السورية عامها التاسع، وأجبرت أكثر من ٦,٦ مليون سوري على ترك منازلهم وممتلكاتهم والنزوح الى مناطق أخرى أكثر أمناً داخل حدود بلادهم، بالإضافة إلى دفع نحو ٥,٦ مليون سوري للجوء إلى الدول المجاورة، حيث يواجه معظمهم ظروفاً معيشية قاسية ويحتاجون للعون والمساعدة العاجلة، وسوف تتمكن المفوضية بفضل هذه المساهمة من توفير الدعم الحيوي إلى ما يزيد عن ٢٨٦ ألف من النازحين السوريين.

ويأتي توقيع هذه الاتفاقية بين الصندوق السعودي للتنمية والمفوضية في إطار الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة السعودية لدعم اللاجئين والنازحين السوريين والمجتمعات المستضيفة منذ بداية الأزمة عام ٢٠١١، والحرص المستمر على تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية داخل سوريا وفي الدول المجاورة.

واعتبرت المملكة اللاجئين اليمنيين والسوريين زائرين، وقدمت لما يزيد عن نصف مليون يمني وما يقارب المليون سوري الكثير من التسهيلات بما في ذلك حرية الحركة والعمل واستقدام عوائلهم، كما بلغ عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم المجاني في المملكة ٢٨٥ ألف طالب يمني و١٤٠ ألف طالب سوري، وبلغ عدد المستفيدين من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية ما يزيد عن نصف مليون يمني ونصف مليون

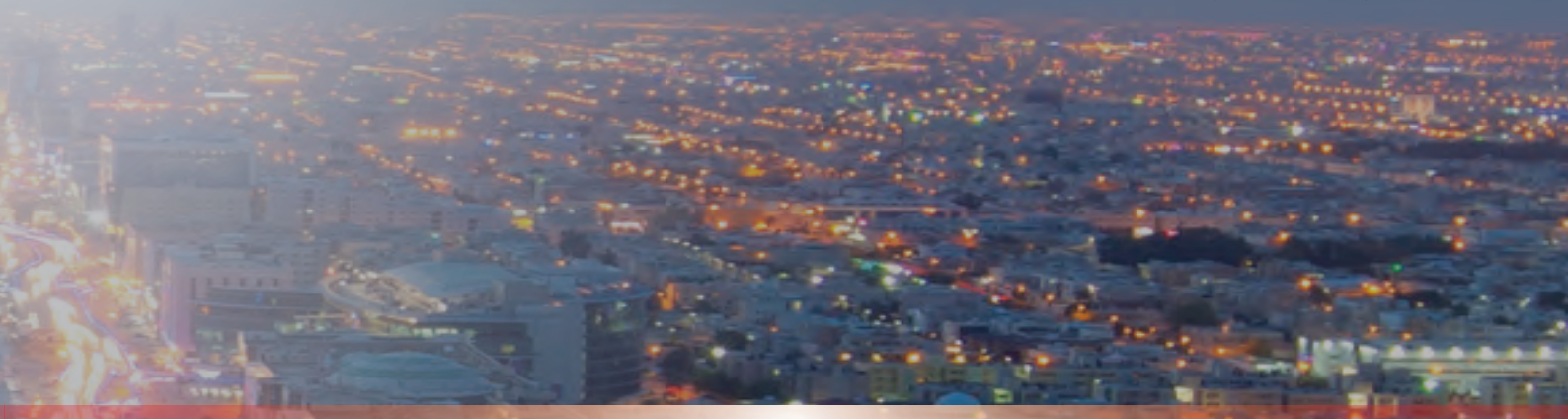

سوري. كما يتيح برنامج أجير لخدمات العمالة المتبادلة التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للعمالة اليمنية والسورية العمل بصورة نظامية داخل المملكة.

وواصلت المملكة جهودها الإنسانية الخيّرة في دعم الزائرين "اللاجئين داخل المملكة"، وقدمت لهم مساعدات بلغ حجمها ـ حسب منصة المساعدات السعودية ـ ٥١,٥ مليار ريال سعودي ما يعادل ١٣,٧٣ مليار دولار أمريكي موزعة على الجنسيات اليمنية والسورية والبورمية.

وكانت أكثر الدول تلقيًا للمساعدات الإنسانية والتنموية والخيرية من منح وقروض ميسرة هي الجمهورية اليمنية حيث بلغ إجمالي مساعداتها ١٦,٩٢ مليار دولار أمريكي نفذ من خلالها ٦٦٥ مشروعًا وعدد من الخدمات للزائرين(اللاجئين) تليها الجمهورية العربية السورية بمبلغ ٦,١٦ مليار دولار نفذ بها ٢٧٦ مشروعًا وعدد من الخدمات للزائرين (اللاجئين) ثم جمهورية مصر العربية بمبلغ ٢,٢٦ مليار دولار نفذ خلالها ٥٢ مشروعًا

وكشفت إحصائيات إغاثية أن المملكة بقيادتها وشعبها



كانت وما زالت حاضرة وتقف مع المتضررين من الحروب أو الكوارث الطبيعية، استجابة للحالة الإنسانية، من خلال اللجان والحملات الإغاثية السعودية التي قدّمت منذ تأسيسها مساعدات كبيرة في كلّ من سوريا، وفلسطين، ولبنان، والعراق، وباكستان، وأفغانستان، ودول شرق آسيا"، وأوفت المملكة من خلال الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا بجميع التزاماتها تجاه السوريين، بما قدمته لهم من مساعدات إنسانية عبر تنفيذ عدد من البرامج في الأردن، ولبنان، وفي الداخل السوري، وعدد من دول الجوار".



مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية
KING SALMAN HUMANITARIAN AID & RELIEF CENTRE

يتضمن مسابقة لتحفيز ابتكارات متطوعي وشباب الصليب الأحمر والهلال الأحمر

مؤتمر عبر تقنية الفيديو يبحث الحد من مخاطر الكوارث المناخية

يطلق الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المؤتمر الافتراضي لقمة المناخ يومي ٩ و ١٠ سبتمبر ٢٠٢٠، ويناقش خلال ٣٠ ساعة متتالية عدة موضوعات منها الحد من مخاطر الكوارث المناخية بطريقة ذكية، والتمويل القائم على التنبؤ والإنذار المبكر والعمل المبكر، وسبل المعيشة القادرة على الصمود لتغير المناخ، والأمن الغذائي والزراعي، وإدارة الموارد المائية.

كما يناقش المؤتمر موضوعات متعلقة بدور الهيئات والجمعيات الوطنية والشركاء للحد من تعرض الناس للأخطار المناخية وآثار المناخ؛ وذلك من خلال زيادة وعي المجتمعات المحلية بالمخاطر المناخية، وكيفية استخدام المعلومات المتعلقة بالمناخ والطقس في تقييم المخاطر والهشاشة عند تصميم المشاريع، وكيفية التصدي لمخاطر تغير المناخ.

وقال الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر " إن المؤتمر سيوفر منصة جاذبة لتبادل ومناقشة الأفكار وتحفيز وإلهام بعضنا بعضاً لتوسيع نطاق عملنا المناخي".

وكانت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر قد نشرت مجموعة جديدة من الأدوات بعنوان "طموح التصدي لأزمة المناخ"

Ambitions to address the Climate Crisis







لتعزيز العمل الجماعي بشكل ملموس ودمج عنصر المناخ في جميع مجالات عمل الحركة الدولية، وتأتي قمة المناخ لتحقيق هذا الطموح ووضع الاستراتيجيات الداعمة للحد من الآثار الإنسانية لأزمة المناخ ومساعدة الناس على التكيّف، وذلك من خلال عدة جلسات تضم عدة مسارات منها مسار العمل لمناقشة ما تفعله الحركة بشأن المناخ؛ وما تتخذه من إجراءات إضافية في هذا الشأن، ومسار التمكين لبحث ما يمكن تقديمه للآخرين، ودعم المتطوعين والمجتمعات المحلية لمساعدتهم على التصدي لمخاطر المناخ، وتعزيز القدرات والتوعية والمشاركة المجتمعية والقيادة المحلية، ومسار التأثير ويركز على تعهدات السياسات والدبلوماسية الإنسانية انطلاقاً من المستوى المحلي وانتهاء بالمستوى العالمي، ومسار التحويل ويركز على التغييرات اللازمة في طريق عمل الحركة وكيفية التأهب للمستقبل في ظل تغيّر المناخ.

وتنطلق في اطار فعاليات المؤتمر مسابقة الصليب الأحمر والهلال الأحمر للابتكار بخصوص المناخ، حيث سيتاح للموظفين والمتطوعين والشباب من الجمعيات الوطنية في جميع أنحاء العالم تقديم أفكار مبتكرة حول مبادرات تتعلق بالمناخ، وستتناول الابتكارات المقدمة للمسابقة مواضيع الصليب الأحمر والهلال الأحمر المتعلقة بالمناخ المدرجة في الموقع الإلكتروني للقمة، وستختار لجنة من الخبراء بعضاً من الأفكار الأكثر ابتكاراً التي سيجري عرضها مباشرة خلال المؤتمر ، حيث سيجري اختيار الفائزين ، وسيفوز من يقدم أكثر الأفكار ابتكاراً بالتمويل لمساعدته على تنفيذ فكرته.

وتهدف المسابقة لاستكشاف القضايا الناشئة والاتجاهات المقبلة والحلول المحلية للقضايا المتعلقة بتغير المناخ العالمي، وإلهام العمل ودفع التغيير، إظهار الإبداع وروح الابتكار.





جامعة الدول العربية والمفوضية تطلقان استراتيجية عربية لحماية الأطفال اللاجئين

أطلقت جامعة الدول العربية ممثلة في وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفل ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين " الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياق اللجوء في المنطقة العربية"، وذلك بحضور ممثلين عن الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بقضايا الطفولة في المنطقة، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية الطفل العربي والنهوض به بالإضافة إلى خبراء ومتخصصين في قضايا الطفولة.

الاستراتيجية تهدف إلى إنشاء أساس لبيئة آمنة للأطفال اللاجئين، تلبي احتياجاتهم من خلال تحديد المصالح الفضلى للطفل، وإمكانية حصولهم على الفرص التعليمية، ومشاركتهم مع المجتمعات المضيفة والأسر لتوفير حماية الطفل من العنف وسوء المعاملة والإهمال والاستغلال، مع حمايتهم من الزواج المبكر وعمالة الأطفال وتجنيدهم من قبل أطراف النزاع.

تعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجامعة الدول العربية بشكل وثيق لتعزيز حماية اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة.

يقول السيد كريم أتاسي(ممثل مفوضية الأممم المتحدة لشؤوون اللاجئين لدى جمهورية مصر العربية وجامعة الدول العربية) إن الاستراتيجية تحدد الأولويات الرئيسية التي يتعين على الدول العربية اتخاذها لحماية الأطفال اللاجئين.

وتأتي الاستراتيجية تنفيذا لقرار المجلس الوزاري للشؤون الاجتماعية العربية في دورته الـ ٣٨ والقرار الذي اتخذته القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الرابعة ببيروت في يناير ٢٠١٩، ويستند إلى مبادئ حماية الأطفال الدولية الثابتة.



تداعيات النزاعات المسلحة على الاستجابة الإنسانية

إعداد: مختار العوض



لا يختلف اثنان على ما تخلّفه الأزمات والنزاعات والصرعات المسلحة من تداعيات وانعكاسات سلبية على مستوى الاستجابة الإنسانية لمساعدة الشعوب المتضررة سواء السكان المحليين أو غيرهم من اللاجئين أو النازحين أو المهاجرين من ضحايا تلك النزاعات المسلحة.

ألقت هذه الأزمات بظلال قاتمة على حياة عديد من اللاجئين والنازحين ومن الذين بقوا في مواطنهم، وتسبّبت ــ حسب تقرير حديث لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ــ في تشريد الملايين من الاشخاص ما بين لاجئ وطالب لجوء ونازح داخلياً، يقيمون في مخيمات ينتظرون الدعم لتأمين لقمة العيش لهم ولصغارهم، بعد أن استنفدوا مدخراتهم ومواردهم وأصبحوا يعانون من الفقر والحرمان من التعليم والخدمة الطبية، وبسبب الظروف المالية القاسية التي يعانون منها اضطر بعضهم لعرض أعضاءهم للبيع مجسّدين بذلك قصصاً دراماتيكية محزنة ومفزعة؛ منها ما نقلته قناة "سي بي اس" الأمريكية من نماذج لبعض الضحايا في هذا الشأن، أحدهم لا يتجاوز راتبه بضعة دولارات روى أنه عثر على منشور في الفيس بوك يعرض شراء أعضاء بشرية مقابل مبالغ مالية، وعلى الفور اتفق مع الوسيط على مبلغ ١٠ آلاف دولار مقابل إحدى كليتيه، قبل أن يتعرّض للاحتيال على يد الوسيط الذي دفع له نصف المبلغ المتفق عليه ثم اختفى، ومن تلك القصص الحزينة أم لثلاثة أطفال اضطرت لبيع شيء من أعضائها لأجل دفع إيجار المنزل لعام مضى، وتلقت ٤ آلاف دولار مقابل نصف كبدها؛ وتداول نشطاء في وسائل التواصل الاجتماعي قصة مؤثرة لعائلة نازحة تعاني من الفقر وتواجه أوضاعاً معيشية وضحية صعبة، ما دفع معيل الأسرة إلى عرض أحد أبنائه للبيع على الإنترنت مقابل مبلغ مادي بسبب شدة الفقر وجوع عائلته في حادثة صدمت كثير من النشطاء الذين أبدوا تضامنهم مع العائلة في محنتها ودعوا رب الأسرة إلى عدم التخلي عن ابنه، إضافة لعدد من القصص الإنسانية المحزنة التي تجسّد الواقع المأساوي لعدد من اللاجئين والنازحين والذين يتزايد معدل نزوحهم ولجوئهم ، بعد أن اضطروا للهروب من بلدانهم بحثاً عن ملاذ آمن، فيتم

ستقبالهم في مخيمات غير مكتملة التجهيز، فيواجهون معاناة إنسانية متعددة الأبعاد، مما يضاعف الطلب على تعزيز الاستجابة الإنسانية لاحتياجاتهم الملحّة وفق المبادئ القانونية والأخلاقية>

كما أن هناك أضرار نفسية يتعرض لها عدد من الذين عاشوا فصول الأزمات الإنسانية وما ألحقته من دمار، فكان الأطفال الأكثر تضرراً منها؛ فانعكست آثارها القاتمة على نفسياتهم، بعد أن شاهدوا بأم أعينهم صور الرعب والعنف والقسوة والاصابات وبتر الأطراف ومنهم من رأى أحد والديه أو إخوانه يُعزب أو يُقتل أمامه، فأصبحوا في حالة يُرثى لها، ما جعلهم في حاجة إلى رعاية طويلة الأجل لاستعادة صحتهم النفسية.

بل وحتى العاملين في مجال العمل الإنساني رغم الحماية المفروضة لهم بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني لم يسلموا من تداعيات هذه الأزمات، وغالباً ما يواجهون الأخطار أثناء عملهم رغم ارتدائهم لشارات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

إن تداعيات النزاعات المسلحة لا تقتصر فقط على انتهاك حقوق الإنسان اللاجئ أو النازح، وإنما تتمدّد وتلحق أضراراً بليغة في نسيج السلم الاجتماعي على المدى البعيد، وتؤدي لتقويض الاستقرار في المجتمعات، وتوسيع رقعة الإرهاب، وانتهاك القانون الدولي الإنساني رغم أهميته القصوى في توفير الحماية المطلوبة للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني من طواقم الإسعاف الطبي والإغاثي مقدمي المساعدات لضحايا النزاعات المسلحة، وغني عن القول بأن هناك قوانين وتشريعات تم إصدارها من قبل الأمم المتحدة وصادقت عليها الدول المتعاقدة لتحفظ حقوق الإنسان أيا كان سواء كان لاجئاً أم نازحاً، كقانون اللاجئين، والقانون الدولي الإنساني كما هو في اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ والبروتوكولين الملحقين بها وغير ذلك من القوانين التي تحظر أعمال العنف والتمييز، إلا أن تعرضها للانتهاكات، يؤدي لحدوث آثار سلبية تطال الإنسان المدني غير المشارك في الأعمال العسكرية كالإصابات الجسدية والنفسية، وانتشار الأمراض المعدية وغيرها من التداعيات، وغالباً ما تكون المرأة والطفل هم الأكثر تضرراً ومعاناة، فإن الحل النهائي لتداعيات النزاعات المسلحة على الاستجابة الإنسانية تكمن في العمل على الحد من هذه النزاعات المسلحة وتطبيق الاتفاقيات الدولية المعنية على أرض الواقع ودون تعرضها لأي انتهاك، مع تفعيل الدبلوماسية الإنسانية في هذا الشأن.

مدير إدارة الإعلام الإنساني والتوعية



(آركو) تطلق دورة عبر تقنية الفيديو لتأهيل متطوعي الهيئات والجمعيات الوطنية



"تأهيل المتطوعين في المنظمات الإنسانية" تحت هذا العنوان أطلقت الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر (آركو) ممثلة في مركز التدريب والاستشارات دورة تدريبية افتراضية لتأهيل المتطوعين والمتطوعات في الهيئات والجمعيات الوطنية للهلال الأحمر والصليب الأحمر؛ قدمتها الدكتورة آلاء الدبيكل مديرة إدارة التطوع لفرع هيئة الهلال الأحمر السعودي بالمنطقة الشرقية، بهدف اكسابهم الخبرة والمهارات اللازمة لأداء مهامهم التطوعية بكل حرفية ومهنية، وتعريفهم بتاريخ العمل التطوعي في العالم، والقيمة الإنسانية للتطوع، وأوجه عمله في الجمعيات والهيئات الوطنية، وتعريفهم بالقواعد العامة للعمل التطوعي.

ووفق المشرف على مركز الاستشارات والتدريب الأستاذ محسن القيسي قُدم للمشاركين في الجلسة الأولى في اليوم التدريبي الأول شرحاً عن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر ومكوناتها ومهامها، ومبادئ العمل التطوعي، ودور القانون الإنساني في العمل التطوعي، والرعاية الصحية والاجتماعية في العمل التطوعي.

وفي الجلسة الثانية من اليوم التدريبي الأول قُدم تعريفاً للقانون الدولي الإنساني المتمثل في مجموعة من القواعد والقوانين العرفية والمكتوبة التي تهدف في حالة النزاع المسلح لحماية الأشخاص المتضررين، وحماية الإنسان من ويلات الحروب وآثارها المدمرة، وحماية الممتلكات التي ليس لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية، والحد من وسائل وطرق القتال المستخدمة ووضع قيود عليها.

أما الجلسة الأولى لليوم التدريبي الثاني فقد كانت بعنوان "القيمة الإنسانية للتطوع" وقالت الدكتورة الدبيكل: إن العمل التطوعي يعد من القيم الإنسانية التي تنشر المحبة والسلام بين أبناء المجتمعات، ويعمل على نبذ الفكر المتطرف والحزبية الهدامة التي تفرق بين أبناء الأمة الواحدة، لافتة إلى أن التطوع في الإسلام هو منهج رباني ووسيلة من وسائل تزكية الأعمال والأموال لقوله تعالى " ومن تطوع خيراً فإن الله شاكر عليم"، مضيفة أن العمل التطوعي يركز على القيم الإنسانية للفرد، ويكسبه المهارات المطلوبة لتجويد عمله، وينمي قدراته في التعامل مع الأزمات وتقديم المساعدات، ويعزز المشاركة في تحديد مشكلات المجتمع، ويدعم استثمار طاقات الشباب، ويشجع على المشاركة في اتخاذ القرارات والإحساس بالآخرين والتحول من الأنانية إلى المشاركة الفاعلة، ويعدّ عاملاً مكملاً للعمل الحكومي

وداعمًا لكونه يتصف بالمرونة، ويساعد على تحويل الطاقات الخاملة إلى طاقات منتجة، ويعمل على تهيئة المجتمع لمواجهة التحديات والتعامل معها، ويحفز التكافل الاجتماعي والإحساس بآلام الآخرين من خلال تعبئة الطاقات البشرية والمادية وتوجيهها نحو العمل الاجتماعي النافع.

وفي الجلسة الثانية في اليوم التدريبي الثاني قدمت الدكتورة آلاء الدبيكل تعريفاً لمفهوم الرعاية الصحية ومبادئها الأساسية، ودورها في العمل التطوعي، وقدمت شرحاً عن العناصر الثمانية لإطار إجراءات الوصول الآمن والتي يمكن أن تتخذها الجمعيات الوطنية للتأهب والاستجابة للتحديات وتحديد الأولويات للحد من المخاطر؛ وهي تقييم السياق والمخاطر؛ والسند القانوني والسياسات، وقبول الجمعية الوطنية؛ وقبول الأفراد العاملين في الجمعية الوطنية؛ وتمييز هوية الجمعية الوطنية؛ والإعلام والتنسيق على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ وإدارة المخاطر الأمنية في الميدان، كما قدمت شرحاً لمفهوم الرعاية الاجتماعية وبرامجها المقدمة للمتطوعين، وتحدثت عن أهمية تعزيز الروابط العائلية أثناء الكوارث والأزمات، ودور مكونات اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في تعزيز إعادة الروابط العائلية من خلال تنظيم تبادل الأخبار العائلية، والبحث عن الأشخاص، ومتابعة الأطفال والبالغين من أجل الحيلولة دون احتفائهم، وتمكين أسر المفقودين من الحصول على معلومات عنهم.

يُذكر أنه هذه الدورة تأتي في إطار عدة برامج تدريبية افتراضية ينظمها مركز الاستشارات والتدريب بين فترة وأخرى من أجل تنمية قدرات الهيئات والجمعيات الوطنية ليتسنى لها المُضي قُدماً في خدمة العمل الإنساني في الوطن العربي الذي لا زالت بعض دوله تواجه نزاعات وصراعات مسلحة.





برامج تطوعية متميزة للهلال الأحمر السعودي في خدمة العمل الإنساني

تواصل هيئة الهلال الأحمر السعودي جهودها الفاعلة في خدمة العمل الإنساني من خلال تفعيل البرامج التطوعية واستقطاب الشباب للالتحاق بها ليتعرفوا على المهارات المطلوبة في خدمة العمل الإنساني سواء من خلال التصدي للكوارث.

وأظهرت الفرق التطوعية التابعة للهيئة نشاطاً كبيراً في التفاعل مع الجهود المبذولة لمنع تفشي جائحة كورونا؛ حيث شاركت في تأمين فرز أولي للمصابين في عدد من الجهات الحكومية والخاصة وفي الأماكن الحيوية كالمجمعات التجارية والنقاط الأمنية داخل المدن وخارجها بمشاركة ٣٨٠٠ متطوع ومتطوعة للتعريف بطرق الوقاية من الفيروس؛ إضافة لتقديم دعم العمل في غرف العمليات التي شهدت كثافة في تلقي الاتصالات

ولم تكتف الهيئة بإطلاق البرامج التطوعية بل أطلقت منصة إلكترونية للتطوع وربطتها مع مركز المعلومات الوطني في إطار مشروع دعم وتطوير العمل التطوعي في مختلف مناطق المملكة، وحرصت على تنمية مهارات وقدرات المتطوعين للارتقاء بدورهم في خدمة العمل الإنساني؛ حيث تهدف إدارة التدريب التابعة للهيئة إلى تدريب سكان ومقيمي المملكة على المهارات الأساسية للإسعافات الأولية لتقديمها لمن يحتاج لها؛ وتطلق إدارة التدريب من وقت إلى آخر برامج تدريبية مجانية "عن بعد" بشهادات معتمدة للرجال والنساء المشاركين فيها؛ منها برنامج الأمير نايف للإسعافات الأولية لتدريب المتدربين على مفهوم الإسعافات الأولية؛ والإنعاش القلبي الرئوي؛ والتعامل مع الحالات الطبية الطارئة الأخرى، وبرنامج الاستجابة للكوارث والأزمات وقيادة الحدث ويهدفلرفع درجة الوعي لدى المتطوعين بأنواع الكوارث؛ وطرق الوقاية منها، والتخطيط والاستعداد

الجيد لها، والتطوع خلال الأزمات والكوارث؛ إضافة للدورات والمحاضرات عن بعد بعنوان "مكافحة العدوى" لتعريف منسوبي الهيئة من الصحيين والإداريين والمتطوعين وأفراد المجتمع بكيفية الوقاية من فيروس كورونا المستجد، وغير ذلك من البرامج التدريبية "عن بعد".

وكانت الهيئة قد فعّلت تقنية التدريب عن بعد ضمن سلسلة الجهود التوعوية والتدريبية والإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا.

وتشارك إدارة التطوع في الهيئة في إدارة الحشود في موسم الحج والعمرة وتقديم الإسعافات الأولية لضيوف الرحمن؛ وتطلق بين فترة وأخرى مشروع التطوع الإسعافي في الحرمين الشريفين من أجل تعزيز المشاركة الفاعلة في خدمة الحجيج؛ وكشفت إحصائية سنوية صادرة عن الهيئة أن عدد الفعاليات والمشاركات التي شارك بها فريق التطوع بالهيئة خلال عام ٢٠١٩ بلغ ١٨١١ مشاركة في مناسبات عالمية ووطنية ومجتمعية توعوية وإسعافية؛ نفذها ٤٨٩٤ متطوعاً ومتطوعة منهم ٩٦٧ متطوعاً ومتطوعة في مواسم العمرة والحج خلال عام ٢٠١٩.

وتعمل الفرق التطوعية التابعة للهيئة وفق منظومة متكاملة من البرامج والأنشطة؛ أبرزها تقديم الخدمات الإسعافية والطبية لضيوف الرحمن في الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة خلال مواسم الحج والعمرة؛ وبرنامج الهيئة للمشاركة في جميع المهرجانات الوطنية والفعاليات الترفيهية والسياحية والاجتماعية والثقافية والأنشطة الرياضية؛ وكذلك المشاركة في الأيام العالمية.

وتأتي مشاركة الهيئة في خدمة العمل الإنساني في إطار الدور الريادي المتميز للمملكة العربية السعودية في تقديم الدعم والمساعدة للمتضررين من الكوارث الطبيعية وضحايا النزاعات المسلحة من اللاجئين والنازحين؛ حيث تصدرت قائمة الدول المانحة بحجم مساعدات تجاوزت الـ ٤٠ مليار دولار خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة حتى ٢٠١٩.



الهلال الأحمر الإماراتي يواصل دعم اللاجئين حول العالم رغم تحديات كورونا



واصلت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي جهودها لدعم اللاجئين حول العالم متجاوزة كل الصعوبات والعوائق التي فرضها تفشي جائحة كورونا؛ وذلك انطلاقا من منظومة القيم الإنسانية التي يقوم عليها مجتمعها المحلي المتمثلة في التسامح والمحبة واحترام جميع الثقافات والأديان والأعراق البشرية.

ومنذ بداية العام الجاري أسهمت شحنات المساعدات الإنسانية والإمدادات الطبية التي انطلقت من أراضي الإمارات إلى كافة قارات العالم في تعزيز قدرات العديد من الحكومات والمنظمات الدولية على مواجهة تداعيات الوباء في مخيمات ومناطق اللاجئين؛ ففي ١٢ مايو الماضي أمر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي "رعاه الله" بتقديم مساعدات إنسانية عاجلة إلى دولة الصومال الشقيقة لدعم جهود مكافحة الجائحة هناك، إضافة إلى تقديم يد العون والمساعدة للمتضررين من الفيضانات المدمرة التي ضربت الصومال جراء الأمطار الغزيرة التي شهدتها منطقة شرق أفريقيا مؤخراً.

كما وزعت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في فبراير الماضي معونات شتوية استفاد منها ١٢٥ ألف شخص من اللاجئين المتأثرين من الظروف المناخية القاسية في اليونان؛ وتضمنت المعونات أجهزة التدفئة والأغطية والبطانيات والطرود الغذائية، لحماية اللاجئين من تداعيات انخفاض درجات الحرارة، والتخفيف من تفشي أمراض الشتاء بين اللاجئين خاصة الأطفال.

كما واصلت الهيئة تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الروهينجا في جمهورية بنجلاديش؛ وتضمنت توزيع المواد الإغاثية المتنوعة، التي استفاد منها ٤٥ ألف لاجئ في المخيمات المنتشرة في مدينة كوكس بازار وشملت الطرود الغذائية، ومواد الإيواء والتدفئة، والملابس ومواد النظافة والمكملات الغذائية للأطفال، إضافة إلى مستلزمات تعليمية ومعينات دراسية.

وكانت الهيئة بدأت مطلع العام الجاري تنفيذ حملة مساعدات شتوية بقيمة ١٥ مليون درهم، يستفيد منها مليون شخص في الأردن، والعراق، ومصر، ولبنان، واليونان، معظمهم من اللاجئين السوريين.

يذكر أن هيئة الهلال الأحمر الإماراتي احتفلت باليوم العالمي للاجئين الذي يصادف ٢٠ يونيو من كل عام، وسط تأكيدها المستمر على الالتزام بمواقفها الإنسانية المساندة لقضايا اللاجئين في مختلف المناطق، والتخفيف من معاناتهم المتفاقمة عبر توفير كل سبل الدعم المادي والمعنوي لهم.

وقد حلت هذه المناسبة هذا العام في الوقت التي يواجه فيه العالم أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد " كوفيد ١٩ " والتي فاقمت من معاناة اللاجئين من خلال التحديات والصعوبات التي برزت في وجه جهود توفير الخدمات الأساسية وإيصال المساعدات الإنسانية.

الهلال الأحمر البحريني يدعم جهود الإغاثة الدولية في مواجهة "كوفيد ـ ١٩"



أكدت جمعية الهلال الأحمر البحريني حرصها على مواصلة العمل مع جميع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر دعمًا لجهود العمل الإغاثي والإنساني الرامي إلى تخفيف الآثار السلبية لجائحة فيروس «كوفيد-١٩» على الشرائح الأكثر ضعفا مثل اللاجئين والنازحين والمتضررين من الجائحة، وذلك في إطار الدور الإغاثي الإنساني الذي تنهض به الجمعية محليًا ودوليًا للمساعدة في تخطي التداعيات السلبية لهذه الجائحة.

جاء ذلك خلال مشاركة الجمعية في اجتماع عن بعد نظمه الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول استجابة الدول لجائحة فيروس كوفيد-١٩، حيث ناقش الاجتماع الذي جرى بمشاركة عدد من الرؤساء والأمناء العامين للجمعيات الوطنية أفضل سبل تفعيل جهود مكافحة هذه الجائحة ودعم المتضررين منها

الأمين العام لجمعية الهلال الأحمر البحريني بالوكالة المدير العام للجمعية الأستاذ مبارك الحادي أعرب عن شكره للاتحاد الدولي على الاهتمام بتعزيز التقارب والتعاضد فيما بين مكونات الحركة الدولية، معتبرًا أن ترسيخ الترابط بين العمل الإنساني والتنموي، يتطلب حوارًا مستمرًا وشراكات إنسانية بين جمعية الهلال الأحمر البحريني واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومواصلة بحث سبل التعاون ومتابعة مختلف المشاريع القائمة في إطار تحقيق الأهداف المشتركة الرامية لتخفيف المعاناة عن المنكوبين.

طواقم الهلال الفلسطيني تواجه "كوفيد ـ ١٩" بكفاءة عالية



حزيران ١- ٢٠٢٠

شكلت "كوفيد ١٩"، تحدياً من نوع خاص بالنسبة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وطواقمها، التي اعتادت، عموما على التعامل مع شتى الأزمات التي واجهت الشعب الفلسطيني، لكنها في هذه المرة وجدت نفسها أمام اشكالية مختلفة عن أي شيء خبرته من قبل، ورغم ذلك فقد تمكنت باقتدار من أداء شتى المهام الموكلة إليها.

وقال ابراهيم الغولة مدير دائرة الإسعاف والطوارئ في الجمعية في الضفة الغربية: إن الجمعية بدأت تحضيراتها لمواجهة الوباء منذ وقت مبكر، بالتنسيق والتعاون مع وزارة الصحة الفلسطينية، ومنظمة الصحة العالمية، حيث تم اجراء تدريب من قبل هاتين المؤسستين لصالح طواقم الجمعية تضمن التعريف بالمرض، وكيفية انتقاله، واجراءات الوقاية وخلافها.

وأضاف الغولة: "قمنا بتطوير هذا التدريب وعممناه على نطاق واسع على كوادر الجمعية، بينما كان المرض ينتشر في دول الجوار، وبالتالي فكرنا في أمور أخرى مثل اللباس الواقي، الذي عملنا على توفيره. في البدء كان من النوع الذي يستعمل لمرة واحدة، ثم أضفنا إليه النظارات والكمامات والأغطية من أعلى الرأس حتى أخمص القدمين، وصولا إلى لباس الوجه الزجاجي، ولم تكتف طواقم الجمعية بهذا القدر، بل عمدت إلى احداث اضافات في تصميم سيارات الإسعاف، عبر اجراء تعديلات كفلت فصل حجرة السائق عن المريض، وذلك للوقاية من وباء "كورونا "

ووفقاً للغولة، فقد شملت هذه الخطوة ٧٥ سيارة اسعاف تابعة للجمعية في المحافظات الشمالية والجنوبية، واقترنت ببروتوكولات للتعامل مع الحالات المحتمل اصابتها بالفيروس، بدءاً من استقبال المكالمات، وانتهاء بنقل هذه الحالات إلى مراكز الحجر أو إلى المؤسسات العلاجية مثل مستشفى هوغو تشافيز في بلدة ترمسعيا شمال رام الله.

وأستطرد الغولة قائلاً:"في البداية شعرنا بنوع من الإرباك، لكن مع اكتساب الخبرة تمكنا من تجاوز الوضع الجديد الذي فُرض علينا، وذلك بالشراكة مع العديد من الجهات مثل الإدارة العامة للطب الوقائي في وزارة الصحة التي كنا على تماس مباشر معها، فضلاً عن الخدمات الطبية العسكرية، التي وقعنا معها اتفاقية خاصة حول آليات نقل الحالات في شتى المحافظات".

وأردف: "شكل التعامل مع الحالات المرتبطة بكورونا عبئا اضافيا لنا ، لكنه بالكاد وصل إلى ٢٠ في المائة من هذا العبء، بينما واصلنا نحن مهامنا المعتادة في نقل الحالات الطارئة والحالات التي تعاني من الأمراض المزمنة وغيرها إلى المستشفيات".

بيد أنه لا يخفي أن "كورونا" أضاف بعض الأعباء على عمل الجمعية وطواقمها، اذ تم تجهيز مناطق تعقيم مراكز الإسعاف، كان يتم فيها تعقيم السيارات، والطواقم والمعدات المختلفة.

وزاد : تجربة" كورونا"، تعتبر استثنائية وصعبة. فبالنسبة إلى طواقمنا التي عملت في ظروف غاية في القسوة والتعقيد، مثل فترة الاجتياحات الاسرائيلية إبان الانتفاضة الثانية، والاعتداءات على قطاع غزة وغيرها، فإن "كورونا" يختلف عنها بأنها عدو غير مرئي أو محسوس، ما أوجد حالة من الحذر والارباك، عدا عن الضغوطات الكبيرة سواء على الطواقم الطبية أو متلقي الخدمات".

واستدرك:" لكن مع مرور الوقت باتت الأمور أكثر سهولة ووضوحا، فعبر الممارسة والتعود باتت الطواقم تطبق البروتوكولات والمهام المنوطة بها بفعالية وكفاءة".

وأختتم قائلاً :"هذه التجربة أكسبتنا الكثير. فمثلا عمدنا إلى توفير كمية من الألبسة الواقية ومعدات أخرى تكفي فترة ستة أشهر في الضفة الغربية، ومثلها في قطاع غزة، وبالتالي فنحن جاهزون للتعامل مع أية مستجدات متعلقة بهذا الوباء مستقبلا".



جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في لبنان



نشاط متنوع في خدمة نصف مليون لاجئ فلسطيني

يواجه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، الذين يقدر عددهم بنحو نصف مليون شخص ويتوزعون على ١٢ مخيما ـــ حسب تعداد وكالة الغوث الدولية "الأونروا" ـ أوضاعاً معيشية واقتصادية قاسية، خصوصاً أنهم ممنوعون حسب القوانين اللبنانية، من مزاولة ٧٠ مهنة.

ويعيش اللاجئون هناك في مخيمات معزولة، وفي ٣٠-٤٠ تجمعا غير معترف بها من قبل "الأونروا" والدولة اللبنانية، وجميعها تفتقر إلى الكثير من الخدمات، ما يجعل الدعم والاسناد الذي يقدمه العديد من الجهات، مثل "الأونروا"، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني على قدر كبير من الأهمية.

وتقدم الجمعية خدماتها في لبنان منذ العام ١٩٦٩، وقد أدارت على مدار عقود عدداً كبيراً من المستشفيات، حسب مدير فرعها هناك د. سامر شحادة، الذي أشار إلى تقلص هذا العدد مع حلول العام ١٩٩٥، حتى باتت خمس مستشفيات، مضافاً إليها ثمانية مراكز صحية ومجتمعية.

وتعمل هذه المستشفيات على تقديم خدمات الرعاية الصحية الثانوية بشكل أساسي، علاوة على بعض الخدمات الصحية الثلاثية، مثل غسيل الكلى، علما أن "الهلال الأحمر" هو الجهة الوحيدة التي توفر هذه الخدمة للاجئين الفلسطينيين بشكل مجاني.

وقال شحادة: "توفر مستشفيات الجمعية خدمات أساسية للاجئين، وهي تضم أقساماً للعناية الفائقة لاستقبال الحالات الحرجة. وفي مجمل الأحوال فإن السواد الأعظم من هذه الخدمات يقدم بشكل شبه مجاني".

وأضاف أن ٨٥ في المائة من المرضى المراجعين للمستشفيات تتم تغطيتهم من قبل "الأونروا"، بموجب اتفاقية موقعة مع الجمعية. أما النسبة المتبقية من المرضى فتتكفل بهم منظمة التحرير الفلسطينية، ومؤسسات إنسانية أخرى، وبالتالي تبقى هناك نسبة بسيطة تحصل على الخدمة نظير مبالغ رمزية".

وأستطرد الخزاعي قائلاً: " تأتي تلك المساعدات في ظلّ أزمة أمنيّة تعصف بالعراق وتهدّد حياة الآلاف من العراقيين

وآخرين من الذين إتخذوا من العراق ملجأ لهم، على حدٍّ سواء. ولكن رغم هذه التّحدّيات الأمنيّة والصّعوبات المختلفة، يستمرّ متطوّعو الجمعيّة في توفير المساعدات والخدمات المختلفة للعراقيّين والسّوريين منذ اليوم الأوّل من اندلاع الأزمة السّوريّة".

ولفت إلى أن الجمعية تعاونت مع نظرائها في سوريا والأردن والصليب الأحمر اللبناني في فتح مراكز طبية وارسال مئات من الأطنان من المساعدات الإغاثية والطبية لمساعدة الدول المستضيفة للاجئين.

يذكر أنه منذ اندلاع الأزمة السّوريّة، لجأ آلاف السّوريين إلى العراق بحثًا عن الأمن وهربًا من أعمال العنف، وتستضيف محافظات إقليم كردستان العدد الأكبر من اللاّجئين السّوريّين والنّازحين العراقيّين الموزّعين على عدّة مخيّمات هي الأكبر في البلاد، فيما شهدت مدينة دهوك توافد اعداد من العائلات اللاجئة العام الماضي نتيجة لأعمال العنف الدّائرة في سوريّة وسجلت فرق الهلال لجوء أكثر من ١٧ ألف لاجئ تم ايوائهم في مخيمات دهوك.

وحسب شحادة، فإن هناك حالات تصنف ضمن الحالات الاجتماعية، ولا توجد جهة تغطي كلفتها. من هنا فإن الجمعية تقدم لها الخدمة دون أي مقابل.

وقدّر شحادة عدد المستفيدين من خدمات مستشفيات الجمعية سنويا بنحو ٢٠ ألف مريض، بينما يستفيد من العيادات وأقسام الطوارئ والمراكز الصحية التابعة للجمعية، ما بين ٨٠-١٠٠ ألف مريض، من ضمنهم ١٤٠ مريضا يخضعون لـثلاث جلسات غسيل كلى أسبوعيا.

وبالنسبة للخدمات الصحية المجتمعية، تُقدم بشكل عاممن قبل المراكز الثمانية التابعة للجمعية، وتركز بشكل خاص على التثقيف والتوعية الصحية،

لا سيما فيما يتصل بالأمراض المزمنة، حيث يتلقى متطوعو الجمعية وعددهم نحو ٦٠٠ متطوع، تدريبات في نواح شتى، يقومون بدورهم بتعميمها على نطاق واسع.

كما بدأت الجمعية، التي يبلغ عدد كادرها في لبنان نحو ٧٩٠ فردا، بتوفير خدمات الصحة النفسية، عبر تدريب المتطوعين في هذا المجال، لتقديم خدمات شتى لجمهور اللاجئين على هذا الصعيد.



وقال شحادة: "صحيح أننا هنا لا نوفر خدمة الإسعاف والطوارئ بحكم خصوصية الأوضاع، وهذه المهمة تقع ضمن مسؤوليات الصليب الأحمر اللبناني، إلا أن الدور الذي تلعبه المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للجمعية يوازي ما تقوم به وزارة الصحة في أي بلد عربي، لجهة توفير رزمة واسعة من الخدمات لجمهور المستفيدين، وهم في حالتنا اللاجئون الفلسطينيون، الذين يعرف الجميع مدى صعوبة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي يعانون منها".

يذكر أنه نظراً لكون الجمعية عضو في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، فإن لها شراكات عديدة مع الجمعيات الأخرى الأعضاء في هذا الاتحاد. إضافة إلى شراكات أخرى لجمعيات من خارج هذا الاتحاد تساعدها على تعزيز رسالتها الانسانية.

الهلال الأحمر العراقي يساعد ١٠٠ ألف لاجئ سوري



تقرير غسان ثويني
اعلام الهلال الاحمر العراقي

واصلت فرق جمعية الهلال الأحمر العراقي حراكها الإنساني الفاعل لخدمة ومساعدة آلاف اللاجئين السوريين الذي اتخذوا من العراق وطناً ثانياً لهم بعد أن هدّدت أعمال العنف المستمرة أمنهم في بلدهم الأم.

ورغم الأوضاع الأمنيّة الصّعبة سابقا في العراق والّتي أدّت إلى تهجير أكثر من ٣ مليون عراقي من منازلهم وقراهم، ورغم انشغال متطوّعي الجمعيّة بإغاثة ومساعدة النّازحين المحليّين، استمرت الجمعيّة في خدمة ٢٥٢ ألف عائلة سورية موزعة على عدد من المخيمات كمخيم دوميز وقشتبه وبحركة وعربت وكوركوسك وباسرمة ودارار شكران، كانت قد نزحت إلى العراق خلال الفترة من عام ٢٠١٢ الى عام٢٠١٤.

وأوضح الأمين العام للشؤون الفنية في الهلال الأحمر العراقي محمد الخزاعي أن الجمعيّة استمرت في مساعدة اللاجئين السوريين داخل وخارج العراق، ووزعت فرقها مواد غذائية على ١٠ الاف لاجئ في مناطق متفرقة في دهوك كجزء من برنامج اغاثي أطلقته الجمعية بدعم من الشركاء في الحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر لتلبية الاحتياجات الانسانية للعائلات اللاجئة خصوصاً مع ازدياد الحاجات المختلفة لتلك الأسر، مضيفاً ان الجمعيّة أطلقت منذ بداية شهر مارس ٢٠١٢ مجموعة من العمليات الاغاثية والبرامج الانسانية لمساعدة اللاجئين السورين تتضمّن توفير الماء والغذاء والخدمات الصحية وبرامج الدعم النفسي والتعليم لهم، وبلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج اكثر من ١٠٠ الف لاجئ،

وتمّت مساعدة أكثر من خمسة آلاف طالب منهم على الإلتحاق بالمدارس خلال العام الدراسي ٢٠١٣ /٢٠١٤ من خلال تزويدهم بالملابس

والمستلزمات الدراسية المختلفة، كما تؤمّن الجمعية مياه الشّرب لعددٍ من المخيمات فضلاً عن تنفيذها برامج لمساعدة العائلات على التكيف الاجتماعي والنفسي ومحاولة دمجهم في المجتمعات المحلية.

وأستطرد الخزاعي قائلاً: " تأتي تلك المساعدات في ظلّ أزمة أمنيّة تعصف بالعراق وتهدّد حياة الآلاف من العراقيين وآخرين من الذين إتخذوا من العراق ملجأ لهم، على حدٍّ سواء. ولكن رغم هذه التّحدّيات الأمنيّة والصّعوبات المختلفة، يستمرّ متطوّعو الجمعيّة في توفير المساعدات والخدمات المختلفة للعراقيّين والسّوريين منذ اليوم الأوّل من اندلاع الأزمة السّوريّة".

ولفت إلى أن الجمعية تعاونت مع نظرائها في سوريا والأردن والصليب الأحمر اللبناني في فتح مراكز طبية وارسال مئات من الأطنان من المساعدات الإغاثية والطبية لمساعدة الدول المستضيفة للاجئين.

يذكر أنه منذ اندلاع الأزمة السّوريّة، لجأ آلاف السّوريين إلى العراق بحثًا عن الأمن وهربًا من أعمال العنف، وتستضيف محافظات إقليم كردستان العدد الأكبر من اللاّجئين السّوريّين والنّازحين العراقيّين الموزّعين على عدّة مخيّمات هي الأكبر في البلاد، فيما شهدت مدينة دهوك توافد اعداد من العائلات اللاجئة العام الماضي نتيجة لأعمال العنف الدّائرة في سوريّة وسجلت فرق الهلال لجوء أكثر من ١٧ ألف لاجئ تم ايوائهم في مخيمات دهوك.



برامج متنوعة للهلال الأحمر الأردني لدعم اللاجئين



أطلقت جمعية الهلال الأحمر الأردني بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر، عدة برامج خلال عام ٢٠١٩ لخدمة اللاجئين، من خلال مجالات الصحة المجتمعية والإسعافات الأولية والتدريب المهني وكفالة الأيتام.

من تلك البرامج برنامج الصحة المجتمعية والاسعافات الأولية، ويهدف الى رفع المستوى الصحي للاجئين والمجتمع المضيف عن طريق حملات صحية وتوعوية، واستفاد منه (٧٠٨٦١) شخصاً، فيما وفر برنامج الدعم النقدي للأسر السورية اللاجئة مساعدة مالية شهرية لفترة محددة، واستفادت منه (١٢٣٠) اسرة، ونظم مركز التدريب المهني للهلال الاحمر الأردني دورات تدريبية للسيدات الأردنيات والسوريات والجنسيات الاخرى برسوم رمزية استفادت منها (٤٩٦) سيدة، واستفاد (٢٠٤٠) شخصاً

من برنامج التعريف بالحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الاحمر والقانون الدولي الإنساني، فيما استفاد من برنامج سبل العيش الذي يهدف لتحسين جودة حياة الأفراد والخدمات المقدمة لهم ٢٨٠ شخصاً.

وأطلق الهلال الاحمر الأردني اتفاقية تعاون لعلاج اللاجئين السوريين بدعم من نظيره الكويتي في مستشفي

الهلال الاحمر الاردني، وتشمل المعالجة العمليات الجراحية والولادات والامراض المزمنة والاسنان وغيرها من الامراض وتوفير العلاج اللازم لهم، وبلغ عدد المستفيدين (٥٤٢٠)

واستفاد ٣٥٥٠ يتيم من برنامج كفالات الايتام بالشراكة مع هيئة الهلال الاحمر لدولة الامارات العربية المتحدة ، و٨٥٣ لاجئ سوري من مشروع غسيل الكلى الذي نفذ بالشراكة مع الهلال الاحمر القطري، و١٢٤ مستفيداً من مشروع العيادة الصحية بالتعاون مع الهلال الأحمر العراقي، و١٤٥٦١ مستفيداً من برنامج اعادة الروابط العائلية، و٥٣١ مستفيداً من برنامج الاسعافات الأولية ، وفي مجال المساعدات الإنسانية وزعت الجمعية بالتعاون مع الهلال الأحمر القطري طرود غذائية على ٣٠٠ أسرة سورية ، وأضاحي بالتعاون مع الهلال الأحمر الكويتي على ١٥٠٠ أسرة أردنية وسورية في العاصمة عمان ومحافظة مادبا، وأضاحي بالتعاون مع الهلال الأحمر التركي على ٢٧٠٠ اسرة اردنية وسورية في العاصمة عمان، اربد، عجلون، المفرق و الكرك، وبطاقات التسوق بالتعاون مع الهلال الأحمر القطري على ١٠٩٦ مستفيد من اللاجئين السوريين في محافظة اربد، ونفذت الجمعية بالتعاون الهلال الأحمر الكويتي مشروع افطار صائم واستفاد منه ١٥٠٠٠ مستفيد اردني وسوري في مختلف محافظات المملكة.





حراك فاعل الهلال الأحمر المصري لمساعدة اللاجئين والمهاجرين

يواصل الهلال الأحمر المصري جهوده الفاعلة لتأمين المساعدات اللازمة للمهاجرين وفق استراتيجية الاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن الهجرة التي تتضمن عشرة مبادئ أساسية هي التركيز على احتياجات المهاجرين ومواطن ضعفهم، إشراكهم في وضع البرامج الإنسانية، دعم تطلعاتهم، الاعتراف بحقوقهم، الربط بين المساعدة والحماية والمناصرة الإنسانية لهم، إقامة شراكات من أجلهم، العمل على امتداد مساراتهم، مساعدتهم عند العودة، التصدي لظاهرة النزوح السكاني والتخفيف من ضغوط الهجرة على المجتمعات الأصلية.

وينفذ الهلال الأحمر المصري استراتيجية الاتحاد الدولي عن طريق تقديم المساعدات الإنسانية خاصة في حالات النزوح الداخلي واللجوء والطوارئ، ويركز على دعم الفئات الأكثر احتياجا والاشد استضعافاً، ويقدم لهم المساعدات الغذائية والمالية لتغطية الاحتياجات الأساسية للحياة والمأوى، إضافة الي الخدمات الصحية والتوعوية والإسعافات الأولية والدعم النفسي وغير ذلك من المساعدات التي يقدمها عن طريق مشاريع تستهدف الفئات الأكثر احتياجا والأكثر هشاشة من المهاجرين والمجتمع المحلي.

ومن ضمن تلك المشاريع التي تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، مشروع تم تنفيذه للحد من تداعيات الأزمة السورية وتلبية احتياجات المهاجرين، ويستهدف المهاجرين واللاجئين السوريين وفئات مستضعفة من المجتمع المصري، ويتم تنفيذ برنامج التعامل مع المهاجرين شقين:

الشق الأول : ويتمثل في تقديم المساعدات الإنسانية من خلال برنامج توفير سبل المعيشة (livelihood) عن طريق تقديم بعض التدريبات المهنية الحرفية لإيجاد فرص عمل او لتحسن الدخل والمساعدة على إقامة مشاريع صغيرة، وعلى سبيل المثال تدريبات على (صيانة المحمول، الخياطة، الكروشيه، فوتوشوب، كوافير...)، حيث يتم تقديم تلك التدريبات مجاناً من خلال دورات تدريبية بعدد ساعات معتمدة بالإضافة الي توفير بدل انتقالات وشهادات معتمدة من مراكز التدريب.

الشق الثاني : الخدمات الصحية، ويتم ذلك عن طريق تقديم:

ـ أولاً : تنظيم ندوات توعية صحية تتضمن رسائل عن أمراض (الضغط والسكر وسرطان الثدي والتهاب الكبد الوبائي" وسائل توعوية عن العنف ضد المرأة وختان الاناث وكيفية الوقاية من فيروس كورونا (COVID – ١٩).

ـ ثانياً : الزيارات المنزلية للعائلات لضمان وصول الخدمات إليها، وتقديم رسائل التوعية الصحية وكيفية الوقاية من الأمراض والنظافة الشخصية.

ثالثاً : الخدمات الطبية وتتضمن مختلف التخصصات منها على سبيل المثال (نساء وتوليد، عظام، انف واذن و حنجرة، جلدية، أطفال، باطنة، اسنان، ورمد) إضافة الي صرف الادوية وتوفير التحاليل الطبية مجاناً.

ويهدف برنامج التعامل مع المهاجرين ـ الذي استفاد منه ٦٠ ألف شخص على مدار عامين ـ لاندماج وانخراط اللاجئين السوريين داخل المجتمع المصري؛ من خلال تبادل الثقافات.

كما ينفذ الهلال الأحمر المصري مشاريع أخرى تستهدف الفئات المستضعفة من المهاجرين واللاجئين من الدول الأفريقية المجاورة منهم على سبيل المثال (صوماليين، أثيوبيين، اريتريين، نيجيريين، شمال وجنوب السودان ويمنيين)، حيث يتم تقديم المساعدات لهم من خلال محاور متعددة منها :

ـ المحور الأول : تقديم الخدمات الصحية عن طريق اشراك المتطوعين وبعض الأطباء لتقديم الرعاية الطبية عن طريق المسح الطبي لبعض الأمراض المزمنة وتحويل الحالات الحرجة والإصابات الي أطباء متخصصين للمتابعة.

ـ المحور الثاني : حماية المهاجرين واللاجئين من ظاهرة الاتجار بالبشر عن طريق تقديم بعض المعلومات القانونية لمساعدتهم على معرفة حقوقهم، وحمايتهم من التعرض لبعض الانتهاكات و التنمر والاعتداءات اللفظية

والجسدية والجنسية، وتعريفهم بكيفية المطالبة بحقوقهم في التعليم والصحة ومرافق الحياة الأساسية.

ـ المحور الثالث : تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمهاجرين واللاجئين لما تعرضوا له من مشكلات وأزمات أثرت على صحتهم النفسية، إضافة لظروف المحيطة بداية من الهجرة والتي غالباً ما تكون غير نظامية، او حدوث كوارث طبيعية أو من صنع الانسان تسببت في هجرتهم أو لجوئهم، فالدعم النفسي يتم عن طريق عقد جلسات معهم للاستماع الي المشكلات التي تواجههم والعمل على حلها وتقديم الرعاية الصحية النفسية لهم.

برنامج صحة وسلامة الأطفال:

كما ينفذ الهلال الأحمر المصري برنامج "صحة وسلامة" ويستهدف أطفال المهاجرين واللاجئين والمجتمع المحلي، ويتم عن طريق زيارات للمدارس وعقد محاضرات وندوات توعوية للأطفال والأسر (أولياء الأمور، وأغضاء هيئة التدريس) تشمل تدريبات في الإسعافات الاولية، ومواجهة الطوارئ، والسلامة المرورية، والعادات الصحية والتغذية السليمة.

اما فيما يتعلق بجائحة " كوفيد ـ ١٩" فإن الهلال الأحمر المصري يعمل على تقديم المساعدات الغذائية والمالية للأفراد من الفئات الأكثر احتياجا والأكثر تأثرا من جراء تلك الازمة ممن فقد عمله، خاصة العمالة اليومية التي كثيراً وغير ذلك من الفئات الأخرى التي تأثرت اقتصادياً ومعنوياً بسبب إيقاف حركة الطيران.













الأطفال ضحايا الحروب والصراعات











تحذير أممي من آثار الفيضانات وغزو الجراد وكورونا على الصوماليين

حذرت الأمم المتحدة من الآثار الإنسانية الكبيرة للفيضانات المدمرة التي يتعرض لها الصومال حاليًا، ما أسفر عن تشريد نحو نصف مليون شخص في وسط البلاد، في الوقت الذي يعاني فيه الصومال أيضًا من تعرضه لغزو الجراد الصحراوي، وآثار تفشي فيروس كورونا "كوفيد-١٩".

وأكد رئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الصومال، جاستين برادي ، في تصريحات صحفية، أن تفاقم الأزمات في الصومال يهدد الأمن العام، فقد شُرد ما يقرب من ٥٠٠ ألف شخص بسبب الفيضانات الأخيرة في مناطق وسط الصومال، بينما تتعامل البلاد أيضًا مع غزو الجراد الشديد الذي يهدد الأمن الغذائي والتغذية للكثيرين، في الوقت نفسه، تستجيب الصومال لتفشي جائحة فيروس كورونا".

ودعا الجميع الى مد يد المساعدة للصومال لتفادي الأسوأ، في ضوء ما تتعرض له البلاد من فيضانات وغزو للجراد الصحراوي وتفشي فيروس كورونا.

من جانبه، حذر ممثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في الصومال إتيان بيترشميت من أنه من المحتمل بحلول شهر سبتمبر القادم أن يتزايد عدد الصوماليين الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي أو الجوع الشديد بمقدار نصف مليون شخص، بسبب التأثيرات المترتبة على انتشار الجراد الصحراوي الحالي في الصومال.

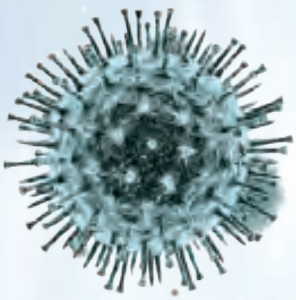

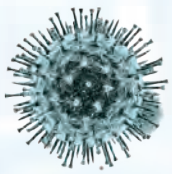



لاجئو المناخ

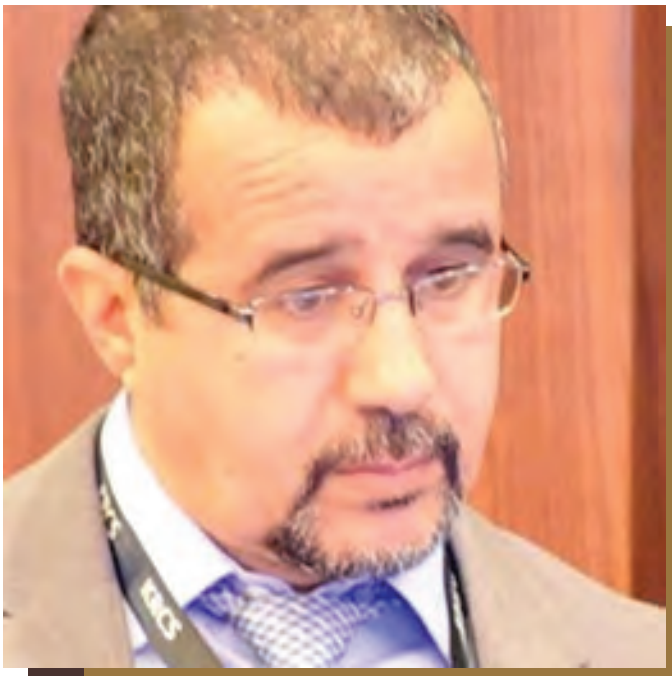

إعداد بشير بوزيان الرحماني

"توجد هجرة قسرية، أي الهجرة التي تفرضها الظروف الخارجية مثل المناخ. ولم يعد لدينا خيار إذ لا يمكننا أن نقول ببساطة إننا لا نريد هؤلاء الناس". كارولا راكيته، قائدة سفينة الإنقاذ الألمانية

تشير الدراسات البيئية حول تأثير التغيرات المناخية على حركة البشر إلى أن ما يقارب ال ٢٥٠ مليون شخص سيضطرون إلى اللجوء أو النزوح بسبب الكوارث الناتجة عن تغير المناخ في سنة ٢٠٥٠ أكثر مما تخلفه النزاعات المسلحة.

وحسب منظمة الأرصاد الجوية في تقرير لها نشر في ١٠ مارس ٢٠٢٠ فقد سُجل أكثر من ٦,٧ مليون حالة نزوح داخلي جديدة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو ٢٠١٩، وقد نجمت هذه الحالات عن كوارث حدثت جراء ظواهر جوية هيدرولوجية، مثل إعصار إيداي في جنوب شرق أفريقيا، وإعصار فاني في جنوبي آسيا، وإعصار هاريكين دوريان في منطقة البحر الكاريبي، والفيضانات في إيران والفلبين وإثيوبيا. ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ما يقرب من ٢٢ مليون في ٢٠١٩، بعد أن كان ١٧,٢ مليون في عام ٢٠١٨. ومن بين جميع الأخطار الطبيعية، تسهم الفيضانات والعواصف أكثر من غيرهما في النزوح.

جدل قانوني حول المصطلح

وحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فإن مصطلح "لاجئو المناخ" أكثر استخداما في وسائل الإعلام لا أكثر، والمفوضية لا تحبذ استخدام هذا المصطلح – ربما هروبا من المساءلة القانونية – وترى المفوضية أن العبارة الأدق في الوصف هي "الأشخاص النازحين في سياق الكوارث وتغير المناخ" بسبب ما قد تحدثه هذه العبارة من جدل، حيث إنها غير موجودة في القانون الدولي. الذي يُعرّف "اللاجئ" بأنه الشخص الذي عبر







الحدود الدولية "بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى مجموعة اجتماعية معينة أو رأي سياسي" (اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين). وفي بعض السياقات، يشمل التعريف الأشخاص الفارين من "أحداث تخل بالنظام العام بشكل خطير" (اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام ١٩٦٩؛ إعلان كارتاخينا لعام ١٩٨٤).

وفي نفس السياق فإن التغير المناخي يؤثر على الأشخاص داخل بلدانهم، وفي الغالب يؤدي إلى نزوح داخلي وقد يصل إلى المستوى الذي يؤدي فيه إلى نزوح الناس عبر الحدود. وقد تكون هناك حالات يتم فيها تطبيق معايير اللاجئين الواردة في اتفاقية ١٩٥١ أو معايير اللاجئين الأوسع نطاقاً الواردة في الأطر الإقليمية لقانون اللاجئين. على سبيل المثال، إذا كانت المجاعة الناتجة عن الجفاف مرتبطة بحالات النزاع المسلح والعنف - وهي منطقة تعرف باسم "ديناميكيات العلاقة" حيث تتفاعل الصراعات أو العنف مع تغير المناخ أو الكوارث.

تداخل الأزمات ودول عربية نموذج لهذا التداخل

تقول منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة : إن السبب الرئيس في ارتفاع مستويات الأمن الغذائي يكمن في ثلاثة عوامل وهي: النزاعات المسلحة، الأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية العميقة، وتشير تقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن تقلب المناخ ربما يرفع من خطر الجوع وسوء التغذية بنسبة ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠.

تمثل الصومال نموذجًا لديناميكية العلاقة بين الصراع وتغير المناخ فقد هوت البلاد في أوائل تسعينيات القرن الماضي في جحيم نزاع مسلح ممتد لا يرحم تسبب في إضعاف مؤسسات الدولة، وإجبار ملايين السكان على النزوح أو الهجرة، وإثقال كاهلهم، لا سيما أولئك الذين يعتمدون على الزراعة والرعي. ومر هؤلاء بتجارب مؤلمة من الجفاف الكارثي بسبب انخفاض معدلات الأمطار في موسم هطول الأمطار، وهو المعروف محليًّا باسم «غو» يمتد من نيسان/ أبريل إلى أيار/ مايو ، قبيل موسم الحصاد السنوي في تموز/ يوليو. وتتوقع منظمات أممية أن يتسبب الجفاف الكارثي الذي ضرب البلاد خلال العام الجاري ٢٠١٩ في معاناة أكثر من مليوني شخص من الجوع الحاد، هم يمثلون نحو خمس عدد سكان البلد الفقير. وتقول دراسات إنه يمكن التغلب على بعض هذه المشاكل من خلال توزيع أكثر كفاءة للمياه، واستنبات سلالات نباتية تقاوم الجفاف .

وقد نتج عن هذه العلاقة الديناميكية بين النزاعات المسلحة وتغير المناخ من جفاف وفياضات وأزمة جوع إلى لجوء أكثر من ٧٥٠ ألف صومالي الى البلاد المجاورة، حيث لجأ إلى أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ صومالي إلى كينيا والى اليمن لجأ ٢٥٠,٥٠٠ وإثيوبيا ١٩٢,٠٠٠ في حين يوجد أكثر من ٢,٥٠٠,٠٠٠ مليون نازح داخل الصومال.

وفي الختام، هل يجب إدراج التغيرات المناخية ضمن الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين ما دامت النتيجة واحدة هي تدفق ملايين البشر خارج الحدود بحثا عن الأمن الغذائي والبيئي.

- **مصادر المعلومات:**
- **UNHCR**
- **CICR**







إعلان نيويورك يعزّز تقاسم المسؤولية الدولية لحل أزمة اللاجئين

يوفر الإعلان العالمي بشأن اللاجئين الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ ديسمبر ٢٠١٨ إطاراً لتقاسم المسؤوليات بشكل أكثر انصافاً وقابلية للتنبؤ ؛ مع ادراك حقيقة أنه لا يمكن تحقيق حل مستدام لأوضاع اللاجئين من دون تعاون دولي.

كما يوفر الميثاق خطة للحكومات والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان حصول المجتمعات المضيفة على الدعم الذي يحتاجون إليه وأن يتمكن اللاجئون من عيش حياة مثمرة؛ ويعد الميثاق فرصة فريدة لتحويل الطريقة التي يستجيب بها العالم لحالات اللاجئين، بما يعود بالنفع على كل من اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم.

"إعلان نيويورك من أجل المهاجرين واللاجئين يمثل ــ وفق المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي التزاماً سياسياً غير مسبوق من حيث القوة والتأثير، إذ أنه يملأ ثغرة لطالما كانت دائمة" في نظام الحماية الدولية متمثلة في تقاسم المسؤولية بشأن اللاجئين"

وتتمثل أهدافه الرئيسية في:

ــ تخفيف الضغوط على البلدان المستضيفة

ــ تعزيز قدرة الاعتماد على الذات لدى اللاجئين

ــ توسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة

ــ دعم الظروف في بلدان الأصل للعودة بأمان وكرامة

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرت إعلان نيويورك بشأن اللاجئين، بعد عامين من المشاورات المكثفة التي قادتها المفوضية مع

الدول الأعضاء والمنظمات الدولية واللاجئين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء؛ وقد أدى ذلك إلى بدء عملية منفصلة لاتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والتي ساهمت فيها المفوضية بشكل نشط ويتكون الميثاق العالمي بشأن اللاجئين من عدة أقسام هي:

ـ مقدمة تحدد خلفية الميثاق العالمي ومبادئه التوجيهية وأهدافه.

ـ الاطار الشامل للاستجابة للاجئين على النحو المتّفق عليه من قِبل الدول الأعضاء في الملحق من إعلان نيويورك.

ـ برنامج عمل يحدد تدابير ملموسة للمساعدة في تحقيق أهداف الميثاق من خلال:

ـ تقديم مخطط لضمان وصول اللاجئين بشكل أفضل إلى فرص الصحة والتعليم وسبل كسب العيش، واندماجهم في المجتمعات المضيفة لهم منذ البداية.

ـ تحديد طرق ملموسة يمكن من خلالها دعم الحكومات المضيفة عندما تواجه تحركات كبيرة للاجئين؛ وتحديد نظم لتقاسم المسؤولية لكي لا تتحمّل هذه الحكومات العبء وحدها. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، ترتيبات احتياطية وترتيبات شراكة لنشر الخبرات الفنية، أو تحرير احتياطيات التمويل، أو تفعيل حصص إعادة التوطين

ـ وضع ترتيبات لتقاسم الأعباء والمسؤوليات من خلال منتدى عالمي للاجئين (كل أربعة أعوام) وترتيبات وطنية وإقليمية لأوضاع محددة وأدوات كالتمويل والشراكات وجمع البيانات وتقاسمها.

ـ وضع ترتيبات للمتابعة والمراجعة سيتم إجراؤها في المقام الأول من خلال منتدى عالمي للاجئين سيقام كل أربعة أعوام، واجتماع سنوي للمسؤولين الرفيعي المستوى (سيتم عقده كل عامين بين المنتديات) والتقرير السنوي للمفوض السامي المقدم إلى الجمعية العامة. ستشمل المتابعة والمراجعة أيضاً وضع مؤشرات لقياس النجاح في تحقيق الأهداف الأربعة للميثاق

كيف تم وضع الميثاق العالمي بشأن اللاجئين؟

تم وضع الميثاق خلال أكثر من ١٨ شهراً من المناقشات المكثفة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والخبراء والمجتمع المدني واللاجئين. شمل ذلك مناقشات موضوعية خاصة بالإضافة إلى مشاورات رسمية وتقييم في حوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية في ديسمبر ٢٠١٧

تم وضع الميثاق أيضاً بالاستناد إلى دروس مكتسبة من خلال تطبيق الإطار الشامل للاستجابة للاجئين في أكثر من ١٠ بلدان خلال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ ومن خلال اكتساب الدروس من مجموعة واسعة من أوضاع اللاجئين السابقة والقائمة حيث تم الاستناد إلى عدد كبير من مبادئ الإطار في وضع سياسات وبرامج.

للاطلاع على إعلان نيويوك الخاص باللاجئين عبر الرابط أدناه:

/٠٧/٢٠٢٠/http://www.maacom.org/wp-content/uploads

New-York-Declaration-for-Refugees-and-Migrants.pdf





حقوق والتزامات اللاجئين في القانون الدولي وعلى ضوء الشريعة الإسلامية

ألّف الدكتور فوزي أو صديق رئيس المنتدى الإسلامي للقانون الدولي الإنساني كتاباً بعنوان " حقوق والتزامات اللاجئين في القانون الدولي وعلى ضوء الشريعة الإسلامية".

يتضمن الكتاب دراسة متعمقة عن اللاجئين، من حيث النصوص القانونية والمعاهدات الدولية والعرف الدولي، ويدخل في سياقه وضع اللجوء في الشريعة الإسلامية، حيث إن المزامنة والمقارنة بين القانون والاسلام ومواضع الترابط والقوة التي تجمع بينهما، وكلاهما يتفق على ضرورة حماية اللاجئ ودراسات إسلامية عن السلف والخلفاء وتعاملهم الكريم مع اللاجئ ومنحه جميع الحقوق الإنسانية والدينية والحياة الكريمة الآمنة والتنفيذ العظيم والمطبق على أرض الواقع من قبل القادة والخلفاء . كما أنه يكلفهم بواجبات يجب اتباعها والتقيد بها، فهي تضمن التعايش السلمي والاندماج الاجتماعي المبني على الأسس السليمة، بحيث لا يصبح اللاجئ عبئا على الدولة المانحة للجوء، ولا على المواطنين في هذه الدولة.

وهذه الحقوق والواجبات تعتبر اللبنة الأساسية في التخفيف من وطأة المعاناة على اللاجئين، ومن عبئ استقبالهم على الدولة المانحة للجوء، نجد في البحث كذلك الميثاق الغليظ بين الشريعة الإسلامية والقانون، حيث إن القانون الدولي معني جدا باستقرار وضع اللاجئ، نفسيا وماديا واجتماعيا، وذلك ملموس من خلال الاتفاقيات المتعددة والتي نصت صراحة على ذلك. وهذا مستشف أيضا من خلال الأخلاق السمحة للشريعة الإسلامية، الهدف ذاته الذي تحاول الدول بشكل أو بآخر تحقيقه في وقتنا الراهن ومتابعة ما يجري من أحداث وتوثيق ما ينتهك من حقوق اللاجئين وكرامتهم ومحاسبة وإدانة المنتهكين لهذه الحقوق.



حقوق والتزامات اللاجئين

في القانون الدولي وعلى ضوء الشريعة الإسلامية

د. هوازن أبو صديق
عميد سابق وليس الصندوق الإسلامي للقانون الدولي الإنساني

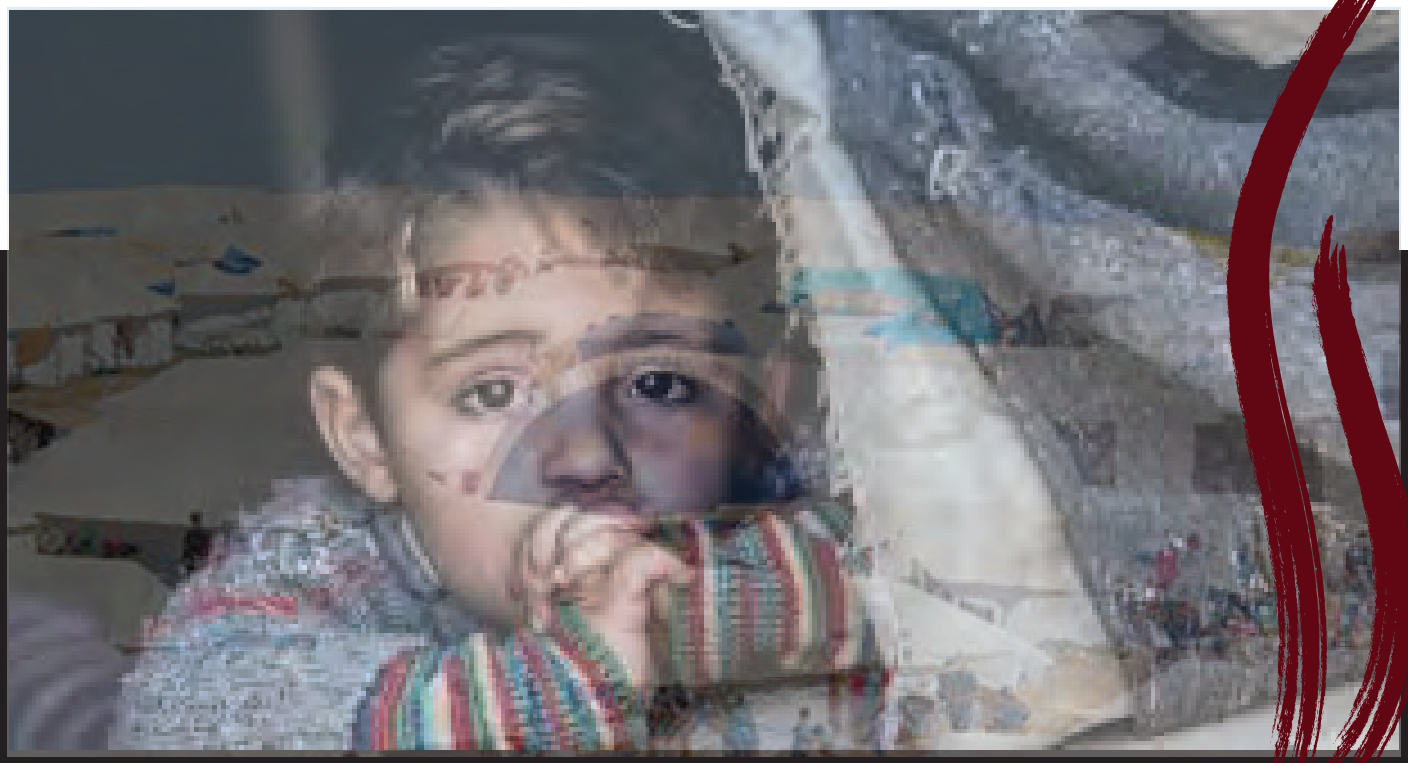

القاموس الإنساني

إعداد : بشير بوزيان الرحماني

اللاجئ

وفقًا لاتفاقية ١٩٥١ بشأن اللاجئين، يُعَرَّف اللاجئ على أنه كل شخص "يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك".

وفي الشطر الأول من القرن العشرين في ظل عصبة الأمم، وهى الهيئة الدولية التي سبقت الأمم المتحدة بدأت عملية وضع مجموعة من القوانين والاتفاقيات والمبادئ التوجيهية التي تستهدف حماية اللاجئين وبلغت ذروتها يوم ٢٥ يوليو/تموز ١٩٥١، عندما وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

وتبين الاتفاقية بوضوح من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية، وغير ذلك من المساعدات والحقوق الاجتماعية التي يجب أن يحصل عليها من الأطراف الوطنية الموقعة على هذه الوثيقة. وهي تحدد، بقدر متساو، التزامات اللاجئ تجاه الحكومات المضيفة، كما تحدد بعض الفئات المعينة من الأشخاص، من قبيل الإرهابيين غير المؤهلين للحصول على صفة اللاجئ.

الفرق بين اللاجئ والمهاجر

رغم أنه لا يوجد تعريف متفق عليه قانونًا، تعرف الأمم المتحدة المهاجر على أنه " شخص أقام في دولة أجنبية لأكثر من سنة بغض النظر عن الأسباب سواء كانت طوعية أو كرهية، وبغض النظر عن الوسيلة المستخدمة للهجرة سواء كانت نظامية أو غير نظامية". إلا أن

الاستخدام الشائع للفظة يتضمن أنواعًا محددة من المهاجرين قصيري الأجل مثل عمال المزارع الموسميين الذين يسافرون لفترات قصيرة للعمل بزراعة منتجات المزارع وحصادها.

الفرق بين اللاجئ والنازح

النازحون هم أشخاص يضطرون إلى مغادرة مكان إقامتهم لأسباب مختلفة، وبالتالي يضطرون إلى مغادرة منازلهم إلى أماكن أخرى في بلدهم دون اللجوء إلى بلد آخر..

ولا توجد اتفاقية تتناول مسألة النازحين تعادل اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين. إلا أن القانون الدولي يحمي الأشخاص من النزوح ويوفر لهم الحماية عندما ينزحون بموجب مجموعة من القوانين، وهي:

- القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الوطني.
- القانون الدولي الإنساني في حالة نزاع مسلح.

- المبادئ الإرشادية المتعلقة بالنزوح الداخلي التي تقوم على هذين القانونين، والتي توفر إرشادات مفيدة بشأن جوانب محددة للنـزوح. وينص القانون الدولي الإنساني على حماية السكان من النزوح وأثناءه بصفتهم مدنيين، شريطة ألاّ يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية.

ملاحظة: التعاريف السابقة للجوء والنزوح لم تعد تف في تحديد أسباب اللجوء والنزوح، حيث لم يعد اللجوء أو النزوح يقتصران فقط على الفارين لأسباب سياسية أو نزاعات مسلحة، بل هناك لاجئون ونازحون لأسباب أخرى كتغيّر المناخ والكوارث الطبيعية وهم الذين يطلق عليهم لاجئو المناخ مما يستدعي إدراجهم ضمن الفئات المحمية.

المصادر:
مفوضية شؤون اللاجئين
اللجنة الدولية للصليب الأحمر


© AFP/Getty Images

أخبار مصورة للجمعيات



الهلال الأحمر الإماراتي
Emirates Red Crescent

سمو الشيخ حمدان بن زايد آل ن
ممثل الحاكم في منطقة الظفرة،
هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، يصد
بإعادة تشكيل مجلس إدارة اله
الأحمر الإماراتي وتعيين رئيس
ومستشاراً وتسعة أعضاء للمجل



تعتزم جمعية الهلال الأحمر البحريني إطلاق حملة إعلامية للتعريف بإنجازات مملكة البحرين على صعيد العمل الإغاثي والإنساني الدولي على مدى ٥٠ عاما الماضية وذلك بمناسبة احتفال الجمعية بمرور ٥٠ عاما على تأسيسها كواحدة من أقدم جمعيات العمل الأهلي التطوعي الإنساني في البحرين.



عندما تأتي المساعدات عبر الدرا
، متطوعو الهلال الأحمر التونسي
المواجهة الأول للتصدي لتداعي
كورونا كوفيد-١٩



مع بداية إستفادة المتقاعدين من معاشاتهم الشهرية ، يواصل متطوعو الهلال الأحمر الجزائري تنظيم العملية مع توزيع كمامات ومعقمات لصالح المستفيدين خصوصا كبار السن.





الهلال الأحمر القمري : اختتام فعاليات القافلة الطبية الوقائية والعلاجية لمكافحة وباء كورونا كوفيد ١٩ لمجموعة أرمادا بجزر القمر، في مفوضية الصحة بجزيرة القمر الكبرى.



يطلق الهلال الأحمر الجيبوتي بالتعاون مع اليونيسيف حملة توعية لمواجهة فيروس كورونا المستجد م وأهمية غسل اليدين من خلال إعداد محطات غسل اليدين في الأماكن العامة.



الهلال الأحمر السوداني
Sudanese Red Crescent Society

متطوعو الهلال الأحمر السوداني في مقدمة مستقبلي المواطنين السودانيين ال ٤٠٠ العائدين الذين وصلوا إلى الخرطوم حيث قامت فرق الجمعية بالتغطية الإسعافية داخل وخارج أسوار المطار وتوزيع مواد السلامة الشخصية عليهم.



الهلال الأحمر العربي السوري
Syrian Arab Red Crescent



جولي...جمالٌ يتعافى

جولي، البالغة من العمر ثلاث سنوات، عانت من شلل دماغي نتيجة نقص الأوكسجين منذ الولادة، أدى لعدم قدرتها على الحركة؛ خضعت جولي على مدى ٦ أشهر لعدد من جلسات علاج فيزيائي في الهلال الأحمر العربي السوري في حلب، هي الآن قادرة على الجلوس والوقوف والمشي.

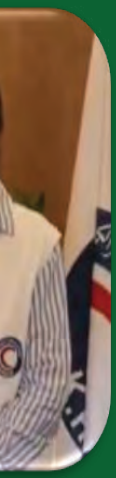



الهلال الأحمر الصومالي

فرق الهلال الأحمر الصومالي لا تترك شيئا للصدفة، حيث تعمل على احتواء انتشار جائحة كورونا كوفيد ١٩ من شارع إلى شارع ، كانت هذه الفرق توفر المعلومات ذات الصلة للسكان.



الهلال الأحمر العراقي فرع بغداد يستنفرا كل كوادره وبكافة مناطق بغداد حيث قام موظفي فرع بغداد وقاطع الكاظمية بتعفير منطقة الحارثية بشارعها التجاري شارع الكندي بكل مايحتويه من مستشفيات وصيدليات ومحلات تجارية وايضا تعفير لواء شرطة اتحادية المهمات الخاصة ودائرة الامن الوطني داخل مقر اللواء



العيادة المتنقلة التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني في الأغوار نشاط مجتمعي بارز في خدمة آلاف المواطنين في المناطق المهمشة اللواء



مركز الهلال الأحمر القطري للتدريب والتطوير يعزز الوعي المجتمعي ضد فيروس كورونا ٢٠١٩ حيث تم تنظيم ٢٦٨ فعالية تدريبية استفاد منها ٣,٢٤٣ شخصاً.



تحت الشعار الموحد مرر الشعلة، الدكتور هلال الساير رئيس جمعية الهلال الاحمر الكويتي وعضو اللجنة الدائمة للحركة الدولية، يشارك بإشعال شمعة تقديرا وعرفانا للعاملين و المتطوعين على جهودهم للاستجابة لأزمة جائحة الكوفيد – ١٩، من خلال احتفالية الاتحاد الدولي بمعركة سولفرينو





فريق انتشال الجثث بالهلال الاحمر الليبي فرع الزاوية يعاين جثث مجهولة الهوية وبعد ورود إتصال من السلطات المحلية حيث تم انتشالها وتسليمها إلى السلطات لاستكمال باقي الإجراءات
.



الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقيم اتفاقية شراكة بين شركة Uber والهلال الأحمر المصري. بموجب تلك الاتفاقية تقوم شركة Uber بتوفير خدمات النقل للعاملين والمتطوعين في مجال الرعاية الصحية ممن يعملون في الخطوط الأمامية لـــدى الهلال الأحمر المصري.



نجاح كبير للحملة الثالثة للتبرع بالدم من تنظيم الهلال الأحمر المغربي فرع سيدي بنور ومركز تحاقن الدم بالجديدة

يتيح تطبيق أسعفني للمستخدمين إمكانية إنشاء بلاغ من خلال الهاتف الجوال واستدعاء فرقة إسعافية، وطلب المساعدة من خلال إرسال نداء استغاثة، ومعرفة حالة البلاغ وتتبع مساره، كما يتيح للفرق الإسعافية الاستدلال على موقع المبلغ، كما يوفر أيضا معرفة المنشآت الصحية القريبة من المستخدم وأرقام الطوارئ للجهات الإغاثية الأخري، وإمكانية إنشاء معلومات عن التاريخ الطبي.





الهلال الأحمر الموريتاني
CROISSANT ROUGE MAURITANIEN

فرق الهلال_الأحمر_الموريتاني إلى جانب الحماية المدنية تقوم بتطهير أسواق نواكشوط للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد





ينظم الهلال الأحمر اليمني باستمرار حملات توعية في كل محافظات اليمن لمكافحة انتشار جائحة كوفيد ١٩ خصوصا المعلومات المغلوطة والشائعات حول الفيروس.

حماية اللاجئين في القانون الدولي



د محمد النادي
مستشار قانوني بالمنظمة العربية
للهلال الأحمر والصليب الأحمر

الملخص:

تعتبر قضية اللاجئين من القضايا المهمة ذات بعد الإنساني المحض، وعليه يأتي هذا البحث بهدف تسليط الضوء على هذه الفئة من خلال مناقشة مفهوم اللجوء، وتيبان الفرق بينه وبين بعض المصطلحات المشابهة، وكذا الوقوف على أبرز الاتفاقيات والأليات الدولية والإقليمية التي عنيت بحماية اللاجئين.

الكلمات المفتاح: اللاجئين- القانون الدولي الإنساني- الحركة الدولية- اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

مقدمة

تعتبر ظاهرة اللجوء من الظواهر التي أرقت المجتمع الدولي، خاصة في العشرية الأخيرة بعدما ساد الإعتقاد في مرحلة سابقة أن مشكلة اللاجئين كانت مرتبطة بمخلفات الحربين العالميتين، مما نحى بالمجتمع الدولي آنذاك إلى تبني اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، والتي كانت محصورة زمنيا وجغرافيا بمنطقة أوروبا قبل سنة ١٩٥٠. إلا أن واقع الأمر كان عكس ذلك، فبسبب انتشار النزاعات المسلحة الدولية منها والداخلية، وكذا تفاقم الكوارث الطبيعية الناتجة عن الاستغلال المفرط واللاعقلاني للطبيعة من قبل الإنسان، ظهرت موجات بشرية كبيرة تبحث عن ملاذ آمن خارج حدود بلدانها. فحسب الإحصائيات الرسمية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين الصادرة سنة ٢٠١٩، أكدت أن العالم اليوم يشهد أعلى مستويات مسجلة للنزوح منذ إنشاء المفوضية.

فقد أجبر ٧٠,٨ مليون شخص في كافة أنحاء العالم على الفرار من ديارهم، وهو رقم لم يسبق له مثيل. كما أن من بين هؤلاء حوالي ٢٥,٩ مليون لاجئ، وأكثر من نصفهم دون سن الـ ١٨ عاماً.

فأمام هذا الوضع المؤلم فإن التساؤل الذي يفرض نفسه هنا هو: ماهي القوانين والاليات المكرسة لحماية اللاجئين؟

وينبثق عن هذا التساؤل المحوري، الأسئلة التالية:

- ما المقصود باللاجئ؟
- وماهي القوانين التي تحمي حقوق اللاجئ؟
- وماهي الاليات المكرسة لمساعدة اللاجئين؟

للإجابة على التساؤل المحوري والأسئلة الفرعية المنبثقة عنه فإننا سنعتمد التصميم التالي:

أولا: الإطار المفاهيمي والقانوني للجوء

ثانيا: الآليات الدولية لحماية اللاجئين

وقبل الشروع في ذلك ننوه إلى أنه لن نتعرض لكافة القوانين والاليات المعنية بحماية اللاجئين، بل سنقتصر على استعراض بعض النماذج فقط.

أولا: الإطار المفاهيمي والقانوني للجوء

بهدف إلى الإحاطة الشاملة بمفهوم اللجوء، لابد من تحديد المقصود بهذا المفهوم، وتمييزه عن باقي المفاهيم المشابهة له أولا، ثم استعراض أبرز التعريفات القانونية التي تضمنتها بعض الإتفاقيات والمواثيق الإقليمية والدولية.

(أ) الإطار المفاهيمي للجوء

١- مفهوم اللجوء لغة واصطلاحا

اللجوء لغة: هو مصدر فعل لجأ، يقال لجأ إلى شيء أو إلى مكان، بمعنى لاذ واعتصم به، ويقال ألجأت أمري إلى الله أي أسندت أمري لله وسلمت أمري له ليتولاه.[1]

اللجوء إصلاحا: مصطلح لاجئ ينطبق على كل شخص يجبر على ترك إقامته المعتادة ليبحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته، بسبب اعتداء خارجي، أو احداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد.

٢- تمييز مفهوم اللاجئ عن بعض المفاهيم المشابهة

٢-١ النازح أو (المشرد داخليا)

في كثير من الحالات خاصة عبر وسائل الإعلام يتم الخلط بين مفهومي اللاجئين والنازحين أو المشردين داخليا، فصحيح أن الإختلاف بينهما ضئيل جدا، نظرا لوحدة الأسباب الكامنة وراء ظهورهما، لكن من ناحية المركز القانوني فيوجد بون شاسع بينهما، فالنزوح هو حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى مكان أخر داخل حدود نفس الدولة، ويتم النزوح رغم إرادة النازح بسبب النزاعات المسلحة، أو الكوارث الطبيعية ،[2] أي أن النازحين هم الأشخاص الذين يتركون ديارهم قسرا للبحث عن أماكن أخرى أمنة، دون عبور حدود دولتهم التي يقيمون فيها.

٢-٢ المهاجر الاقتصادي:

يطلق لقب المهاجر الإقتصادي عادة على ذلك الشخص الذي ترك بلده بصورة طوعية، رغبة منه في تحسين وضعه الإقتصادي، من خلال البحث عن فرص جديدة في بلد أخر، وتبقى له حرية العودة إلى موطنه متى شاء، عكس اللاجئ الذي يفر من بلده بسبب الخوف من من النزاعات المسلحة، أو الكوارث الطبيعية، أو بسبب الإضطهاد العرقي، وغيرها من الأسباب التي تحول دون رجوع اللاجئ إلى موطنه مادامت قائمة.

(ب): الإطار القانوني للجوء

بهدف إلى الإحاطة بمفهوم اللجوء في بعده القانوني، سنتعرض إلى: الحماية الدولية للاجئين، ثم الحماية الإقليمية للاجئين.

١- الحماية الدولية للاجئين

من أجل حماية اللاجئين عمل المجتمع الدولي على إرساء ترسانة قانونية دولية، نستعرضها بالشكل التالي:

١-١ حماية اللاجئين في اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١

بسبب الأوضاع المزرية التي عاشها المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وما ترتب عنها من ارتفاع مهول في عدد اللاجئين نتيجة التغيرات الجيوسياسية التي عصفت بالقارة الأوروبية خاصة، عقدت اتفاقية خاصة بوضع اللاجئين، بتاريخ ١ يناير/ كانون الثاني ١٩٥١. فما هو تعريف اللاجئ حسب هذه الاتفاقية؟

لقد عرفت اللاجئ في مادتها الأولى ب: " اللاجئ هو كل من وجد ، نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من يناير/ كانون الثاني ١٩٥١، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة بسبب آراءه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها ولا يستطيع أولا يرغب بسبب ذلك الخوف في العدوة إلى ذلك البلد..." .[3]

من بين أهم النقاط الإيجابية التي جاءت بها هذه الاتفاقية هي أنها جعلت من احتمالية التعرض للإضطهاد سبباً من أسباب التمتع بصفة اللاجئ[4]، مما يعني أن كل الممارسات التي من شأنها احتمالية المساس بحقوق الإنسان المكرسة في الشرعة الدولية[5] تندرج في هذا الإطار.

لكن من الناحية الاخرى نلاحظ أن الإتفاقية نصت على قيد زمني محدد حتى يتصف الشخص باللاجئ. وهو وجوده خارج دولته بسبب أحداث وقعت قبل ٠١ يناير / كانون الثاني عام ١٩٥١. وكما سبقت الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية نشأت بعد أحداث الحرب

---

[1]- خالد الربيع: " حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي"، مقال منشور على موقع مجلة التشريع والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت. http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jsis/homear.aspx?id=١١١١&authid=٨&Root=yes تاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/٠٦/١٠.

[2]- أنظر مقالنا الموسوم ب " أثار التغيرات المناخية على حقوق الإنسان"، مجلة معكم ، العدد ١١ فبراير ٢٠٢٠. على الرابط التالي: http://www.maacom.org/?p=٦٤٣٢ .

[3]- أنظر نص الفقرة الثانية من المادة الاولى من اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١.

[4]- أيت قاسم حورية:" تطور الحماية الدولية للاجئين"، رسالة دكتوراه في العلوم القانونية، جامعة مولود معمري، بتيزي وزو، ٢٠١٤، ص، ١٨.

[5]- الشرعة الدولية لحقوق الإنسان: يقصد بها الحقوق التي يتضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكولين الإختياريين.

الثانية، مما يخولنا القول أنها جاءت لحل معضلة اللاجئين في القارة الاوروبية بالخصوص[6]. أضف الى ذلك أن هذه الاتفاقية لم تتحدث عن كل أسباب اللجوء؛ بل ركزت على اللجوء السياسي، كما أنها أغفلت نقطة مهمة جدا في قضية اللجوء ألا وهي اللجوء الجماعي، الذي بات السمة المميزة للجوء في عصرنا الحالي.

وعليه وبهدف تدارك كل هذه الهفوات خاصة تلك المتعلقة بالحدود الزمنية والجغرافية المنصوص عليها في اتفاقية ١٩٥١، وكذا بسبب ظهور حالات لجوء جديدة، أصدر المجتمع الدولي عام ١٩٦٧ بروتوكول خاص بوضع اللاجئين.

كما تم تعزيز هذه الترسانة القانونية بتاريخ ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٦، من خلال اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين. هذا الأخير الذي أكد مجدداً أهمية النظام الدولي للاجئين، كما أنه يمثل التزاماً من الدول الأعضاء بتقوية وتعزيز آليات حماية الأشخاص أثناء تنقلهم. مما مهد الطريق لاعتماد ميثاق عالمي بتاريخ (١٧ ديسمبر/كانون أول ٢٠١٨) في نيويورك. فبعد عامين من المشاورات المكثفة التي قادتها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية واللاجئين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء. صدر هذا الميثاق العالمي الذي يهدف في جوهره إلى مساعدة اللاجئين وتخفيف العبء على الدول المستقبلة لأعداد كبيرة منهم.

كما يعد إطاراً لتقاسم المسؤوليات بشكل أكثر إنصافاً وقابلية للتنبؤ، مع إدراك حقيقة أنه لا يمكن تحقيق حل مستدام لأوضاع اللاجئين من دون تعاون دولي.

ويوفر الميثاق خطة للحكومات والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان حصول المجتمعات المضيفة على الدعم الذي يحتاجون إليه، وأن يتمكن اللاجئون من عيش حياة مثمرة.

كما يشكل الميثاق فرصة فريدة لتحويل الطريقة التي يستجيب بها العالم لحالات اللاجئين، بما يعود بالنفع على كل من اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم.

وتتمثل أهدافه الرئيسية الأربعة في:

- تخفيف الضغوط على البلدان المستضيفة؛
- تعزيز قدرة الاعتماد على الذات لدى اللاجئين؛
- توسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة؛
- دعم الظروف في بلدان الأصل للعودة بأمان وكرامة.

١-٢ حماية اللاجئين في القانون الدولي الإنساني

كما هو معلوم أن مجرد الحديث عن القانون الدولي الإنساني يحيلنا مباشرة إلى وضع استثنائي، ألا وهو النزاعات المسلحة بنوعيها الدولية والداخلية، وبما أن هذا الأخير أي – القانون الدولي الإنساني- جاء بهدف أنسنة الحرب، والحد من أثارها السلبية الوخيمة التي لامبرر لها، حيث في غالب الأحيان ما يشكل المدنيون أكبر متضرر منها. فإن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: ماهي النصوص القانونية التي كرسها القانون الدولي الإنساني لحماية فئة اللاجئين؟

إن المتأمل في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين لها لعام ١٩٧٧، يجد العديد من المواد التي نصت بشكل مباشر على حماية الفئات المستضعفة أو كما يطلق عليها أيضا الفئات التي لاتشارك أو كفت عن المشاركة في النزاع المسلح، وعلى هذا الأساس نصت الفقرة الرابعة من المادة ٤٥ من اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين على: "عدم جواز نقل أي شخص محمي في المجال إلى بلد يخشى فيه التعرض للإضهاد بسبب أرائه السياسية أو عقائده الدينية"، كما نصت الفقرة الاولى من المادة ٤٩ من نفس الاتفاقية على: " حظر النقل الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم إلى أراضي دولة احتلال أو أي دولة أخرى أيا كانت دواعيه. ... ".[7]

هذا وقد نص البروتوكول الإضافي الأول الخاص بالنزاعات المسلحة الدولية، في المادة ٧٣ منه على: " وجوب حماية الأشخاص الذين كانوا بدون وثيقة تثبت انتمائهم لدولة الإقامة أو كانوا لاجئين وبدون تمييز".[8]

وفي المادة ٨٥ من نفس البروتوكول فقد نصت على: " عدم جواز ترحيل السكان المدنيين من طرف دولة الاحتلال..." .[9]

اما في المادة ١٧ من البرتوكول الإضافي الثاني المطبق على النزاعات المسلحة الداخلية فقد نصت على: " لا يجوز إرغام الأفراد المدنيين على النزوح عن أراضيهم لأسباب متصلة بالنزاع ".[10]

من خلال ما تقدم يبدو أن مقتضيات نصوص القانون الدولي الإنساني لم تتعرض لتعريف مفهوم اللجوء، بل اكتفت بحظر بعض الحالات

---

[6]- جمال عبد الناصر مانع: " القانون الدولي العام (المدخل والمصادر)، دار النشر للعلوم والتوزيع بعنابة، الجزائر، ٢٠٠٥، الصفحات ٨٦-١٠٠

[7]- أنظر نص المادة ٤٥ والمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب الصادرة بتاريخ ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩.

[8]- أنظر نص المادة ٧٣ من البروتوكول الإضافي الاول لعام ١٩٧٧.

[9]- انظر نص المادة ٧٣ من البروتوكول الإضافي الاول لعام ١٩٧٧.

[10]- انظر نص المادة ١٧ من البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧.

المؤدية إلى دفع السكان للجوء. كذلك من بين الأمورالمهمة التي وردت في النصوص القانونية أعلاه هي مسألة الحديث عن اللجوء بشكل فردي ثارة وبشكل جماعي ثارة أخرى. مما يوحي أن البعد الجماعي للجوء حاضر في مقتضيات القانون الدولي الإنساني.

٢- مفهوم اللجوء في الاتفاقيات الإقليمية

بالموازاة مع الحراك الدولي الخاص بتأطير وضعية اللاجئين في العالم، هناك أيضا تحرك على الصعيد الإقليمي، حيث سنقتصر على ذكر ثلاثة نماذج على سبيل المثال لا الحصر وهي:

١-١ مفهوم اللجوء في اتفاقيات منظمة الوحدة الإفريقية

بعد استقلال العديد من الدول الإفريقية في الفترة الممتدة بين الخمسينات والستينات من القرن العشرين، واجهت تحديات عدة، همت إعادة الإعمار وتوفير الحماية والمساعدة والحلول المستدامة للاجئين الذين هجرتهم حروب التحرير والحروب الأهلية بعدها، مما نحى بمنظمة الوحدة الإفريقية بتاريخ ١٠ سبتمبر/أيلول ١٩٦٩ إلى سن اتفاقية لحماية اللاجئين[11]. حيث استندت في تعريفها لهذه الفئة على ماورد في اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، كما توسعت في ذلك باشارتها إلى أسباب أخرى للجوء، وهو ما تضمنته المادة الأولى التي ورد تعريف اللاجئ فيها أنه: " كل شخص يجد نفسه خارج البلد الذي يحمل جنسيته، نتيجة لوجود خوف له ما يبرره لديه من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب أرائه السياسية، ولا يستطيع أو لا يرغب – من جراء ذلك الخوف- في الاستفادة من حماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يتمتع بجنسية ويجد نفسه خارج البلد محل إقامته السابقة المعتادة بسبب مثل تلك الأحداث- ولايستطيع أو يرغب- بسبب ذلك الخوف- في أن يعود إليه". وتضيف نفس المادة أن مصطلح لاجئ ينطبق على كل شخص، يجد نفسه مضطرا، بسبب عدوان، أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية، أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من بلد منشئه الأصلي، أو من البلد الذي يحمل جنسيته، أو في أراضي أي منهما بالكامل، إلى أن يترك محل إقامته المعتادة ليبحث عن ملجأ له في مكان آخر خارج بلد منشأه الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته.

بصفة عامة يمكن القول أن التعريف الذي جاءت به هذه الاتفاقية الإقليمية أشمل من التعريف الوارد في اتفاقية ١٩٥١، حيث أنه وسع من دائرة الأسباب التي تدفع للجوء، ونخص بالذكر منها الحروب والنزاعات المسلحة، وليس الإضطهاد السياسي فقط.

١-٢ حماية اللاجئين في الاتفاقية العربية لعام١٩٩٤

نتيجة تفاقم أعداد اللاجئين جراء الصراعات التي شهدها الوطن العربي، من حرب في العراق والصومال ولبنان، أصدرت جامعة الدول

[11] -دخلت اتفاقية اللاجئين لمنظمة الوحدة الإفريقية حيز النفاذ بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٤.



العربية بتاريخ ٢٧ مارس/ أذار ١٩٩٤، الاتفاقية العربية الخاصة باللاجئين، حيث أكدت من خلالها في مادتها الأولى أن اللاجئ هو: " كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته، أو خارج مقر إقامته الاعتيادية في حالة كونه عديم الجنسية ويخشى لأسباب معقولة أن يضطهد من أجل عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية أن يستظل بحماية ذلك البلد أو أن يعود إليه". وتضيف نفس المادة أن اللاجئ أيضا هو كل شخص يلتجئ مضطرا إلى عبور حدود بلده الأصلي أو مقر إقامته الاعتيادية بسبب العدوان المسلط على ذلك البلد أو احتلاله، أوالسيطرة الأجنبية عليه أو لوقوع كوارث طبيعية أو أحداث جسيمة ترتب عليها إخلال كبير بالنظام العام في كامل البلاد أو جزء منها".

من خلال استقراء نص هذه الإتفاقية، نجدها قد تضمنت تعريفاً أوسع للجوء من خلال نصها على اللجوء بسبب الكوارث الطبيعية، مما يخولنا القول أن هذا التعريف يشكل إضافة نوعية، إلى التعاريف السالفة الذكر، تنعكس قيمته بشكل ملموس في عالمنا اليوم، حيث بتنا نشهد موجات لجوء واسعة بسبب الكوارث الطبيعية.

لكن مما يجدر بنا الإشارة إليه هنا هو أن هذه الإتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ، في حين أنه بتاريخ ٢٥ فبراير/ شباط ٢٠١٩ أصدرت اللجنة العربية المشتركة والمكونة من خبراء وممثلي وزارات العدل والداخلية في الدول العربية، عقب اجتماعها السادس ، بجمهورية مصر العربية، " مشروع الاتفاقية العربية الخاصة بأوضاع اللاجئين في الدول العربية"، هذا الأخير الذي لازال ينتظر العرض على أنظار مجلس وزراء العدل العرب ومجلس وزراء الداخلية للموافقة وفتح باب التوقيع والتصديق على الاتفاقية الجديدة. وفي مقابل ذلك أوصت بالغاء الاتفاقية القديمة التي صدر بها قرار مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٩٤ .[12]

وفي نفس السياق أيضا أطلقت جامعة الدول العربية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، " الاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في سياق اللجوء في المنطقة العربية"، بغية إنشاء أساس لبيئة آمنة للأطفال اللاجئين تلبي احتياجاتهم من خلال تحديد المصالح الفضلى للطفل ، وإمكانية حصولهم على الفرص التعليمية ، ومشاركتهم مع المجتمعات المضيفة والأسر لتوفير حماية الطفل من العنف وسوء المعاملة والإهمال والاستغلال ، مع حمايتهم من الزواج المبكر وعمالة الأطفال وتجنيدهم من قبل أطراف النزاع. [13]



١-٣ حماية اللاجئين في إعلان قرطاجنة لعام ١٩٨٤

بسبب الحروب الأهلية التي اندلعت في أمريكا اللاتينية أواخر السبعينيات، مما أدى إلى فرار آلاف المواطنين من العنف الذي استشرى بالخصوص في كولومبيا والبيرو وبوليفيا...، فعلى اثر ذلك عقد اجتماع بدعوى من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بكولومبيا بتاريخ ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٤، تمخض عنه إعلان قرطاجنة الخاص باللاجئين.

ويعتبر هذا الإعلان صك تاريخي إقليمي، ساهم في توسيع تعريف اللاجئ في أمريكا اللاتينية، كما اقترح مناهج جديدة لتلبية الإحتياجات الإنسانية للاجئين والمهاجرين بروح من التضامن والتعاون.

وقد عرف إعلان قرطاجنة اللاجئين بأنهم: "... -إلى جانب عناصر اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٧٦- اللاجئين الذين فروا من بلادهم بسبب تعرض حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم للتهديد بسبب العنف

[12]- أنظر: https://www.albawabhnews.com/٣٤٩٩٧١٥ تاريخ الزيارة : ٢٠٢٠/٠٦/١٤

[13]- أنظر: https://www.unhcr.org/eg/ar/١٣٥٥٣-lasar.html تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٠٦/١٦

المعمم أو العدوان الأجنبي أو النزاعات الداخلية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو أي ظروف أخرى تحدث اضطراباً في النظام العام. "[14]

وبذلك يمكننا القول أن هذا الإعلان تميز بكونه نص بشكل مباشر على مفهوم اللاجئين في بعده الجماعي. ومن الجدير بالذكر هنا أن الإعلان تبعته إعلانات مهمة أخرى في نفس الإقليم نخص بالذكر منها إعلان سان خوسيه لعام ١٩٩٤، وإعلان مكسيكو لعام ٢٠٠٤، وإعلان البرازيل لعام ٢٠١٤.

خلاصة القول من خلال ما تقدم هو أن مفهوم اللاجئ بحكم الواقع عرف توسعا كبيرا منذ تكريس اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، مرورا بالإتفاقيات الإقليمية إلى غاية صدور الميثاق العالمي لعام ٢٠١٨.

ثانيا: الآليات الدولية لحماية اللاجئين

إن الحديث عن الاليات الدولية لحماية اللاجئين هو حديث ذو شجون، يحتاج التطرق له إلى دراسة مستقلة، نظرا لتعدد هذه الهيئات وتكامل عملها، فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك الية المقررين الخاصين، ملجس حقوق الإنسان، آلية الاستعراض الدوري الشامل، آلية المفوضية السامية لشؤون الاجئين، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ... وغيرها من الآليات، وعليه فنظرا لتعدد هذه الآليات سنقتصر على استعراض بعض النماذج فقط.

أ) المفوضية السامية لشؤون اللاجئين

بعد الدمار الذي شهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وما رافقه من اضطهاد أدى لفرار العديد من السكان خاصة في أوروبا للبلدان المجاورة، اجتمعت إرادة الدول الممثلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٠على إنشاء هذه الوكالة المتخصصة بشؤون اللاجئين، حيث بدأت أشغالها في أول يناير/كانون الثاني عام ١٩٥١.

وتمثلت المهام الرئيسية لهذه الوكالة في:

- حماية اللاجئين في البلدان التي التمسوا فيها اللجوء.
- مساعدة الحكومات لإيجاد حلول دائمة للاجئين.

ومما يجدر بنا الإشارة إليه هو أنه في البداية اقتصر دور المفوضية على تقديم المساعدة للاجئين الأوروبيين، ثم امتد عملها ليشمل كل اللاجئين في العالم، بل امتد دورها ليشمل حتى المشردين قسرا/ النازحين داخل بلدانهم.

ومن أهم اختصاصات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ما يلي:

- عقد اتفاقيات دولية لحماية اللاجئين والاشراف على تنفيذها. [15]
- الحصول من الحكومات على معلومات بشأن عدد اللاجئين المتواجدين على أراضيها وأوضاعهم المعيشية.
- تنسيق جهود المجتمع الدولي لغرض توفير حماية دولية للاجئين وإيجاد حلول لمشاكلهم المختلفة . [16]
- تقديم المساعدات العينية والمالية الضرورية لحياة اللاجئين، وتقديم الخدمات الصحية...
- كما تعمل المفوضية على ايجاد حلول لمشكلات اللاجئين من خلال التنسيق مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية ودول العالم [17] من خلال التدابير التالية:
- تمكين اللاجئين من العودة الطوعية إلى بلدهم الاصلي.
- تمكينهم من الاندماج في بلد اللجوء.
- اعادة توطينهم في بلد ثالث. [18]

وعليه يمكن القول أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تعتبر من أبرز الاليات المتخصصة في حماية فئة اللاجئين حيث تشكل القوى العاملة لديها العمود الفقري للمفوضية. فحتى تاريخ ٣١ مايو ٢٠١٩، بلغ عدد موظفي المفوضية ١٦,٨٠٣ شخص، ٩٠٪ منهم تقريباً يعملون في المكاتب الميدانية. موزعين على ١٣٤ بلداً حول العالم وهم متخصصون في مجالات عديدة من ضمنها الحماية القانونية والإدارة والخدمات المجتمعية والشؤون العامة والصحة. [19]

ب) اللجنة الدولية للصليب الأحمر

هي منظمة مستقلة ومحايدة أنشئت عام ١٨٦٣، تتمثل مهمتها في توفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاعات المسلحة والإضطرابات الداخلية، بما فيهم اللاجئين، حيث يتوقف عمل اللجنة الدولية المخصص لهذه الفئة -اللاجئين- بصورة خاصة على حمايتهم بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني.

وتتدخل اللجنة الدولية فيما يخص اللاجئين الذين يشملهم القانون الدولي الإنساني لكي يطبق المتحاربون القواعد ذات الصلة.

فاستنادا إلى اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين تعمل اللجنة الدولية على زيارة اللاجئين، وتوفير الحماية والمساعدة

---

[14] - أنظر المادة الثالثة من إعلان قرطاجنة الخاصة باللاجئين لعام ١٩٨٤

[15] - مثل دعوتها الاجتماع الذي تمخض عنه إعلان قرطاجنة عام ١٩٨٤.

[16] - بلمديوني محمد: " وضع اللاجئين في اللقانون الدولي الإنساني"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد ١٧، يناير/كانون الثاني٢٠١٧، ص ١٦٧.

[17] - ونشير هنا إلى ميثاق شبكة المجتمع المدني للاجئين والنازحين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي يهدف إلى توسيع نطاق الحماية والمساعدة للنازحين واللاجئين بطريقة اكثر شمولية وفعالية. للتوسع اكثر أنظر: " ميثاق شبكة المجتمع المدني للاجئين والنازحين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" على الرابط التالي: https://www.unhcr.org/ar/٤d٩b٥٥٥٩.html?query=%D٩%٨٥%D٩%٨٧%D٨%٨A%D٨%٨٨%AB%D٩%٨٧%D٨%٨٢ تاريخ الزيارة: ٢٠٢٠/٠٦/١٦.

[18] - قاسم محجوبة: " الحماية الدولية لحقوق اللاجئين زمن النزاعات المسلحة"، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، تصدر عن عمادة البحث العلمي والدراسات العليا ملحق (٢) ٢٠١٩، ص، ١١٠.

[19] - أنظر https://www.unhcr.org/ar/ تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٠٩/٦.

الضرورية لهم[20]. كما تقدم خدمات وكالتها المركزية للبحث عن المفقودين للاجئين في كل وقت.

وفضلا عن ذلك، فقد ابتكرت برامج طبية جراحية في زمن الحرب للاجئين الجرحى[21]. وفي حالة تعرض اللاجئين لمشكلات أمنية خطيرة في البلدان المضيفة، لاسيما إذا تعرضت مخيماتهم الواقعة بالقرب من الحدود لأعمال العنف[22]، فإن اللجنة الدولية تتدخل كوسيط محايد ومستقل، وتتوفر لها اختصاصات مماثلة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[23].

ومما يجدر بنا الإشارة إليه هنا هو أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين يؤديان عملهما معا من خلال التشاور والتنسيق على نحو وثيق.

ج) الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

وفقا لمقتضيات المادة الثالثة من النظام الأساسي للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، تضطلع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر بمهامها الإنسانية وفقا لأنظمتها الأساسية وتشريعاتها الوطنية من أجل تحقيق رسالة الحركة وفقا للمبادئ الأساسية. وتدعم الجمعيات الوطنية السلطات العامة في تنفيذ مهامها الإنسانية. فإبان المؤتمر الدولي الرابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي انعقد عام ١٩٨١ في مانيلا تم اتخاذ القرار الحادي والعشرين، هذا الأخير الذي تضمن منهجا متكاملا لكيفية عمل الجمعيات الوطنية مع فئة اللاجئين[24].

كما طالب نفس المؤتمر كافة المؤسسات الأعضاء في الحركة بأن تتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من المؤسسات والمنظمات التي تعمل لمصلحة اللاجئين، وقد أكد المؤتمر الدولي الخامس والعشرون الذي عقد في جنيف عام ١٩٨٦ في القرار السابع عشر من جديد على دور الحركة في مساعدة اللاجئين...، وأقر ذلك أيضا مجلس المنذوبين (٤٢) في اجتماعه المنعقد في بودابيست عام ١٩٩١ (القرار التاسع) وفي برمنغهام عام ١٩٩٣ (القرار السابع).

كذلك من بين الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الوطنية في هذا الباب هو انها تتعاون مع الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر، بغية لم شمل العائلات وتبادل الأخبار العائلية[25].

ومما يجدر بنا الإشارة إليه هنا هو أنه طبقا لمقتضيات الإتفاق المبرم عام ١٩٨٩ بين اللجنة الدولية والإتحاد، فإنه يتم توزيع المهام بصفة عامة بين الطرفين على الشكل التالي:

- تتولى اللجنة الدولية إدارة العمليات في الحالات التي ينشب فيها نزاع مسلح وعندما يستدعي الامر وجود مؤسسة محايدة ومستقلة على وجه التحديد.
- يتولى الاتحاد في حالات السلم تنسيق عمليات الإغاثة التي تقوم بها الجمعيات الوطنية إثر وقوع كارثة خطيرة.

وخلاصة القول من خلال ماتقدم هي أن المنظومة القانونية الدولية المعنية بحماية اللاجئين تتشكل من ثلاثة أحكام رئيسية وهي:

- أحكام خاصة بتعريف الأشخاص الذين يعتبرون لاجئين.
- أحكام تبين حقوق والتزامات اللاجئين في بلاد اللجوء.
- أحكام متفرقة تهم تطبيق هذه الإتفاقيات والبروتوكول من الناحية الإدارية، والدبلوماسية وما يتعلق بتعاون الدول مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين .

لكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو ما مدى نجاعة هذه الترسانة القانونية في توفير الحماية اللازمة للاجئين[26]؟



[20] - إبان النزاع الذي نشب بين العراق وإيران، اهتمت اللجنة الدولية للصليب الاحمر أيضا باللاجئين الإيرانيين المتواجدين في العراق، وتحملت مسؤولية إعادة توطينهم في بعض البلدان الاجنبية. للتوسع أكثر أنظر:جان- فليب لافوايبه: " اللاجئون والأشخاص المهجرون: القانون الدولي الإنساني ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد، ٣٠٥، على الموقع الإلكتروني: www.cicr.org تاريخ الزيارة، ٢٠٢٠/٠٦/٠٨.

[21] - على سبيل المثال مستشفيات للعناية باللاجئين الأفغان في بيشاور وكيتا في باكستان، وللعناية باللاجئين الكمبوديين في تايلند.

[22] - جان- فليب لافوايبه: " اللاجئون والأشخاص المهجرون: القانون الدولي الإنساني ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، نفس المرجع.

[23] - جان- فليب لافوايبه: " اللاجئون والأشخاص المهجرون: القانون الدولي الإنساني ودور اللجنة الدولية للصليب الأحمر"، المرجع السابق.

[24]- أنظر: القرار الحادي والعشرين من المؤتمر الدولي الرابع والعشرين للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي انعقد عام ١٩٨١ في مانيلا

https://library.icrc.org/library/search/fullview?searchField=ST&searchType=Simple&searchTerm=RESOLUTION&backLinkType=fullview&backLink=searchType%3DExtended%26searchRes%3DST%26searchField%3DB%26searchField%3D6%26fvindex%11779_3Dwo-row%26gridPosition%3D20%26pageSize%3D1%26page%252cNotices.Title%3DNotices.Author%26sort%3D438667%ultId%3D438671=3DAND&searchResultId%26searchOperator%3D1981%26searchTerm%2Bconference%2Bde%3Dactes%6searchTerm=fvl&100=pageSize&1=2CNotices.Title&page%sort=Notices.Author&70=ndex&_gridPosition=wo-row&6755 تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/٠٦/١٥

[25] - أنظر المواد: ٢٦/٢٥ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية المدنيين

[26]- Feller(E) :la protection des réfugies en droit internnational,Editionlarcier, bruxelles, p ١٣٢.



معكم دائمًا معكم

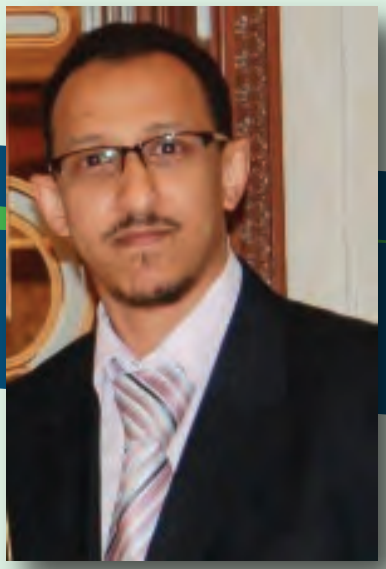

استخدام التكنولوجيا في مساعدة اللاجئين

إعداد : عبدالرزاق محمد نور أمان

يواجه اللاجئون والنازحون معاناة إنسانية في رحلة اللجوء والنزوح المحفوفة بالمخاطر، وفي المخيمات يعيشون أوضاعاً سيئة، ويفتقرون لأبسط مقومات الحياة، ما يتطلب توفير الحماية اللازمة لهم وتقديم المساعدات المنقذة للحياة، بعد أن دفعتهم الصراعات المسلحة في بلدانهم للهروب إلى ملاذ آمن ، وهم ينقسمون إلى قسمين أحدهما يمتلك القدرة المادية ويستطيع ايجار او تكوين بيت جديد في بيئة جديدة بعيدا عن موطنه الأصلي وربما لا يحتاج إلى مساعدة في بعض الأحيان، لكنه يظل لاجئاً، والقسم الاخر هم الذين خرجوا من ديارهم ولا يملكون قوت يومهم ودائما ما يتجمعون في أماكن يعتبرونها آمنة بالنسبة لهم، وتتم رعايتهم عن طريق المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني وهم يعانون أقسى ظروف الحياة (الشكل ١) ، ومكان التجمع يسمى بمخيم اللاجئين وهو عبارة عن مجموعة من الخيام يسكنون فيها أو عبارة عن حي سكني يشبه اي حي سكني عادي (الشكل٢) .



الشكل ١ : مخيم اللاجئين السوريين في الأردن



الشكل ٢ : مخيم اللاجئين الفلسطيين (اليرموك) في سوريا

المجتمع في مخيم اللاجئين :

في هذه الدراسة سنركز على اللاجئين في المخيمات لأنهم في حاجة للمساعدة أكثر من غيرهم المتواجدين في أماكن أخرى، إذ تجمع هذه المخيمات فئات ضعيفة يعانون من شدة الفقر، عوائل ليست لديها القدرة على توفير احتياجاتهم الاساسية وأهمها السكن الصحي.

وفق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أُجبر ٧٠,٨ مليون شخص في كافة أنحاء العالم على الفرار من ديارهم، ومن بين هؤلاء حوالي ٢٥,٩ مليون لاجئ، وأكثر من نصفهم دون سن الـ ١٨ عاماً، لذلك لا يمكن تطبيق معايير المجتمع العادي المحتوي على كل الفئات المنوعة من الناس على مجتمع مخيم اللاجئين، ولمساعدتهم لا بد من تعريفهم علمياً ليتسنى لنا وضع أساسيات المساعدة اللازمة لهم ليتمكنوا من تجاوز المحن والصعوبات التي هم يعانون منها .

مجتمع المخيم هو مجتمع مستهلك لا ينتج لديه عجز كبير جدا في كل مقومات الحياة الأساسية، فيه أعلى معدلات الفقر وأعلى معدلات العاجزين وذوي الإعاقة، وأقل معدلات التعليم، وبالتأكيد اعلى معدلات البطالة وانتشار الامراض.

تحديد مشاكل اللاجئين :

إحدى المشكلات الأساسية للاجئين هي عدم توفر المدارس ودور التعليم، ووفق ــ صحيفة الغارديان ــ يقدر عدد الأطفال اللاجئين الذين انقطعوا عن دراستهم بحوالي ٣٠٠ ألف طفل من مجموع مليون ونصف لاجئ سوري يعيشون في لبنان، و أن أقل من ٣ في المائة من السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٨ سنة مسجلون في المدارس الثانوية، وترجع مشكلة عدم توفير التعليم لأبناء اللاجئين لعدة أسباب منها اكتظاظ المدارس في البلد المضيف لهم، وعدم وجود أماكن شاغرة لطلاب جدد مثل ما حدث في لبنان و الأردن، وأيضا اختلاف اللغة وصعوبة الاستمرار في التعليم مثل ماحدث في اليونان و دول شرق أوروبا وتركيا حيث يقدر عدد اللاجئين في تركيا بـ ٣,٥ مليون لاجئ، وفي دول شرق أوروبا حوالي ٥٠٠ الف لاجئ، وأهم سبب هو عدم وجود معيل للعائلة لسد رمقها، وذلك يضطر الأطفال لترك المدارس والبحث عن العمل .

وهناك مشكلة اساسية تواجه كل مخيمات اللاجئين حول العالم تتمثل في عدم توفر فرص العمل لهم، وكما ذكرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" أن نحو ٥٦ في المئة من اللاجئين الفلسطينيين القادرين على العمل يعانون من البطالة بسبب حرمانهم من حق العمل إلا في مهن محددة، حيث لا يجدون فرص العمل متاحة أمامهم في الخارج لتأمين قوت يومهم.

وفي الجمهورية اليمنية التي يعيش ٨٠ في المائة من سكانها تحت خط الفقر يوجد حوالي ٣,٢ مليون نازح داخلي.

كما أن الصحة المجتمعية في مخيمات اللاجئين سيئة للغاية، حيث تنتشر الأمراض والأوبئة التي تعتبر الهاجس الأول لكل المنظمات المهتمة بمساعدة اللاجئين، ولعل يرجع سبب تفشي هذه الأمراض إلى عدم وجود أي بنية تحتية للصرف الصحي كما هو موضح في (الشكل ٣) مخيم للاجئين السوريين في اليونان الذي انتشر فيه وباء كورونا وتم وضعه تحت الحجر الصحي .



الشكل ٣: مخيم للاجئين السوريين في اليونان

وكما شرحنا سابقا أن في مخيمات اللاجئين أعلى معدل من المصابين بالأمراض المزمنة كالسكري والقلب، ويوجد فيها عدد كبير من المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، كما أن هروب معظم اللاجئين بشكل عاجل جعل معظمهم لا يملكون أي سجلات طبية لمتابعة حالاتهم الصحية، الأمر الذي فاقم مشكلاتهم، كما يلاحظ أن أكثر من ٢٠ مليون لاجيء حول العالم هم من الاطفال الذين لا يملكون سجلات طبية في مجال التطعيمات، ما ينذر بكارثة صحية لهم.

ومن أنواع المعاناة في المخيمات صعوبة توصيل أي نوع من المساعدات للساكنين فيها، إذ تعتبر هذه مهمة مكلفة وصعبة في ظل وجود عصابات مجرمة تنهب وتسرق هذه المساعدات، حيث يتعرض العاملون في تقديم الإغاثة للاختطاف وإجبارهم على دفع مبالغ مادية في سبيل إطلاق سراحهم.

استخدام التكنولوجيا في مساعدة اللاجئين

بعد أن قدمنا شرحاً عن شكل المجتمع المتكون في مخيم اللاجئين والصعوبات والمشكلات التي تواجههم، نقدم حلولاً تركز على استخدام التكنولوجيا في تخفيف معاناة اللاجئين ومساعدتهم في مواجهة أي صعاب تعترضهم، ويمكن الاستفادة في هذا الشأن من منظمة "تيكفيوجيز" (Techfugees) التي تضم حوالي ١٨ ألف مبتكر في جميع أنحاء العالم،



الشكل ٤: لوقو مؤتمر منظمة Techfugees هذا العام

التعليم

ان التقدم التقني حول العالم وخاصة في مجال التعليم عن بعد جعل مسألة الحصول عليه أسهل وأرخص من قبل، حيث تم تجريب ذلك في عدة مخيمات فعلى سبيل المثال ساعدت لعبة أنتورا والحروف (Antura and the Letters)- أطفال اللاجئين السوريين على تعلم القراءة بالعربية (الشكل ٥)، وتهدف إلى رفع معنوياتهم وتعزيز صحتهم النفسية. ويعمل هذا التطبيق على الهواتف الذكية القديمة ولا يستوجب اتصالا بالإنترنت.



الشكل ٥: لعبة أنتورا والحروف (Antura and the Letters)-

أما منظمة بايبر آربلينز (Paper Airplanes)- ــ وهي منظمة غير ربحية ــ تعتمد على تكنولوجيا مؤتمرات الفيديو، لتوفير دروس مجانية في مجالات اللغة والمهارات الشخصية للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أنها تعطي نتائج رائعة في توفير المعلومة لبعض الشباب في مخيمات اللاجئين.

كما ان منصة سكول أكس (SchoolX)-, (الشكل ٦) يعمل عليها معلمون متطوعون، بما في ذلك طلاب الجامعات واللاجئون المتعلمون والمعلمون المتقاعدون والمتطوعون المحليون الآخرون، بهدف توفير التعليم للطلاب اللاجئين، وفي هذه المنصة قاعدة بيانات لربط المعلمين والطلاب بناءً على احتياجاتهم ومهاراتهم والقرب الجغرافي من أجل تنظيم دروس لهم في الأماكن التي يعيشون فيها.



الشكل ٦: طرح منصة السكول اكس في مؤتمر Techfugees

صحيح أن التعليم عن بعد من أهم الحلول لأزمة تعليم أبناء اللاجئين، إلا أن معظمهم لا يملكون أجهزة ذكية ولا يتمكنون من الوصول إلى شبكات الإنترنت، وإذا ما تم توفير اجهزة تابلت ذكية لعوائل اللاجئين فإنها غالباً ما تضطر لبيعها لتأمين ما تقتات به، كونها تواجه وضعاً معيشياً صعباً، كما أن هذا النوع من الحل مكلف للغاية، كما أنه يصعب أن تفرض على الطفل اللاجئ الالتزام بمتابعة العملية التعليمية، لذلك يظل الحل الأفضل والأقل تكلفة لاستخدام التكنولوجيا في توفير التعليم للاجئين هو انشاء مركز شبيه بمركز "بوردرلس" و هو عبارة عن فصل دراسي صغير يطل على البحر الأبيض المتوسط في بيروت، يتعلم فيه شبان من اللاجئين السوريين

الرياضيات على أجهزة كومبيوتر محمولة كخطوة أولى نحو التعليم الرسمي حيث تقول لينا عطار العجمي، المؤسسة المشاركة في هذا المركز وهي من دمشق: (الشكل ٧)،"ما نفعله هو أن نأتي بهم إلى هنا ونمنحهم التعليم الأساسي ليتمكنوا من اللحاق بمستويات التعليم المناسبة لهم، وإرسالهم في نهاية المطاف إلى المدارس الرسمية".



الشكل ٧: مركز بوردرلس في بيروت لبنان

بالاعتماد على نتائج هذه التجربة الناجحة في إعطاء دروس أساسية في الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب والرياضيات لأكثر من ١٥٠ طفلاً سورياً، نشير إلى أنه يمكن انشاء مراكز تعليمية في مخيمات اللاجئين، وهذا يتطلب تأمين مبنى، معلمين، واشراف وإدارة، وبالطبع يصعب بناء مبنى لأن التكلفة ستكون عالية، فالأولى تشييد مبان لسكن اللاجئين، فالأفضل ان يكون المركز على شكل حاويات وكنتورات لاحتواء الطلبة والمعلمين، حيث أنه مع التقدم التكنولوجي تم إنشاء حاويات ذكية مقاومة للظروف المناخية مثل تلك التي ابتكرها رجل الأعمال الألماني هارالد نايدهاردت، فبالتعاون مع شركة سيسكو للأجهزة وخدمات الترجمة، استطاعت شركته تطوير وسيلة لتحويل الحاويات إلى حاويات ذكية (الشكل ٨)ويتم ربطها عن طريق الفيديو بمترجمين فوريين يعملون على ترجمة أكثر من ٥٠ لغة، وقد استغرق الأمر منه ستة أسابيع ,هذه الطريقة ناجحة في الاستخدام الطبي أيضا .



الشكل ٨ : نموذج للحاويات الذكية

بالطبع هذا النوع من المراكز التعليمية يحتاج الى معلمين وإشراف وإدارة ولتوفير ذلك نحتاج الي ميزانية عالية لتوظيف الطاقم التعليمي والتربوي وتأمين وصولهم، ويمكن حل هذه المعضلات وتفادي التكلفة العالية عبر استغلال التكنولوجيا كما فعل هيو بوسلي، مؤسس ReBootKamp، من سان فرانسيسكو وفكرة مشروعه تتمثل في بناء خط وصل للمواهب بين الشرق الأوسط ووادي السليكون من خلال تعليم اللاجئين طريقة الترميز (Coding)، وعلى الرغم من أن هذا الهدف يبدو بعيد المنال، لكن تبعًا لبوسلي، الذي يتشارك مع شخص من أصل سوري في شركته، فإنه "من الممكن جدًا" تعليم اللاجئين الترميز خلال فترة لا تتجاوز الـ١٢ إلى ١٦ أسبوع، (الشكل ٩)، وقد أُقيم في الاردن ما سمي بأسبوع البرمجة برعاية هذه الشركة و التي استفاد منها حوالي ١٠ الاف لاجيء كطلاب يتعلمون البرمجة من مختلف بلدان شرق الأوسط وتم ذلك بالتعليم عن بعد .



الشكل ٩ : صورة تذكارية لمشرفين حدث اسبوع البرمجة

كما توجد عدة مبادرات تمت وأثبتت نجاحها مثل "الشبكة الفورية المدعومة" من فودافون، والتي تستخدم الإنترنت لاستكمال التعليم في الفصول الدراسية، كما تشمل أيضاً "التعليم العالي بلا حدود للاجئين" (BHER)، والذي يسهل التعليم الجامعي عن بعد من قبل اللاجئين من خلال الشراكات مع الجامعات.

ويتم استغلال التطبيقات الموجودة على الهواتف الذكية لتوفير التعليم للاجئين، حيث يقول ألان مويكا، مسؤول التعليم في المفوضية في مخيم داداب في كينيا أن ٨٠٠ معلم في داداب يتواصلون مع طلابهم من خلال مجموعات واتساب يستفيد منها أكثر من ٦٤ ألف طالب، وتأمل المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وشركاؤها في اتساع رقعة هذا المشروع.

وهذا يوكد أنه لا حاجة لوجود معلمين في المراكز التعليمية بل يمكن الاستفادة من خبرة معلم جيد لتعليم أبناء اللاجئين عن بعد في عدة دول وعدة مخيمات.

من جهتها أعلنت شركة تكنولوجيا المعلومات العملاقة مايكروسوفت أنها سوف تستثمر مبلغ مليوني دولار أميركي في شراكة مع المفوضية لتطوير نموذج جديد للتدريب على محو الأمية الرقمية وتطوير المهارات في هذا المجال على مدى ثلاثة أعوام. وستركز هذه الشراكة على تعزيز فرص التدريب الموجهة نحو السوق في مخيم كاكوما للاجئين في كينيا، حيث تهدف إلى تمكين ٢٥ ألف شاب من اللاجئين والمجتمع المستضيف للاستفادة منها بحلول عام ٢٠٢١.

الصحة

ساعد التقدم التقني في توفير الرعاية الصحية بشكل أسهل مما كان سابقاً، من خلال استخدام التقنية في حفظ السجلات الصحية للاجئين المرضى وأرشفتها، حيث أن معظمهم كانوا لا يملكون سجلات صحية، ولكن على مدى عام ونصف تمكن مشروع صحي جديد من إنشاء سجلات إلكترونية لأكثر من ١٠ آلاف لاجيء سوري في لبنان، تتضمن بيانات عن صحة اللاجئين وتاريخهم المرضي، بما يمكن أن يساعدهم لاحقاً على الحصول على خدمات طبية جيدة.

هذا المشروع الذي يحمل اسم "سجلي" ويتبع لمعهد الصحة العالمية في الجامعة الأميركية في بيروت، يهدف إلى أرشفة جميع المعلومات الطبية المتعلقة باللاجئين إلكترونياً بشكل آمن، قالت نور الأرناؤوط، منسقة البرنامج، "يضطر الكثير من اللاجئين إلى إعادة إجراء اختبارات طبية وتكبد أعباء مالية غير ضرورية فقط لعدم حملهم لسجلاتهم الطبية. ويأتي المشروع الجديد ليحفظ السجلات ويوفر المال والوقت ويعزز الوصول إلى الخدمات الصحية خلال رحلة اللجوء."

تطبيق دكتور أكس (Doctor-X)- الذي تمت تجربته في مخيمات بالأردن يعتبر بمثابة سجل طبي إلكتروني لكل لاجئ، يرجع إليه الطبيب في حالة علاج أحد اللاجئين. ويعمل القائمون عليه على ترجمة كل السجلات إلى خمس لغات لتسهيل إطلاع الأطباء على الوضع الصحي لأي لاجئ في حال انتقاله من بلد إلى آخر.

اما فيما يخص الصرف الصحي فقد تم تجريب نظام تقني متطور لحل مشكلة التخلص من مياه الصرف الصحي في مخيم الزعتري للاجئين في الأردن، وقد أثبت نجاحه ويعتمد على نظام إلكتروني مع منظومة بيانات جغرافية تعطي إنذاراً للمركز في حالة امتلاء خزان الصرف الصحي، وعلى الفور يتم ارسال سيارة للتخلص من مياه الخزان.



الشكل ١٠ : نظام صرف صحي مبتكر في مخيم الزعتري

أما بالنسبة لإنشاء مركز صحي فنحتاج الي مبنى وطاقم طبي وأدوات طبية، ولتفادي تكلفة كل ذلك تمت تجربة الحاويات الذكية ـ كما ذكرنا سابقا ــ في أوروبا، والنموذج الأول من هذه الحاويات جاهز للعمل به في هامبورغ، والطلب عليه كبير هناك من أجل استخدامه في مساعدة اللاجئين، ويشير نايدهاردت إلى أن مركزه "أكثر إنسانية بالنسبة للاجئين وأكثر كفاءة بالنسبة للأطباء" وهدفه هو وضع ١٠٠ حاوية على طول الطريق جنوبًا إلى ليسبوس في اليونان وفي الأماكن الأخرى حيث توجد المخيمات، وتتوفر فيه خاصية الترجمة لتمكين الكشف عن اللاجئين عن بعد بواسطة أطباء ذوي كفاءة عالية في هذا المجال التقني الصحي.

وفي مجال الصحة النفسية والدعم المعنوي سجل بعض المتطوعين مقاطع فيديو لأنفسهم وهم يقرأون القصص الخيالية والقصص الأخرى ويقدمونها للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبعد مراجعتها، تحيل المفوضية القصص إلى موظفي مراكز الاستقبال، والتي تؤوي مؤقتاً الآباء والأطفال من طالبي اللجوء.

ومنذ بدء هذا المشروع في شهر مارس، سجل المتطوعون الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة إلى ٨٧ عاماً أكثر من ١٠٠ قصة، فيما قام البعض بتسجيل ومشاركة مقاطع الفيديو أيضاً، مع تضمين بعض الحيل السحرية وتعليم الأوريغامي والغناء والتمثيل كمهرجين.

المهن وتوفير العمل

يرتبط توفير فرص العمل بمجال التعليم التقني، حيث أن تجربة اسبوع برمجة وفر فرص وظيفية في الاقتصاد الرقمي لأكثر من عشرة آلاف لاجئ وشاب من منطقة الشرق الأوسط وفقًا لتقرير صادر عن شركة IDC للأبحاث.

في ٢٠١٩، تعاونت كل من Techfugees و Taqadam كفريق واحد لكسب عملاء جدد ومتنوعين من كلّ أنحاء العالم. وتسعيان معا لتحقيق هدفهما المشترك وهو تزويد عدد أكبر من اللاجئين والمُهجَّرين بوظائف عن بعد (الشكل ١١) .



الشكل ١١: ورشة عمل لشركة tagadam تشرح اهداف مشروعها

تُحسِّن Taqadam تعليقات الصور التوضيحيّة للشركات المعتمِدة على البيانات باستخدام الذكاء الاصطناعي البصري، كما أنها وبناء على الطلب تُقدِّم تعليقات توضيحيّة للصور عاليّة الجودة ومحدَّدة رأسيًّا. مع واجهة برمجة التطبيقات والهندسة السحابية، فإنّ برنامج TaQadam يضمن طريقة مُبسَّطة وآمنة لبناء قاعدة بيانات للصور عاليّة الدِقة، مع تبسيط عمليّة الاستعانة بمصادر الرؤى الإنسانيّة من فِرَق متفانية ومُدرَّبة تستخدم مواهب الأشخاص اللاجئين المتضررين من النزاعات المسلحة.

من جانبه يعمل الموقع رفيقي (Rafiqi) على تتبع فرص العمل المتاحة للاجئين. عقب ذلك، ويحلّل البيانات الشخصية لهم للتعرف على ملاءمتهم لهذه الوظائف وفق ملفاتهم الشخصية، ما يساعدهم في تحسين أوضاعهم المعيشية.

(Human in the loop) هي مؤسسة اجتماعية تسعى من خلال استخدام تطبيقات الهاتف إلى توظيف وتدريب اللاجئين حتى يتسنى لهم تقديم خدمات في مجال البيانات الوصفية المرتبطة بموقع ما أو بيانات مختلفة لصالح الشركات المعنية.

إعادة الروابط العائلية

إعادة الروابط العائلية هو المصطلح العام لمجموعة من الأنشطة التي تهدف للحد من انفصال أفراد الأسرة عن بعضهم البعض واختفائهم وإعادة الاتصال بين العائلات والحفاظ على الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين والكشف عن مصيرهم.

يمكن استخدام التكنولوجيا للمساعدة في تتبعهم ومعرفة أماكن تواجدهم، حيث ان قاعدة البيانات والمنظومات تساعد على تسهيل البحث وإعادة الشمل، ونشير هنا إلى تجربة الصليب الاحمر في اعادة الشمل حيث انه عمل قاعدة بيانات كبيرة للعائلات التي تبحث عن أحباها وجعل كل المنظمات المهتمة بهذا الشأن مهمتها اسهل.

في هذا المجال يظهر التفوق البارز للهلال الاحمر السعودي واعتماده استراتيجية رائدة في إعادة الروابط العائلية (الشكل ١٢) كما يبين الجدول في عام ٢٠١٨ .

المستفيدون	الخدمة
إجمالي عدد الرسائل (٥٠٠) رسالة.	إحصائية الرسائل المرسلة عبر برنامج إعادة الروابط الأسرية
بلغ عدد المكالمات المرئية والهاتفية والزيارات مع المعتقلين وأسرهم في غوانتنامو (٨١) مكالمة مرئية وهاتفية في عدد من مدن المملكة.	تنفيذ المكالمات المرئية مع المعتقلين في غوانتنامو
تم إرسال عدد (٣) طلب بحث عن المفقودين إلى اللجنة الدولية كما تم استقبال عدد (٥) طلبات للبحث عنهم داخل المملكة.	إحصائية لطلب البحث عن المفقودين



وفيما يلي استراتيجية الهلال الأحمر السعودي في إعادة الروابط العائلية:



الشكل ١٢: استراتيجية الهلال الحمر السعودي في اعادةالروابط العائلية

المساعدات

ساهم التقدم التقني في المجالات البنكية في تسهيل تحويل اي مبلغ مالي عن طريق تطبيقات تكنولوجية عبر العالم، وتعد المساعدة النقدية التي تقدمها المفوضية عبر التقنية أكبر من المساعدات العينية التقليدية، في جمهورية الكونغو الديمقراطية تلقى أكثر من ٦٠ ألف نازح كونغولي مساعدة نقدية في عام ٢٠١٩. وفي جميع أنحاء العالم، تلقى حوالي ٢٠ مليون مهجّر قسرياً في أكثر من ١٠٠ دولة ما يفوق ٢,٤ مليار دولار أمريكي في السنوات الثلاث بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩.

ويمكن حالياً ارسال مساعدة نقدية مباشرة للاجئين، وعلى سبيل المثال عندما أُجبرت سولونيتا مع ابنها على مغادرة قريتها في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما هاجمها مسلحون ، وأصبحت تعيش في بلدة بيني، وصلتها رسالة نصية مؤخراً تفيد بأنه تم تحويل ٧٥ دولاراً أمريكياً كمساعدة نقدية لتتوجه إلى أقرب مصرف لسحب جزء منها. (الشكل ١٣) ويتيح لها هذا المبلغ شراء أكثر ما تحتاجه لنفسها وابنها كاكول، البالغ من العمر ٣٠ عاماً.



الشكل ١٣ اللاجئة سولونيتا بعد وصول لها رسالة نصية فيها تحويل مالي

دخلت التكنولوجيا والأدوات الرقمية في مجال التبرعات وتقديم العون عبر خدمة أطلقتها شركة غوغل في العام ٢٠١٥ من أجل إيصال المساعدات العاجلة والأموال التي تدعم اللاجئين في العالم.

وهناك تطبيق Share The Meal أطلقه برنامج الأغذية العالمي للمساعدة في إطعام الأطفال السوريين اللاجئين. يستطيع المستخدم عبر التبرع بـ٥٠ سنتاً أثناء تناوله وجبة طعام مع الأصدقاء أو العائلة توفير التغذية الضرورية لطفل ليوم واحد.

كما تم استخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS في وضع خرائط تحدّد أماكن تواجد اللاجئين، وتستخدم الأمم المتحدة صور الأقمار الصناعية وبيانات نظام المعلومات الجغرافية (GIS) لرسم خرائط تفصيلية للمناطق التي ينصب عليها الاهتمام. وقد لعبت الخرائط - مثل تلك المستخدمة لمساعدة الوكالات على الاستجابة للكوارث الطبيعية كالأعاصير والفيضانات - دوراً أساسياً في تمكين وكالات المعونة من معرفة جيوب الصراع وحركات السكان داخل سوريا. وتبين صور الأقمار الصناعية النازحين الذين استقروا بالقرب من الحدود التركية.

وكانت صور الأقمار الصناعية مفيدة للغاية في تخطيط مخيمات اللاجئين. ففي مخيم الزعتري الأردني المترامي الأطراف، حيث يعيش ١٢٠ الف لاجئ كانت لهذه الخرائط أهمية كبيرة في مساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إدارة تطور المخيم وسكانه، وباستخدام تلك الصور، يمكن لعمال الإغاثة معرفة عدد الخيام الجديدة التي تتم إقامتها وحساب مساحة الأرض التي لا تزال متاحة.

أما في لبنان، حيث تم تسجيل أكثر من ٧٠٠ الف لاجئ سوري ولكن من دون وجود مخيمات رسمية لهم، فقد استخدمت المفوضية أدوات رسم الخرائط على الإنترنت، مثل برنامج "ArcGIS على الانترنت"، لتتبع المستوطنات غير الرسمية المكونة من الخيام.

وفي وقت سابق من هذا العام، بدأ عمال الإغاثة في إضافة كافة اللاجئين السوريين الوافدين إلى الأردن إلى قاعدة بيانات عند التسجيل. وفضلاً عن تحسين دقة وكفاءة السجلات وتجنب الازدواجية، أتاح نظام الاستدلال الأحيائي الفرصة لتقديم مدفوعات نقدية عن طريق نظام التعرف على الهوية من خلال القزحية، على غرار الأسلوب المتبع في أفلام هوليوود. وهذه هي المرة الأولى التي توزع فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين النقود بهذه الطريقة.

تحديد الهوية بخاصية الاستدلال الأحيائي

ومن خلال الشراكة مع بنك القاهرة في عمّان، يستطيع اللاجئون المؤهلون لتلقي مساعدات نقدية من المفوضية سحب الأموال المخصصة لهم من أكثر من ١٠٠ موقع في الأردن. وبدلاً من استخدام بطاقة السحب الآلي، يتم ببساطة إجراء مسح ضوئي لأعينهم عند أجهزة الصراف الآلي.

وقال فولكر شيمل، كبير المنسقين الميدانيين بالمفوضية، في تصريح لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين): "إنها وسيلة ممتازة لضمان أن الأشخاص الذين يقومون بسحب المال هم من ينبغي أن يحصلوا عليه،" مضيفاً أنه "إجراء استهدافي ويهدف إلى مكافحة الغش، كما أنها وسيلة جيدة للرصد في مرحلة ما بعد التوزيع لأننا نستطيع أن نحدد مكان سحب النقود ونستطيع ربط هذه العملية بشخص معين، وربط هذا الشخص بموقع ما".

وفي السياق نفسه، تسمح هذه التقنية لوكالات المعونة برسم خريطة لمواقع اللاجئين وتقييم المدة التي يستغرقونها الوصول إلى الخدمات المصرفية. وكانت واحدة من أكبر المشكلات التي تواجه اللاجئين المحتاجين للمساعدة في الأردن هي تكلفة النقل. وتخطط المفوضية لاستخدام نظام تسجيل اللاجئين الأحيائي في مواقع عديدة في جميع أنحاء المنطقة. فعلى سبيل المثال، سيتم البدء في تطبيق بصمة العين وبصمات الأصابع أثناء تسجيل اللاجئين في العراق في مطلع العام المقبل.

الغذاء

في تركيا، يتولى برنامج الأغذية العالمي، بالاشتراك مع جمعية الهلال الأحمر التركي، إدارة نظام قسائم الغذاء الإلكترونية. ووفقاً لهذا البرنامج، يحصل اللاجئون على بطاقات يُضاف إليها "ائتمان" كل شهر حتى يتمكنوا من استخدامها لشراء المواد الغذائية من المتاجر المحلية.

ولا يعطي ذلك اللاجئين فرصة اختيار ما يريدون شراءه فحسب، بل ويرفع عن كاهل برنامج الأغذية العالمي عبء إدارة التوزيع الجماعي للمواد الغذائية. علاوة على ذلك، فإن البرنامج يقضي على محاولات بيع المواد الغذائية المجانية في السوق السوداء، كما أنه أكثر أمناً من توزيع العملة الصعبة.

وتتم إضافة ٨٠ ليرة تركية (٤٥ دولاراً) للشخص الواحد في الشهر الواحد إلى بطاقة الغذاء الإلكترونية لاستخدامها في متاجر مختارة من قبل برنامج الأغذية العالمي وجمعية الهلال الأحمر التركي والحكومة. ويمكن استخدام هذه البطاقات لشراء أي مواد غذائية ما عدا الكحول والسجائر والشوكولاته والحلويات والبسكويت والآيس كريم والمشروبات الغازية.

ومنذ أغسطس ٢٠١٢، أتاح هذا البرنامج ما يعادل ٧٣ مليون وجبة طعام لحوالي ١١٧ ألف لاجئ سوري.



معارض افتراضية لمنتجات اللاجئين

يعزز المعرض الافتراضي التوافق بين الموردين والموظفين العموميين والمنتدبين والباحثين والمبتكرين، مما يخلق منصة مثالية لتقديم وإيجاد حلول لمواجهة التحديات الحضرية.

وهو يسهل و يجلي جميع العواقب وخاصة المكانية فمثلا يمكن أن يستفيد شخص من شرق أسيا من المعرض الافتراضي في شراء منتج انتجه شخص في افريقيا .

ويساعد المعرض الافتراضي اللاجئين بشكل كبير لعرض منتجاتهم دون تكيد مشقة السفر والبحث عن الزبائن، ومواكبة لتفشي جائحة كورونا أطلق غاليري أليس مغبغب في الأشرفية معرض افتراضي (مخيمات اللاجئين في لبنان... عبء العوز والحرمان) ويعرض مجموعة صور التُقطت بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٩ في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في برج البراجنة (قرب بيروت) ونهر البارد (قرب طرابلس) وفي مخيمات النازحين السوريين في البقاع (الشكل ١٤) من خلال المناظر الطبيعية والمشاهد الداخلية، وجسد المعرض المواضيع الرئيسة التي تطغى على الحياة في المخيّمات، من هندسة الأماكن إلى حياة اللاجئين اليوميّة، ومن هويّة السكّان إلى المستقبل الغامض المبهم. فتعمد قساطلي إلى كشف النقاب عن واقع حَجْر من نوع آخر، إذ لا موعد لنهايته.

من هذه التجربة يمكننا اقامة المعارض الافتراضية في كل المجالات لمساعدة جميع اللاجئين في عرض منتجاتهم و الحصول على مشترين، ويصبح لهم عمل إنتاجي يستفيدون منه، وهكذا يمكننا الربط بين المنتج و المستهلك.



الشكل ١٤: صورة لاجيء سوري حازت على اهتمام كبير في المعرض الافتراضي في لبنان



استخدامات أخرى

أطلقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامجاً جديداً في الأردن يمنح اللاجئين السوريين شرائح الهواتف النقالة (SIM cards) المصممة خصيصاً لهم ويمكن من خلالها تلقي رسائل الإعلام الجماعية. وتحتوي كل شريحة على قائمة محملة مسبقاً لتوفير المعلومات الأساسية وتفاصيل الاتصال بمقدمي الخدمات.

كما سيتم تزويد الشرائح بميزات خاصة بحالات الطوارئ بحيث يتمكن اللاجئون أيضاً من إجراء مكالمات مجانية إلى خط المعلومات التابع للمفوضية، والذي يتلقى حالياً حوالي ٧٠٠ مكالمة يومياً .وتقول المفوضية في هذا الصدد أنها تتوقع تسليم ١٢٠ ألف شريحة للاجئين في الأشهر المقبلة، وتتجه فرق المفوضية التي تعمل في الأردن مع اللاجئين في المناطق الحضرية إلى جمع البيانات باستخدام الكمبيوتر اللوحي في محاولة لترشيد الأعمال الورقية. وتستخدم الأجهزة المحمولة على نحو متزايد الآن عند إجراء زيارات منزلية، وتقييم مدى الضعف، والرصد في مرحلة ما بعد التوزيع، فضلاً عن الإرشاد الفردي.

ونظراً للطبيعة السرية للمعلومات التي تجمعها هذه المنظمة، قام موظفو المفوضية في عمّان بتصميم تطبيق اندرويد خاص بهم لضمان عدم الحاجة إلى استضافة بيانات التسجيل والمساعدة خارج البنية التحتية الآمنة الخاصة بالمفوضية.

التوصيات

ـ إطلاق منظومة متكاملة في المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وربطها مع ذاكرة سحابية بحيث يعطى لكل لاجئ رقم تعريفي خاص بهف حصر جميع اللاجئين ووضع سحل طبي ومهني وتعليمي ورصد كل المعلومات المتوفرة عنهم، ومن خلال هذا الرقم التعريفي يمكن لأي جهة رسمية او غير رسمية أن تتعرف على اللاجئ والمعلومات الخاصة به، ومن خلال هذا الرقم يمكن أن تتعاون الجامعات والمعاهد مع اللاجئ وتساعده في الحصول على التعليم المجاني، ويمكن للبنوك أن تفتح حساب له يكون معرفاً بشكل رسمي وتصل إلى المساعدات مباشرة.

ـ إطلاق منظومة أخرى للمتبرعين بالأشياء العينية والخدمات غير المالية، مثلاً أن يتبرع معلم كفوء بساعة يومياً لتعليم اللاجئين عن بعد إحدى اللغات الرسمية، ويمكن ربط هذه الخدمات بعد إنشاء مراكز تعليمية وأخرى صحية ومصانع الغذاء والملابس عن طريق الحاويات الذكية.

ـ تعزيز التعاون بين اللاجئ والأسواق مثل سوق أمازون، لإتاحة الفرصة له لعرض أي سلع أو خدمات للبيع عبر الإنترنت، وذلك من خلال الرقم التعريفي الخاصة به، وبذلك يمكن تحفيز المشترين للاستفادة من السلع والخدمات التي يعرضها اللاجئ، وفي نفس الوقت مساعدته بشرائها منه.

ـ افتتاح فصول افتراضية لتعليم أبناء اللاجئين في المخيمات.

ـ التشجيع على المنافسة بين الشركات الصغيرة والكبيرة في تقديم حلول ذكية لتأمين الخدمات التعليمية والصحية للاجئين.

ـ إطلاق المزيد من الحلول الابداعية التقنية لخدمة العمل الإنساني في مخيمات اللجوء.

ـ استخدام التقنية الحديثة في تسهيل الوصول إلى أكبر شريحة من اللاجئين والنازحين والفئات الأكثر تضرراً من المآسي لرصد معاناتهم واحتياجاتهم بهدف تأمينها بأسرع ما يمكن.

ـ إطلاق منصة صحية لتقديم الخدمات الاستشارية الطبية للاجئين آلياً من على البعد.

خبير التطوير والمتابعة في الأمانة العامة للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر*

المراجع

١ : الصحيفة الالكترونية دنيا الوطن https://www.alwatanvoice.com/arabic/index.html

٢: المفوضية السامية لأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
https://www.unhcr.org/ar/

٣: موقع البوابة العربية لأخبار التقنية
https://aitnews.com/

٤: الموقع الرسمي لمنظمة TECHFUGEES
https://techfugees.com/

٥: الصحيفة الالكترونية أبونا
http://abouna.org/

٦: قناة فرانس ٢٤

٧: قناة BBC

٩: منظمة الصحة العالمية
www.who.int

١٠: صحيفة القدس العربي
www.alquds.co.uk

١٢: صحيفة الغد
https://alghad.com/

١٣: موقع الفنار لاعلام
https://www.al-fanarmedia.org/

١٥: منظمة العفوالدولية

١٦: ويكبيديا

١٧: الموقع الرسمي للهلال الأحمر السعودي
https://www.srca.org.sa/

١٨: صحيفة الشرق الاوسط
https://aawsat.com/





اللجوء قضية القرن ٢١

بقلم د. عبدالله الهزاع

مع قدم مسألة اللجوء الضاربة في عمق التاريخ البشري، حيث يغادر الإنسان موطنه الأصلي الذي ولد ونشأ فيه إلى مكان آخر بحثا عن حياة أفضل أمنا ومعيشة. ومع تزايد النمو البشري وتكون الحدود الجغرافية للدول , وصدور قوانين الجنسية والهجرة التي تحدد لكل إنسان النطاق الجغرافي الذي يحق له التجوال بداخله بحرية تامة, بصفة مواطنته وإنتمائه لتلك الدولة محددة المعالم المتعارف عليها , إلى أن تم التوثيق بصورة أكثر , فتحولت الحدود العرفية للدول إلى حدود معتمدة باعتراف دولي موثق مع نشأة الأمم المتحدة التي تشكل لها أول تكوين أممي عام ١٩١٩ تحت مسمى عصبة الأمم المتحدة , ثم أخذت مسمى الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ التي تحوي الإرشيف العالمي لحدود الدول على خارطة الكرة الأرضية . ومن هنا أصبح مصطلح اللجوء أكثر تعريفا ودقة, حين كان أمره يختلط مع مصطلح الهجرة ومصطلح النزوح . ومشروعية الهجرة وردت في القرآن الكريم لأسباب إنسانية عديدة, يقول الحق سبحانه وتعالى "إن الذين توفّاهم الملائكة ظالمي أنفسهم, قالوا فيمَ كنتم , قالوا كنا مستضعفين في ألأرض , قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها" ألنساء ٩٧ , وفي حالة إنسانية أخرى قال الحق سبحانه "يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن, ألله أعلم بإيمانهن .... ألآية " , ويقول الله سبحانه مخاطبا نبيه محمد صلى الله عليه وسلم مبينا له المعاملة الإنسانية لمن أتى إليه فارا من وضع يهدد حياته "وإن أحد من المشركين إستجارك , فأجره حتى يسمع كلام الله , ثم أبلغه مأمنه, ذلك بأنهم قوم لا يعلمون " التوبة آية ٦ . ومن سياق تلك الايات الكريمة يفهم بأن الهجرة والتي تحول جزء منها الآن إلى مصطلح اللجوء والذي يضطر الإنسان إليه لأسباب قهرية , بأن له ضوابط على المستقبل للاجيء أن يتأكد منها ليمنحه حق اللجوء , ومن اهمها معرفة الدوافع الحقيقية لطالب اللجوء , إن كان فارا بنفسه طلبا للأمان والمعيشة الأفضل , أو قد يكون مجندا لأهداف اخرى تهدد أمن وإستقرار المكان الذي لجأ إليه , وهذا ما عرف لاحقا بقوانين اللجوء وصدرت به إتفاقيات دولية صادقت عليها غالبية الدول الأعضاء المتعاقدة في الأمم المتحدة .



وعودا على ذي بدء عن أقدمية ظاهرة اللجوء , فقد ذكر السيد / ميشال ربوبورت في كتابه " les Réfugiés. Parias ou citoyens"" ١٩٩٨ بأن أول اللاجئين في التاريخ البشري هم أولاد أرض كنعان الذين دفعت بهم المجاعة للجوء إلى أرض مصر,ومع تكرر الحروب والنزاعات المسلحة وما أفرزته من مآسي إنسانية تسببت في فرار العديد من الناس إلى خارج أوطانهم بحثا عن الحياة الآمنة , ولعله من نافلة القول بأن من أشد الحروب في العصر الحديث التي دفعت بملايين البشر إلى الفرار من أوطانهم هما الحربين العالميتين الأولى ١٩١٤ , والثانية ١٩٤٥' واللتان أعقبها الإحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين عام ١٩٤٨ . تلك الحروب الطاحنة أفضت إلى معاناة إنسانية كبيرة على رقعة واسعة من الكرة الأرضية, مما حدا بالدول إلى البحث عن حلول للحد من ظاهرة اللجوء , فأصدار تشريعات وقوانين لحماية اللاجيء وحفظ حقوقة , كان ذلك عام ١٩٤٨ في أعقاب الحرب العالمية الثانية , حيث تم الإعلان عن اليوم العالمي لحقوق اللاجيء , وكان من بين بنوده " منح حق اللجوء " , ثم أعقبتها معاهدة جنيف التي فصلت مقتضيات حق اللجوء وحيثياته , وقد دخلت تلك المعاهدة حيز التنفيذ عام ١٩٥٤.كما صدر عن جامعة الدول العربية عام ١٩٩٢ إعلان القاهرة حول حماية اللاجئين والنازحين في العالم العربي , , وتم إعداد الإتفاقية العربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في الدول العربية.وقد تم تعريف اللاجيء بأنه (هو الذي أضطر إلى ترك بلده الأم إلى بلد آخر بحثا عن الحياة الامنة " . ومسببات اللجوء متعددة , ويأتي على رأس قائمتها الحروب والنزاعات المسلحة , ثم ظاهرة التصحر والجفاف , فالتدهور الإقتصادي للوطن الأصلي للاجيء وما ينتج عنه من بطالة تجبر المواطنين على الفرار.

وقد أبرز مشروع التقرير المرحلي للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين بأنه حتى منتصف العام المنصرم ٢٠١٩ بلغ عدد اللاجئين قرابة ٨٠ مليون لاجيء , من بينهم ٢٢ مليون تحت مسؤولية المفوضية من بينهم ١٧,٥مليون طفل , وهم الذين تم تسجليهم وإستكمال البيانات الرسمية الخاصة بهم , وهناك أعداد لايزالون تحت إجراءات إستكمال المعلومات الخاصة بهم ليدخلوا بعدها تحت إشراف المفوضية , وهناك لاجئون مختفون دخلوا إلى بلدان عدة متسللين , وبالتالي فإن عدد



اللاجئين الفعلي قد يقارب ١٠٠ مليون لاجيء , أخذا في الإعتبار بأن الفلسطينيين الذين فروا من أرضهم نتيجة الإحتلال الإسرائيلي هم تحت إشراف منظمة الأنروا .

وبإلقاء نظرة سريعة على خارطة الوطن العربي مع مطلع الإلفية الجديدة نلحظ – مع الأسف – تزايدا في أعداد اللاجئين الفارين من بعض دول الإقليم لتصاعد العنف والنزاعات المسلحة كمسبب رئيس لتدفق اللاجئين من بعض دوله إلى بعض دوله وإلى دول في أقاليم أخرى,وعدد اللاجئين من منطقة الشرق الأوسط يشكلون النسبة الأكبر من بين العدد الذي تشرف عليه المفوضية العليا لشؤون اللاجئين , والتي ورد في تقريرها المنوه عنه بأن سوريا أصبحت البلد الأكثر تصديرا للاجئين .

وإن الآثار المترتبة على اللجوء ليس المتضرر منها اللاجيء فقط والذي هو بلاشك من يقع عليه الضرر المباشر , فالطفل محروم من التعليم ويشب ويترعرع لا يتوفر له إلا نزر يسير من التعلم , والبالغ يبقى عرضة للجوع والمرض , وفقدان الأمل , لكن مشكلة اللجوء تبقى مشكلة مركبة , فالبلد المصدر للاجين علاوة على مسببات اللجوء فيه من حرب أو قحط أو غيرها فهو يفقد طاقات بشرية هي أساس في بنائه وتنميته , والبلد المستقبل للاجئين , يتحمل أعبائهم لمعظم متطلبات الحياة المعيشية ,فاللاجئون إليه ينافسوا مواطنيه على الموارد العامة للوطن , ومن أهمها الماء والغذاء والطاقة , علاوة على ما قد يسببه اللجوء – خاصة بأعداد كبيرة – إلى مشاكل أمنية تهدد المجتمع المحلي , وتشغل أجهزة الدولة عن مهامها الأساسية, وقد يكون اللاجئون سببا في نقل وتفشي أمراض في البلد المضيف. من هنا يجوز لنا القول بأن اللجوء مشكلة أممية تهدد الإستقرار العالمي, مما يوجب على الدول أن تقف وقفة تأمل في مراجعة أسباب اللجوء والسعي الجاد للحد منها , ومساندة المنظمات والهيئات الإنسانية المعنية برعاية اللاجئين . ولعل العالم اليوم وهو يواجه جائحة كورونا يدرك أكثر خطورة اللجوء حيث تتواجد مئات الآلاف من اللاجئين في مخيمات تفتقر إلى أقل من الحد الأدنى لمتطلبات الحياة المعيشية الأساسية , نقص في الغذاء ونقص في الدواء , والماء والمسكن الصحي , مما يجعلهم عرضة لإنتشار فايرس كورونا , وجعل المجتمع الدولي في حيرة من أمره , وقد لا يقف الأمر عند ظهور فايرس كورونا , فقد يتعرض العالم إلى أوبئة أشد وأخطر , تفتك به بين عشية وضحاها . وإننا ونحن مع بداية عقد جديد وصولا بإذن الله إلى الرؤية الأممية ٢٠٣٠ التي حددتها الأمم المتحدة وحثت الدول على الأخذ بها لرسم إستراتيجيات وطنية تحقق العيش الكريم والآمن للبشرية , نتأمل من المجتمع الدولي أوطانا ومؤسسات دولية العمل الجاد لوقف العنف المسبب الأول للجوء , وإحترام القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة بتنفيذها ,ونشر السلام والتحول بشكل كامل إلى تحقيق التنمية الشاملة.

مستشار الأمين العام للمنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر*

الحسابات الرسمية للمنظمة العربية
للهلال الأحمر والصليب الأحمر

https://twitter.com/ArcoGeneral

https://www.youtube.com/arabrcrc

http://www.arabrcrc.org/

https://twitter.com/arabrcrc

https://instagram.com/arabrcrc

https://www.facebook.com/arabrcrc

المنظمة العربية للهلال الأحمر والصليب الأحمر

Arab Red Crescent and Red Cross Organization

ARCO



بالعمل نصنع الأمل